

فتاوى عمر البصرى المكي



THE UNIVERSITY OF CHICAGO

1A01

1A01

1A01

1A01

1A01

1A01

1A01



٢١٧٣  
ق . ب

فتاوى عمر البصرى ، تأليف البصرى ، عمر بن  
عبدالرحيم كان حيا قبل ١١٩٨ هـ . كتب  
سنة ١١٩٨ هـ .

٩٤ ق ٢٩ س ٢٤x١٦ سم .  
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

١٨٥١

١ - المذهب الشافعى ، فقه المذاهب الاسلامية  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - فتاوى  
البصرى .



جملة أوراق الفتاوى  
عبد الله بن عبد الله

١٢١

٨٢

فتاوى العلامة حاشية المحققين  
العلامة مولانا المرحوم  
السيد عمر البصري  
الشيخ  
رحمه الله

في طلب الحقير  
سالم الكبراني  
الأنصاري  
عنه

فتاوى عمر البصري ملكي

ويليه حاشية العلامة السيد  
عمر البصري على التحفة ويليه  
حاشية الشيخ بن جبر على  
فتح الجواد شرح الارشاد  
ويليه فتاوى الكرد  
وملخص من فتاوى  
ابن زياد اليمن

يلكم السيد محمد صالح الزواوي

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: فتاوى عمر البصري
اسم المؤلف: محمد بن عبد الله البصري
تاريخ: ١١٩٨
عدد الأوراق: ٥٣٤
ملاحظات: ضاوية شافعية

ب. د. ب.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين واشهد ان  
 سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله واصحابه والتابعين  
 صلوة وسلاما دايمين الى يوم الدين **اما بعد** فهذه اجوبة اسئلة وردت على سيدنا ومولانا وشيخنا  
 ووسيلتنا الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم الامام العالم العلامة الهام البحر الناهية خاتمة  
 المتأخرين والمحققين زبدة الورع والمحققين شيخ الاسلام والمسلمين بركة جبريان بلد الله الامين  
 محي سنة سيد المرسلين قاصع اهل الاهواء والمستدعين السند الجليل والسند المشيل المجمع على امامته وولاية الشفق  
 على زهده وديانة الغنى عن الاطياب بما حباه به مولانا الاكرم الوهاب سيك المرحوم المبرور فقير غفور  
 الغنى السيد عمر بن عبد الرحيم الحسيني الشافعي الاشعري سقى الله عهده ونوره وفاض علينا من بركاته  
 وامدنا من اسراره ونفحاته امين في ازمته متفرقة من اماكن مختلفة احببت في هذه الاوراق نظم ذرها  
 المنتزعة من شملها المنتشر صونا لها عن الضياع ولعيم بها ان شاء الله تعالى الانتفاع مرتبة على ترتيب ابواب  
 الفقه ليسهل مطالعتها والتيسر مراجعتها وبالله سبحانه التوفيق والهداية الى اقوم طريق **السئلة** **سئل**  
 رضي الله عنه هل فرق بين عبارة شرح المختصر لابن حجر من قوله واتى بالرحيم اشارة الى ان ما دل عليه من  
 دقايق الرحمة وان ذكر بعد ما دل على جلالها الذي هو المقصود الاظم مقصود ايضا لئلا يتوهم انه غير  
 ملتفت اليها **اجاب** مودى العبادتين واحدا واختلافهما بالتذكير في طرفي الجملة كما في العبارة الاولى  
 او به في احد الطرفين وبالتائيد في الاخر كما في الثانية لا ينافيه وتوجيه التذكير بما ذكره في  
 الظاهر التائيد فيها لكون مرجعه دقايق الرحمة ولهذا كان التائيد في الطرف الثاني من العبارة التائيد  
 على الاصل واما التفرقة بين جليل النعم وقايقها مجرد فاصل وصابط لا فردا كل منهما شامل فلم يفتقر على  
 الحقيقة فيجوز ان يراد بجليل النعم ما يعظم وقوعه بالنسبة لما عده ويجري مجرى الاصل والعباد لا سواه في  
 نسبة وسمو رتبة اضافية نظر الى الآثار المترتبة عليه والمصالح المضافة اليه والافان نعمة من نعمه عز وجل  
 الا وهي بالنسبة الى مفيضها حرية بان توصف بالجلالة منزهة عن ان توصف بسمة لان لا يجمع كماله في جملة  
 النعم المتغيرة بسنة الآثار الجديرة بصرف الهمة الى احب شكرها في دقايق الليل والنهار نعمة الاجزاء من ظلمة  
 العدم باشراف نور الابدان ثم نعمة الامداد الحسني المعنوي والتوفيق لسلوك سبيل الرشاد ثم ما ينفع على ذلك  
 مراعى فيه تفاوت الرتب وتباين النسب فاعلاها نعمة الاسلام والايمان والتحقيق بحقائق مقامات الاحسان ثم  
 الشرح بالمباني ونوه بعلو شأنه في صحاح الاخبار وايات المثاني وهم جرى الى بقية النعم الدينية وما يكون عون لها من  
 النعم الدنيوية ثم توجيه آخر لم يعثر عليه هذا الحقيق مع تجوز السبق اليه وهو ان الرحمن فيه غلبة العلية  
 وشايبه الوصفية الاصلية فلذا اجوز في اعزابه النعم والبدلية فاسبب توسيطه بين اسم الله تعالى في النعم  
 للعلية واسم الرحيم المختص بالوصفية ليكون برزخا بين اللفظين وجا معا بين المعنيين وشارح من  
 المتأخرين الى توجيه اخر وهو انه في الفاتحة لرعاية الفواصل ثم طرد فيما عداها تيمنا بالاعتقاد اهدى ما واه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين واشهد ان  
 سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله واصحابه والتابعين  
 صلوة وسلاما دايمين الى يوم الدين **اما بعد** فهذه اجوبة اسئلة وردت على سيدنا ومولانا وشيخنا  
 ووسيلتنا الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم الامام العالم العلامة الهام البحر الناهية خاتمة  
 المتأخرين والمحققين زبدة الورع والمحققين شيخ الاسلام والمسلمين بركة جبريان بلد الله الامين  
 محي سنة سيد المرسلين قاصع اهل الاهواء والمستدعين السند الجليل والسند المشيل المجمع على امامته وولاية الشفق  
 على زهده وديانة الغنى عن الاطياب بما حباه به مولانا الاكرم الوهاب سيك المرحوم المبرور فقير غفور  
 الغنى السيد عمر بن عبد الرحيم الحسيني الشافعي الاشعري سقى الله عهده ونوره وفاض علينا من بركاته  
 وامدنا من اسراره ونفحاته امين في ازمته متفرقة من اماكن مختلفة احببت في هذه الاوراق نظم ذرها  
 المنتزعة من شملها المنتشر صونا لها عن الضياع ولعيم بها ان شاء الله تعالى الانتفاع مرتبة على ترتيب ابواب  
 الفقه ليسهل مطالعتها والتيسر مراجعتها وبالله سبحانه التوفيق والهداية الى اقوم طريق **السئلة** **سئل**  
 رضي الله عنه هل فرق بين عبارة شرح المختصر لابن حجر من قوله واتى بالرحيم اشارة الى ان ما دل عليه من  
 دقايق الرحمة وان ذكر بعد ما دل على جلالها الذي هو المقصود الاظم مقصود ايضا لئلا يتوهم انه غير  
 ملتفت اليها **اجاب** مودى العبادتين واحدا واختلافهما بالتذكير في طرفي الجملة كما في العبارة الاولى  
 او به في احد الطرفين وبالتائيد في الاخر كما في الثانية لا ينافيه وتوجيه التذكير بما ذكره في  
 الظاهر التائيد فيها لكون مرجعه دقايق الرحمة ولهذا كان التائيد في الطرف الثاني من العبارة التائيد  
 على الاصل واما التفرقة بين جليل النعم وقايقها مجرد فاصل وصابط لا فردا كل منهما شامل فلم يفتقر على  
 الحقيقة فيجوز ان يراد بجليل النعم ما يعظم وقوعه بالنسبة لما عده ويجري مجرى الاصل والعباد لا سواه في  
 نسبة وسمو رتبة اضافية نظر الى الآثار المترتبة عليه والمصالح المضافة اليه والافان نعمة من نعمه عز وجل  
 الا وهي بالنسبة الى مفيضها حرية بان توصف بالجلالة منزهة عن ان توصف بسمة لان لا يجمع كماله في جملة  
 النعم المتغيرة بسنة الآثار الجديرة بصرف الهمة الى احب شكرها في دقايق الليل والنهار نعمة الاجزاء من ظلمة  
 العدم باشراف نور الابدان ثم نعمة الامداد الحسني المعنوي والتوفيق لسلوك سبيل الرشاد ثم ما ينفع على ذلك  
 مراعى فيه تفاوت الرتب وتباين النسب فاعلاها نعمة الاسلام والايمان والتحقيق بحقائق مقامات الاحسان ثم  
 الشرح بالمباني ونوه بعلو شأنه في صحاح الاخبار وايات المثاني وهم جرى الى بقية النعم الدينية وما يكون عون لها من  
 النعم الدنيوية ثم توجيه آخر لم يعثر عليه هذا الحقيق مع تجوز السبق اليه وهو ان الرحمن فيه غلبة العلية  
 وشايبه الوصفية الاصلية فلذا اجوز في اعزابه النعم والبدلية فاسبب توسيطه بين اسم الله تعالى في النعم  
 للعلية واسم الرحيم المختص بالوصفية ليكون برزخا بين اللفظين وجا معا بين المعنيين وشارح من  
 المتأخرين الى توجيه اخر وهو انه في الفاتحة لرعاية الفواصل ثم طرد فيما عداها تيمنا بالاعتقاد اهدى ما واه

سبحانه

سبحانه وتعالى اعلم **التفسير** **سئل** رضي الله عنه عن قوله تعالى ونفخ في الصور فضعف من في السموات ومن  
 في الارض الا من شاء الله هل هذه الصعقة نفخ في الارض والجن والملائكة والارواح فان قلتم بذلك فامعنى قوله  
 تعالى الا من شاء الله وهل يكون الدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم رب الارواح الفانية ام الدليل على ذلك  
 وهل هذا الفخ حقيقي او مجازي فان قلتم مجازي فامعنى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم رب الارواح الفانية ام الدليل على ذلك  
 فامعنى قوله تعالى فان قلتم حقيقي فهل يخلق الله الارواح خلقا اخر عند النفخة الاخرى ام كيف الحكم وضحا  
 الجواب انما حكم الله الجنة امين **اجاب** فصل الصعقة في هذه الآية بالموت وفي قوله تعالى فنفخ في الصور صعبا ما نفخ في علم منه  
 ان مدارك الصعقة على ضعف تعلق الروح بالبدن واعراضها عن الاستقبال بتدبيره وذهولها عن الشعور به  
 وليس يلزم من الصعقة الفناء الكلي والعود الى العدم الاصيل وعموم الموصول الدال عليه قرينة الاستثناء خلافا  
 في شمول المذكورين الا من استثنى فيهم لجلال المحي في تفسيره بقوله من الحور والولدان وغيرها وما ورد في  
 بعض الآثار من وصف الارواح بالقائيتين تاويله بما يرجع اليه معنى الضعف لا بالعدم الحقيقى جمع بينهما  
 وبين الاحاديث الدالة على بقاء الارواح بعد فناء الاجساد كالحديث الوارد في خطابه صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله  
 يدبر في بعض الاحاديث الواردة في وصف الارواح بالفن ما يشعرون بعد ارادة الفنى الحقيقى وهو ما ورد في  
 زيارة الموق بلطف السلام عليكم ايها الارواح الفانية اذ كيف يحسن توجيه الخطاب الى معدوم بالكلية واما  
 ما اشار اليه السائل في حديث التعليل المرموز اليه بالآية الشريفة فلا يلزم منه القطع بعدم الارواح مع عدم حقيقتها  
 بل يحتمل ان يقع ذلك لجهة ثم تعاد ويحتمل ان يكون المانع لها من المبادرة الى الجوار ما يعرض لها من الذهول عن  
 نفسها عند سماع لذيذ الخطاب فان ورد قاطع باحد الطرفين فهو المعقول عليه والا فلا امر بابق على الاحتمال  
 والله سبحانه وتعالى اعلم بحقائق الاحوال وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **الحديث** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه  
 اصله الله تعالى العلماء ونفع بهم المسلمين عن قول شراح النخبة في اثناء الكلام على قول الشيخ ومن ثم قدم صحيح  
 البخاري ثم مسلم ثم شرطها قوله ثم مسلم وكذا قوله ثم شرطها بتقدير الفعل معطوف على مجموع الجملة مع  
 القيد اعني على مجموع ومن ثم قدم صحيح البخاري فلا يرد ما قيل في بعض المواضع ان قوله ثم صحيح مسلم معطوف على  
 صحيح البخاري فيلزم تقديم مسلم من هذه الحيثية وليس كذلك السؤال عن صورة لزوم التقديم وفاقية  
 المعطوف على جملة ومن ثم الى اخره بينوا ذلك **اجاب** الحمد لله عبارة شرح النخبة ومن ثم اي من هذه الحيثية  
 وهي ارجحية شرط البخاري على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم لشارحه  
 له في اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول ايضا سوى ما عمل انتهت فقوله ومن ثم الى اخره متعلق بتقديم صحيح  
 البخاري فهو قيد في تقديمه فيقيد ان وجه التقديم ارجحية شرط البخاري على غيره كما افاده فلو عطف جملة صحيح مسلم  
 بعد ملاحظة الفعل المقدد الدال عليه السياق اعني قدم على جملة قدم صحيح البخاري المقيد بالقيد المشار اليه  
 لزم انسحاب القيد على الجملة المعطوفة واعتباره فيها فيصير المعنى ثم قدم صحيح مسلم على غيره من تلك الحيثية  
 المقررة وهي ارجحية شرط البخاري على غيره وليس كذلك بل اعتبارها بذلك المعنى الذي قرره شارح في جملة  
 المعطوف على هذا التقديم مفسد للمعنى فتعين للتخلص من هذه المفسدة ان تكون جملة ثم قدم صحيح مسلم معطوفة

بلغ





على جملة ومن ثم اعني مجموع القيد والقيد هذا حاصل ما افاده شرح النخبة ثم الداعي الى ارتكاب ما ذكره تخصيص  
شارح النخبة للحيثية المذكورة في المتن بقوله وهي ارجحية شرط البخاري على غيره واما عبادة المتن على افرادها  
بالنظر لما هو المتبادر في حلها اخفا من السياق المتقدم فهي غنية عن ارتكاب هذا التعسف اذ المتبادر في  
حلها ان يقال ومن ثم اي من اجل ان تفاوتت رتب الصيغ بسبب تفاوت الاوصاف المعنوية للتصحيح قدم  
صحيح البخاري ثم صحيح مسلم وح صحيح عطف ثم صحيح مسلم على قوله قدم صحيح البخاري عن غير اشكال لان القيد المعبر  
في الجملة المعطوف عليها بالمعنى المتقرر معتبرة للجملة المعطوفة كما هو واضح على ما علم **سئل** رضي الله عنه باللفظ  
ما قولكم رضي الله عنكم في رجل كتب الى من اعتاد شكوى حاله عليه عارضا جور زمانه عليه مستجير به وهو من اهل  
العلم وخدام الشريعة ما مضى وهذا الفقير قد ترك الناس ولزم بيته مع الاولاد والعيال ومع ذلك لم يحل من القيد  
والخمس والعقل والقيل وقال حتى انه تضعض حاله الى ان صار يسيوه اجهل الجهال وقل الاندال حيث لم يجدوا  
من يردعهم بطلوا عن المقال ويصفهم بالخفاف والنعال ولقد صدق من قال **اقبل الدهر بالبرايا** فالناس غاية  
العكس كانهم في غدي بزمانا فالرجل تعلو على الرؤس فزعم بعضهم ان هذا الكلام محتوم على سبب الدهر الذي عنه في  
الحديث الشريف فلهذا الزعم منه صحيح ام يجوز ان يصحح وهل هذا القول سبب ام شكاية على طريق الحكاية افونا  
ما جورد **اجاب** مورد الحديث الشريف من قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر هرفين يتخير من  
الحوادث المعنوية عليهم مما لا يلائم الطبيعة معتقد نسبتها الى الدهر على ما كانت عليه الجاهلية من نسبة الحوادث الى  
الاقوات والازمنة فارشدتهم صلى الله عليه وسلم الى تركه لان السبب ساءة ترجع في الحقيقة الى من هو مصدر الحوادث  
التي تجرعو من مرارة احتساء كؤوسها ولا فاعل لها في الحقيقة الا الله فتراجع اساءتهم المذكورة الى حضرة الربوبية  
جل شانها وعز سلطانها واما المسلم الموحد فحسن الظن به يقتضي انه يجوز عن ذلك وانما الحامل له على ذلك  
جزع الطبيعة المجلبة عليه الطبع البشري والا فهو اذا راجع وجد انه يرى نفسه مطمئنة قاطعة بان التأثير  
في الحوادث لبدنها وان الدهر والزمان نسبة اليها نسبة الظرفية لا غير وان اسناد الحوادث اليه ان وقع في غير  
الموحد خرج على الاسناد البخاري كقول الموحد انت الربيع البقل وعلى هذا الحمل يحمل ما ورد عن كثير من الائمة  
من منظوم ومنثور مما يطول ذكره فمن ذلك ما انشد العارف الكلاباذي في كتابه النصف للسيد الخليل سمي  
وهو قوله **تجرت من حاله غما وابوسا زمانا** اذا مضى عزاليه احتسا **قال العلامة ملاء** الملة والدين في شرحه  
ما ملضه النعم ضد البؤس يقال يوم نعيم ويوم بؤس والجمع انعم وابؤس والعزالي بكسر اللام وفتحها كالصغاري والهيال  
جمع عزلة وهي الغم الاسفل للمزادة وحسب الحرق واحتسا بمعنى وفي بعض النسخ اذا جرى والصغير عزاليه للزمان  
اما بتقدير الشطر الاول من البيت خبر مقدم على المبتدأ وهو قوله زمانا واما بتقدير يعود الضمير على زمان مستقدم  
وقوله زمان خبر مبتدأ محذوف اي هو زمان شانرا اذا اعطى احد شيئا استرد فاستعاد العزالي واجراها للاسفل  
والاحتسا للاسفل واسترداد وافرد النعم وجمع البؤس تبينها على ان شدايده ومصائبه اكثر واذي بقوله تجرت في  
النعم والبؤس لاستعارة تناول شيئا خيرا كراهته له ووجهه في النعم ان العاقل اذا انقص وزوالها لم يتلذذ بها  
بل خاف من مالها واورثه ذلك حزنا يغصها عليه كما قيل **اشد الحزن عندك في سرور** يتقن عنه صاحب **انتقالا** واما اذا

الفعل

الفعل الى الزمان فعلى الاسناد البخاري فان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى لان الادب يقتضي تركه التصريح باسناد  
بعض الافعال اليه وذلك على طريقة قوله تعالى غير المغضوب عليهم فريقا هدي وفريقا حق عليهم الصلوة واذا مضى  
فهو يشفيهم انتهى فلو كان مطلقا لكان مقتضى ما يخرج منه النفوس الى الزمان يقتضي سبه لما وقع من هذا الجليل من اضرابه  
واسم علم **الفقه** **سئل** رضي الله عنه عن قول بعض المصنفين من المتأخرين كذا في اصل الروضة او في الروضة  
كاصلها او واصلها ما المراد به **اجاب** اعلم ارشدني اسم واياك الى مناهج السداد اني وجدت عن بعض الائمة المحققين  
من تلامذة القاضي ذكرها بامتنان تحتها من الفرد شيئا ما حاصله انه اذا قيل في اصل الروضة فالمراد منه عبارة  
الامام الشافعي في الروضة التي اختصرها من لفظ العزيز ومع هذا التعبير يصح نسبة الحكم الى الشافعي واذا عزي  
الى زوايد الروضة فهو محتمل لتدوده بين الاصل والزوايد وربما يستعمل بمعنى الاصل كما يقتضي به السير اذا قيل  
كذا في الروضة واصلها او كما صلا فالمراد بالروضة ما سبق التغيير عنه باصل الروضة وهو عبارة النور المحض فيها  
لفظ العزيز واصلها لفظ العزيز في هذين التعبيرين ثم بين التعبيرين المذكورين فرق وهو انه اذا اتي بالواو فلا يتفاوت  
بينهما وبين اصلها في المعنى او بالالف فيبينها بحسب تيسر تفاوت وهذا الذي اشار اليه هذا الامام يقتضي به سبب صنيع  
اجلاء المتأخرين من اهل الثامن والتاسع ومن داناهم من اوائل العاشرة وما من عداهم فلا التزم هذا الصنيع  
في مؤلفاتهم لما عرض فيها من التساهل في ذلك بل فيها هو اهم منه كثر الخلاف وانه اعلم **باب الطهارة**  
**سئل** رضي الله عنه عن ماء قف البير السواني التي تساق ولا بد ان يتناثر من الجبال شيئا من النجاسة لملاقاتها  
للارض النجسة من ذبل البقر وغيرها الى الماء فهل اذا اراد المتوضي ان يتوضي منه يجوز ذلك حيث ان  
المتناثر لم يغير الماء وهل له ذلك بغير تقليد ام يتعين تقليد الغير فان قلتم يتعين التقليد فينبو كيف حال  
التقليد لمن لا يعرف حكمه **اجاب** العول عليه في الافتاء من مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه ان الماء القليل  
يتنجس بمجرد الملاقاة ومذهب الامام مالك رضي الله عنه لا ينجس الا بالتغير فينبغي الاحتياج الى استعمال الماء المذكور  
تقليد ومعنى التقليد الاخذ بقول المجتهد والعمل به فتقيل مستشعر العامل انه عمل على وفق قول الامام فقد  
قلده ولا يحتاج الى لفظ والله اعلم **سئل** رضي الله عنه بما لفظه في رجل جنب الى اداء تقليد الشافعي في كل حكم يجوز  
فهل اذا اصاب بدنه او ثوبه من ابوال ما يوكل لحم مما هو طاهر في مذهبه هل يسوغ له الصلوة من غير وضوء  
والحالة ما ذكر ام يجب اجتناب كل نجس عنده من اداء تقليده وهل يجب عليه ان تكون الصلوة جارية على مذهب الامام  
الشافعي حتى في الشروط والاركان ام وما صفة التلغيق الذي ذكره العلماء بتعريف يقاس عليه واذا قلتم ان التقليد  
رخصة والرخصة انتقال من الاستدلال الى الخلف واذا فرض ان الجنب المذكور قد مضى من غير شربة وقد اصاب  
بدنه او ملبوسه شيئا ما ذكر فاذا قلتم يجب عليه اجتناب ذلك فقد انتقل الى الاستدلال وكلف ما هو اشق **اجاب**  
رضي الله عنه الجواب يعلم مما نوردته من كلام الائمة في ضابط التلغيق في ذلك ما في شرح خطبة المنهاج للشهاب ابن  
محمد رضي الله عنه في ذلك قول ابن الحاجب كما لا يخفى من عمل في مسئلة يقول امام لا يجوز له العمل بها يقول غير اتفاقا  
لتعين حمله على ما اذا بقي من اثار العمل الا ولما يلزم عليه مع الثاني تركيب حقيقة لا يقول بها كل من الامامين  
كقيل الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلوة واحدة انتهى في فتاوى ابن زيات في باب

فالمروضة زوايدها  
على ما في العزيز  
بمعنى لفظ الروضة

المعنى صح



موله والله اعلم  
بما لا يعلم  
سائر الناس

القضا والله اعلم **سئل** عما اذا قلد الشافعي مذهبا غير الشافعي فهل يشترط ان لا يقع فيما يخالف ذلك المذهب من  
الافعال كما اذا قلد شافعي با حنيفة في الاكتساب استقبال جهة القبلة في الصلوة فهل يشترط ان يمسح راسه  
وان لا يسيل منه الدم **اجاب** اعلم ان الذي فهمناه من امثلتهم ان التركيب القادح في التقليد انما يمنع اذا كان  
قضية واحدة متى امثلتهم اذا اتوا ومن تقليد الابي حنيفة واقصد تقليد الشافعي ثم صلى فسلطه باطلة  
لائفاق الامامين على بطلان طهارته وكذلك لو اتوا ومن سبلا شهوة تقليد المالك ولم يدلك تقليد الشافعي  
ثم صلى فسلطه باطلة لائفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب في قضيتين فالتقليد يظهر  
ان ذلك غير قادح في التقليد كسئلة السؤال فانه اذا اتوا ومن سبلا شهوة ثم صلى الى الجهة تقليد الابي حنيفة  
فالذي يظهر صحة صلواته لائ الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها محال لا يقال اتفاقا على  
بطلان صلواته لائ يقول نشاء من التركيب قضيتين والذي فهمناه من كلامهم انه غير قادح في التقليد  
ومثله ما اذا صلى على الامام احمد في ان العورة السؤنات وترك المصنعة والاستنشق والتسبحة الذي  
يقول احمد بوجوبه فالذي يظهر صحة صلواته اذا قلده في قدر العورة لائهما لم يتفقا على بطلان طهارته في  
قضية واحدة ولا يقع في ذلك اتفاقا على بطلان صلواته فانه تركيب قضيتين وهو غير قادح في التقليد  
كما يفهمه من كلامهم وقد رايت في فتاوى البلقيني ما يقتضي ان التركيب من قضيتين غير قادح في التقليد انتهى  
اذا تفرد ما ذكره فان فرعا على الاول كان قضية اطلاق منع التقليد في السؤال فانه لم يقيد بكونه يرجع الى  
قضية او قضيتين يعني الى حكم واحد او حكين ولا يرد قول السائل ان التقليد انما شرع للترخيص والتخفيف  
لان شرط اعتباره عند توفر شرطه والا فلا اعتداد به والتخفيف موجود في الجملة فيه عند توفر شرطه وطه  
اذا نسبناه الى من يمنع منه بالكلية وان فرعا على الثاني اقضى جواز التقليد في مسئلة السؤال لان التركيب يرجع فيها  
الى حكين عدم النقص باكل لم الجزور الرجوع الى طهارة الحدث وطهارة بول ما يؤولك الرجوع الى طهارة الحدث وهو شرط  
مغاير للذي قبله في الحقيقة والحكم وان شاذ في اللفظ وكل من المقاتلين وجه وكفى بكل من القائلين قدوة  
والاول اوفى بمشارب الخاصة والثاني اوفى بمشارب العامة والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن قول الجلال السيوطي  
في شرح التبيين عند قول صاحب المتن وما تطهر به من حدث كالغسل الاول وحسبنا ولو من صبي فوطاه في اظهر  
القولين هل لقوله حسبا مفهوم يخرج به او هو مثال لا مفهوم له بينوا ذلك **اجاب** لم نزل لقيد المذكور اصلا  
في الكتب المتداولة من كتب المذهب بل وابتدأنا قاطنا من اصل صحيح من الشرح المذكور يقول على صحة وبغيره  
صحة وثبوت مختاره غير ظاهر بالنظر لدركه هذا الحقير القاصر والله اعلم **باب الاجتهاد** **سئل** رضي الله  
عنه عن ما لو اجتهد مرید الطهارة في انا ثين فغلب على ظنه طهارة احدهما فصبغ الاخر ثم استعمل ما ظنه الطاهر  
وبقي منه بقية هل له استعمال تلك البقية تائيدا اذا لم يتغير ظنه او لا فان عبادة الاسعاد على قول الارشاد ونحو  
صبغ الاخر بعد كلام يتعلق بالمسئلة فانه اذا صبر ثم اراد الطهارة تائيدا وليس عنده الا بقية ما تطهر به لم يجز له بل ييم  
ويصلي ولا قضاء عليه فيقول سواه يتغير ظنه اولم يتغير ظنه فيقول قوله فانه اذا صبر لم يجز له بل ييم  
فيقع في الاشكال فهل قوله فاذا صبر خرج على التغير المفهوم من قوله او يتغير ظنه فله التيم لان لم يكن عنده

الظاهر  
مالكا

مالكا

ماء طاهر بيقين ولا مظنون الطهارة اولم التيم ولو لم يتغير ظنه وعبارة بعض نسخ الامداد ليلا يغفل فيستعمل  
النجس ويتغير ظنه فيقع في الاشكال واذا صبر وليس عنده الا بقية ما تطهر به لم يجز له بل ييم ويصلي ولا قضاء عليه فله التيم  
ساقط من الامداد بينوا ذلك **اجاب** الظاهر من تتبع الاصول ما اقتضاه عبارة الاسعاد من جواز التيم مطلقا  
وعبارة الامداد على طبقها وما نقله السائل زاده انه توفيقا عن نسخة منه فاسقاط من النسخ وقد يستشكل جوازه  
مع بقاء ظنه كما افاده السائل ويقوى الاشكال بفرض بقاء ظنه مع تذكر دليله الاول وظاهر اطلاقهم المذكور  
شامل له ايضا وقد يوجد اطلاقهم بانهم لما اوجبوا اعادة الاجتهاد لكل حدث يتجدد علم منه ان ثمة  
الظن المترتب على الاجتهاد واثره لا يتجاوز طهارة واحدة لصعفه بل ينتهي اثره بانتهاء تلك الطهارة ولا  
لم يكن لاجباب الاجتهاد بانتهاءها معنى وح لا فرق في انتهائها بين وجود متعدد للجائز مع الاجتهاد بل  
الواجب وبين عدمه المتمنع مع الاجتهاد وتوجيه صحة التيمح انه ليس مع طهور بيقين وان كان مع طهور  
بالظن المستند الى الاجتهاد السابق كما ذكرنا في مسئلة الخطأ المجوزة للتيمح بلا قضاء ان من صورها ان  
يصيب من احدهما شيئا في الاخر فاطلاقهم المذكور صادق بما اذا اخلط من المظنون طهارته على المظنون  
بخاصته وح فقد جوزوا له التيمح مع قدرته على المظنون طهارته بالاجتهاد الاول وسره ما تقرر من ضعف  
الظن المستند الى الاجتهاد وانتهاء اثره بانتهاء الطهارة وان كان الماء المظنون الطهارة يمنع صحة التيمح في  
غير الصورة المشروحة كواجدها طهور شك في ملاقة النجاسة له فيكون عدم نظرهم للظن المذكور نظرا  
لما اشير له في هذا الباب نظير عدم نظرهم في هذا الباب لاصل طهارة الماء ولا في الاصل المعول عليه فيما عدا  
هذا الباب والله اعلم **باب الاحداث** **سئل** رضي الله عنه في قول الامداد في شرح قول الارشاد  
وزاد جين ونفا من منع نقل قراءة وخرج بنقل القراءة والتقيده من زيادته فرضها كالفاتحة في  
صلوة جين فقد الطهورين فانه يجزى عليه قراتها للضرورة اذا لا تصح الصلوة بدونها ومنه يؤخذ ان مثلها  
في ذلك قراءة اية الخطبة انتهى وقد سبق الى ما ذكر في اية الخطبة صاحب الاسعاد لانه قال اية خطبة  
للجمعة وكيف يسوغ ذلك مع ان الذي يوصى اليه كلامهم ان المراد بالفرض العيني وليست الخطبة كذلك  
ولهذا اختلفوا في فتح الجواد والخفة ووقع فيها في خطبتي العيد ما لفظه نعم ان كان في حال القراءة جينا  
بطلت خطبته لعدم الاعتداد بها ما لم يظهر ويعيد ها انتهى ما الذي يظهر لكم في ذلك **اجاب** ما افاده في  
الامداد تبعا للاسعاد تفقه حسن وقياس واضح نعم يتجه اطلاق الامداد بخطبة الجمعة كما في الاسعاد لانه  
الذي تضمن فيه القياس على قراءة الفاتحة في المكتوبة وقد جرى عليه الحال الرداء في كوكبه وعبارة  
كالاسعاد ويدخل في عموم مفهوم قوله نقل قراءة اية خطبة الجمعة لفاد الطهرين انتهى وعدم التعرض له  
في فتح الجواد والخفة لا يقع فيه وما وقع في الخفة في العيد لاشكال فيه لان العيد صلوة نقل على انه اطلاق لو فرض  
ذكره في خطبة الجمعة قبل التقييد بخير فقد الطهورين واما قول السائل الذي يوصى اليه كلامهم ان المراد بالفرض  
العيني وليست الخطبة كذلك فكلامهم اعني الباقيين مفروض في قراءة مفروضة اي مشروطة في صحة عبادة  
مفروضة ولا ريب في الاية بالنسبة الى الجمعة مشروطة فها توفق صحة الجمعة عليها كما توفق صحة الصلاة

عليه يصيب

ملغ

تقييدهم



المفروضة على قراءة الفاتحة وان كانت الخطبة فرض كفاية اي القيام بها ولما بالنسبة الى توقف صحة الجمعة  
عليها فتعينة اذ هي كما ان صلوة الجمعة فرض كفاية وقراءة الفاتحة فيها فرض عين شرط في صحتها ونظر ما تقر في  
قراءة الآية في خطبة الجمعة قراءة الفاتحة في صلوة الجمعة ان قلنا ان فاقد الطهورين ياتي بها ان تعينت عليه كما في  
عليه الاذرع في الجنازة بعد تقريره المنع في باب التيمم قال في التحفة والنقصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين  
من قال بالمنع ومن قال بالجواز مسئلة الخطبة او من الجنازة اذا تعينت لان تعينها عارض وتعين الجمعة  
المشروطة فيها الخطبة المشروطة فيها القراءة اصل ولا مكان التدارك للجنازة بعد الدفن بخلاف الجمعة  
نعم لا يبعد تقييد مسئلة الخطبة بما اذا تعينت عليه والا فأي ضرورة يغفلها ما ذكر في جزمهم في معنى المنقول  
**باب اداها بالخلا:** سئل رضي الله عنه بما لفظه جعل طائفة من المتأخرين كشيع الاسلام ومن تابعه  
من جملة مهمل الرجح الذي يكره قضاء الحاجة فيه المراحض المشتركة فواجه الكراهة فيها وهل سبق او ليك  
غيرهم ونقل بعضهم عن حاشية العلامة عبد الله بن عمر محزمة على الاستحسان ما صورته لعل مراده بالمشركة  
المشركة للبول والغايط فيكون البول فيها حال هبوب الريح فالتيمم اليه لم يسكن القلب اليه فاجيبوا  
بالجواب المواد المراحض المشتركة ما يقع في المدارس والربط ويجوز المساجد والجوامع من اتخاذ مراحض  
متعددة المتناظرة في البناء المعدل استقرار الحاجة في بني بناء واسع مسقوف يسمى في عرف اهل الحرمين  
ومصر بالبيارة بآء موحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة وسبيل لكل منفذ جايضه عن  
الاعين له باب يختص به فالينا الواحد الذي هو معدن الحاجة ومستقرها مشتركة فيه تلك المنافذ ويجمع  
فيه ما يسقط منها من الاقدار وهذه صورته على التقريب بالها مش ولما وجه الكراهة فيه فهو ان الهوى ينفذ  
من احدها مستقلا فاذا برز تصعد من منفذ اخر فير الشاش الى قاضي الحاجة واما قول السائل وهل سبق  
او ليك الخ فلا حاجة الى معرفة السبق لان هذا مرجعه للحس وهو قاض بان ما ذكر من افراد مهمل الرجح وان الغفلة  
المرتبة متحققة فيه واما التفسير المذكور للمنقول عن الحاشية فحل تام لانه اذا قيد بوقت هبوب الريح  
فكل مراحض بل كل محل من جملة مهمل الرجح وايضا فاي مراحض لا يكون كذلك اذ لم يسمع بمراحض تخص في عرف  
بالبول فقط او بالغايط فقط وفيه في القاموس بالاعتساق قال وقد يكتفي به عن مطرح العذرة انتهى وظاهر  
انه لم يرد تخصيصه بها اذ هو شي لم يحد عرفا فيما نعلم بل اذ ادانه لا يختص بالبول كما في البالوعة حيث خص  
بالبول وموضوعها لغة اعم منه وبعبارة القاموس يبرح حرق حنيفة الراس يجري فيها ماء المطر ونحوه وقد وقع  
في الحاشية المذكورة بعد ما نقل السائل عنها ما نصه وقال في شرح مسلم المراحض جمع مراحض وهو البيت  
المتخذ لقضاء حاجة الانسان اي التغوط انتهى وكان تخصيص الحاجة بالتغوط هو الذي حمل عليه تعده الله  
برحمته على تجوز التفسير المذكور للمشركة وقد علمت ما فيه المراد بالعبارة المذكورة وان اوهم ظاهرها  
التخصيص والحق الحق بالا اتباع ولا تجلالتة وتحقيقه استمر من ان يذكر **باب الوضوء**

اعلم ان عرف الحرمين وما والاها والافقد اجبر في كشيع عبد بالمحسون ان مراحض حضور موت  
موضع البول في المراحض غير موضع الغايط فهو وان كان مراحضا واحدا لكن البول يكون في قاع  
يقابل الجالس على الكرسي المراحض وينصب الى ميزاب يصب في غير المراحض فيصدق ان مراحضا  
يخص البول ومراحض الغايط في مراحض حضور موت والعلامة بما حرمته من المراحض حضور  
فلذا ترجى بقوله لعل المشتركة اذ هذه على خلاف عرف بلاده ومولانا بقوله لم يسمع لعله بالنسبة لمن لم يسمع عن مراحض  
لأوله

**باب مسح الخف**

**باب الغسل:** سئل رضي الله عنه عن قول التحفة في شرح قول المتن واكمل اذالة القدر قال المصنف  
وينبغي ان يتفطن من يغسل من نحو ابريق لدقيقة وهو انه الخ الدقيقة المشهورة ثم قال وهذا دقيقة  
اخرى وهي انه اذا نوى كما ذكر ومسح بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حذ أصغر فقط ولا  
فلا بد من غسلها بعد رفع حذ الوجه بنية رفع الحدث الاصغر لتعذر الاندراج ح انتهى فاحاصل هذه  
الدقيقة فان وجوب غسل اليد عن الاصغر بنية واضح لا غير عليه لما اشار اليه من تعذر الاندراج واما كونه بعد  
رفع حدث الوجه فارجحه من ان غسل عن الاكبر المضمحل مع حكم الاصغر فانه يراعى فيه ترتيب وقد افق شيخ  
الاسلام ذكرها والمزج بجواز رفع حذ اليد قبل رفع حدث الوجه وهل وافقه احد على ذلك **اجاب**  
اعلم ان الفقير لم يزل مستشكلا لما وقع في هذه الدقيقة من اعتبار الترتيب بين الوجه واليد ولما انقرع  
عليها من قول التحفة بعد اسطر نعم لو احدث بعد ارتفاع جنابة اعضاء وضوءه لزمه الوضوء مرتبا بالنية لزال  
اندرجه الموجب لسقوط النية والترتيب وبعض الزم غسل ما اخرج حدثه في محل بالنية كما علم مما مرافقا انتهى  
وقد وقع التنبيه على ذلك فيما فتح الله تعالى بين تعليقات رقت بها من التحفة وسأسردها لك بعبارتها فيها  
في باب الوضوء قيل السنن قوله او الارجل مثلا ثم احدث كفاه غسلها عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء  
او قبلها او في اثنايها الخ فيه منافاة ورد لما سياتي في الغسل من الدقيقة التي ذيل بها دقيقة الامام النووي رحمه  
الله تعالى فان ما عدا الرجلين هنا نظير اليد ثم وما وقع له هنا هو الموافق للمنقول في كلام الشيخين كما  
يعلم بمراجعة اصل الروضة في الفرض الحاشي من فروض الوضوء وبه افق شيخ الاسلام ذكرها في غسل اليد  
بخصوصها الواقع له ثمة ما يقتضيه عدم الترتيب فيه وما افق شيخ الاسلام هو الموافق للمنقول ومنها في باب  
الغسل في بيان تلك الدقيقة قوله بعد دفعه الخ مناف لما سبق في الوضوء قيل السنن وقد سبق ثم ما شعربان  
ما فيه هو الموافق للمنقول ومنها قوله في التحفة بعد هذه الدقيقة باسطر وما اخرج حدثه في محله التقييد بقوله  
محل مبني على ما تقدم له في الدقيقة وقد علم ما فيها وقول الاستهنا ظاهري في عدم اعتبار الترتيب وقد تقدم في  
الوضوء انه افق شيخ الاسلام وانه الموافق للمنقول وكلام الشيخين انتهى ما في تعليقا التحفة وقول السائل  
وهل وافقه احد الخ لم نعتز على من وافقه على ذلك نعم وقف الفقير بعد دفع ما وقع التنبيه عليه على مارقة الحق  
ابن قاسم بها مشيخ من التحفة فوجد فيه ما نصه قوله بعد رفع حذ الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه  
مخالفة لقوله في باب الوضوء قيل السنن اي او اغتسل جف الارجل مثلا ثم احدث الخ فانه يدل على نفي الترتيب  
انتهى وقوله في محله في الثاني اشارة الى ما تقدم في المقالة الثالثة واسه اعلم **باب النجاسة:** سئل رضي الله عنه  
في فضل الزبيب الذي صورته ان يؤخذ الزبيب وينقع في الماء الى ان يتحجر ثم ينزع منه الزبيب ويصير ما يتبعه على الماء  
الذي بل به ثم يصير خلا هل هو هذه الصفة طاهر او لا في زيات كلام الشيخ شهاب الدين ما يفصح عن هذه الصفة

مع

بلغ



**اجاب** المذهب المول عليه في حقل الزبيب الذي اطلق عليه المتأخرون في كتاب الطهارة واقتضى تصريح الاصحاب  
كله في بابي الربوا والسام هو الطهارة واعتقاد مصاحبة الماء وان كان عينا اجنبية لانه لا سبيل اليه بدو  
والصورة التي اشار اليها مولانا من جملة افراده لانه ليس فيها غير مصاحبة الماء وهو معتق فيما ذكر انتهى **سئل**  
رضي الله عنه عن قولهم يكره رفع اليد المتنجسة هل ولو كانت النجاسة معفوا عنها كما شمله كلامهم او يحمله في  
غيرها كتقيدهم حرمة من المصحف بالنجاسة بغير المعفوها خلافا لبعضهم وتقيدهم الصلوة بنجاسة معفو  
عنها وغير ذلك فان قلتم بالاطلاق فما الفرق **اجاب** في النهاية للجمال الرمي رحمه الله ما نصه ويكره خارج  
الصلوة رفع اليد المتنجسة ولو بجائل فيما يظهر انتهى وقوله ولو الخ اشارة الى رد احتمال الرواية بعدم الكراهة  
مع الجائل ويدين في تقيده بغير المعفوها بناء على التقييد به في من المصحف الذي مشى عليه في التحفة بل اولى  
لانهم اذا قيدوا تلك بما ذكر مع ان الحكم فيها التقرير وفي هذه الكراهة تقييد هذه اولى وايضا فواضح ان  
حرمة المصحف اكدر من حرمة السماء لكونها قبله الدعاء وقضاة من المعظم بمستقدر اشد من قضاة  
توجيه اليد المتلوثة به الى معظم واسم اعلم **باب التيمم**

**باب الحيض** **سئل** رضي الله عنه عن قولهم في بحث المتحررة واللفظ في الارشاد وتصل كل فرض الخ المسئلة فلوم  
تقتض على الطريقة الاولى حتى مضى لها اربعة عشر يوما وادارت القضاء الذي تخرج به عن العدة قضاء اربعة  
عشر يوما كما يومى اليه كلامهم ام قضاء يوم افوتوا **اجاب** كلامهم كالمصرح بان من يريد القضاء قبل كمال  
خمسة عشر يوما تقتضي جميع الصلوات وان الاكتفاء بقضاء صلوة يوم وليلة انما هو في حق من اعرضت عن  
القضاء الى تمام خمسة عشر يوما بليا لها وكانت تودى الصلوات في اوائل اوقاتها وتوجيه كل من الشقين  
في غاية الوضوح واسم اعلم **كتاب الصلوة** **سئل** رضي الله عنه عن جسي لم يعلمه ولم يجب عليه تعليمه  
من العلم الشريف فلما بلغ الصبي حد التكليف عرض له عن التعلم طلب النفقة له ولمن تلزمه نفقة فاذا  
يجب عليه تقديم طلب العلم ام النفقة واذا اضاق الوقت فهل يومر بالصلوة مع جهله فان قلتم يومرها مع  
جهله وصلاتها فهل تسقط عنه الاعادة ام لا **اجاب** الذي يفرض على الانسان تعليمه فرض عين تعلم  
الفروع الظاهرة المتعلقة بشروط الصلوة وادراكها دون الفروع الدقيقة فان تعلمها فرض كفاية فان نزل  
بشخص تعينت عليه اذا انقضى ذلك فالغالب ان تعلم ما هو فرض عين يتسير للجمع بينه وبين الاكتساب للمحتاج  
اليها له ولمن يمونه خلافا لما يتوجه كثير من العامة من امتناع الجمع بينهما فان المكتسب لا يخلو من اوقات  
استراحة يصرفها في امره ونحوه مع امكان صرفها في تعلم ما يتعين تعليمه اذ لا يتعين في التعلم الاقطاع بالكلية  
واما قول السائل يومرها مع جهله فالظاهر انه ان كان جاهلا باصل الكيفية فهدا يتقدر اتيانه لها فكيف  
يومرها وان كان عالما بها وجاهلا باحكام تفصيلها واجزاها فان اعتقد جميع افعالها مفروضة او البعض  
مفروضا والبعض مندوبا ولم يقصد بفرض معين كالركوع والتفلية فضلاته صحيحة ولا اعادة عليه وان اعتقد

لعله  
يتيسر

الجمع

للجمع تفلا او البعض فرضا والبعض نفلا وقصد بفرض معين كالركوع والتفلية فضلاته غير صحيحة لكن يحتمل ان  
يؤمر بها عند ضيق الوقت عن التعلم لحرمة الوقت كصلوة فاقد الطهرين ونحوه ثم يعيد واسم اعلم **سئل**  
رضي الله عنه عن قول التحفة في بحث طرو العذر ونحوها ما قبلها ان جفت وادرك قدرها ايضا دون ما بعد  
مطلقا الخ اختلف بعض بانه سهو من الشيخ وبعض بانه صحيح مقرر ولم يبين المراد به فان كان وجوبها بسبب طرو  
العذر في الثانية فكيف يقال بذلك وهي قد وجبت لوقتها اصالته لا تبعا وان كان التنبية على ان شرط  
وجوبها التمكن من فعلها لا انها وجبت اعنى الاولى بسبب طرو العذر في الثانية فالفايدة في ذكرها في  
بحثه مع انه قد علم حكما في ذوال المانع وهل وافقه على ذلك احد او خالفه بنوا **اجاب** اعلم ان منتهى  
الاشتباه الواقع فيه كل من الفريقين هو ان الشيخ تفهده اسم برحمته بالغ في اختصار هذا الكتاب اشارة الى  
افادة الطلبة بجمع الشوارد وتكثير الفرائد والفوائد الا انه بلغ من الاختصار الى حالة بحيث لا يمكن الخروج  
عن عمدة مطالعة الا بعد تقدم الا حاطة بمقول المتقدمين ومناقشات المتأخرين اذا انقضى ذلك فاعلم  
يا اخي ان لم يسئل وجوب الطهر مع العصر والمغرب مع العشاء حاليتين فحالة ذكرت في مسئلة ذوال العذر  
واخرى ذكرت في مسئلة طرو العذر فالحالة الاولى فيما اذا ادرك من وقت الثانية بعد ذوال العذر قد  
تكبيرة واسترسلما من الاعذار قدر زمن يسع العصرين او العشاءين مع صلاحية الوقت والحالة الثانية فيما  
اذا طر العذر في وقت الثانية بعد مضي زمن يسع الصلاتين التابعة والمتبوعة والحالة انه لم يدرك من الاولى فاما  
حالها من الموانع او ادرك من الثانية لا يسع تكبيرة وعبادة اصل الروضة في هذه الحالة في اخر بحث طرو العذر ما نصه  
وقد تلزم الظاهر في اول وقت العصر كما تلزم باخرا بان افاق مضي عليه بعد ان مضى من وقت العصر ما يسع الظهر  
والعصر فان كان مقيما فالمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافرا يقصر كفى قدر اربع ركعات ويقام المغرب  
مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر انتهى وعبارة الروض وشرحه بعد الفراغ من بحث ذوال المانع  
وطرهما لبيان هذه الحالة ما نصه ولوزالت اي الموانع في وقت العصر اوله او وسطه ولبث الشخص بلا مانع  
ما يسع الطهارة ان لم يكن تقديمها على الوقت في صورة اوله وما يسع اداء الطهارة والعصر ثم جن لزومه كما يلزم  
باخرا وهذا علم مما تقدم ومثله المغرب مع العشاء انتهى وقول الشرح وهذا الخ هو كما قلل بل قد يقال علم بالاولى  
لانه قد علم من بحث ذوال العذر في آخر وقت العصر بمن يسع تكبيرة لزوم الظهر معها اذا خلا من الموانع  
في وقت المغرب الاجنبية عنها من يسعها معا فبالاولى من ادرك من زمن العصر ما يسعها لان وقتها بمناسبة  
الوقت الواحد باعتبار جواز الجمع فيه تقديمها وناخير للعذر فبين ان الاشكال في عبارة التحفة بوجه وان الذي  
افاده هو منقول المذهب الذي لا يرتاب فيه وان ذكر هذه المسئلة في بحث طرو العذر سلفا واي سلف وان كان ذكرها  
في بحث ذوال العذر انبى لانها من مسائله وعليه جرى العولمة المزج في عبارته وليس في عبارته هنا ما يقتضي لزوم  
بسيب الطهر وقد تقدم فيها في بحث ذوال العذر التنبية على اتيان هذه المسئلة الا ان عبارته ثم لا تخلو عن ادنى مشقة  
نهنا عليها في التعليق التي بالاهوامش وعبارة ثم وسيعلم مما ياتي ان محل عدم الوجوب باءراك دون تكبيرة اذا لم يجمع  
مع ما بعد ها ولا لزمت معها ان خلا من الموانع قدرهما انتهى وعبارة التعليق قوله باءراك دون تكبيرة يعني في



دون

مسئلة طرو المانع في العصر وقد اوردك من وقت الظهر دون تكبير وح فقد يقال ان كانت اليا في كلامه  
 للسببية فخل تأمل فانها لم تجب بادر انك تكبير بل للتبعية للعصر وان كانت للمعية فلا يصلح ذلك تقييدا  
 لما هنا على ان الاولى ان يقول عند عدم ادراك تكبير فيشمل من لم يدرك دوها فانه سياتي ان شاء الله تعالى  
 ان يجب عليه الظهر ايضا انتهى من ذكر هذه المسئلة في بحث الطر وشيخ الاسلام الشرنيني والرملي وبما نقرر  
 يعلم ما في قول السائل فان كان الخ فان فرض المسئلة كما مر فيما اذا اذعم العذر وقت الاولى والا قدر تكبير وطرا  
 عذر في الثانية بعد مضى من يسعها والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن رجل الوادي الذي قام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولم هو معروف وهل ينه عليه احد من المؤمنين او غيرهم **اجاب** اختلف في ليلة التعرير الواقع فيها نومه صلى الله عليه وسلم  
 ولم بالوادي فقد سلم رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر ولفظه كما في المواهب انه صلى الله عليه وسلم حين قفل من  
 خيبر سار ليلة حتى ادركه الكري عرس وقال لبلال رضي الله عنه الحديث وعند ابي داود في الحديث وعنده مالك  
 في طريق مكة وهي تجماع ما قبلها لان قضية المدينة في طريق مكة وروي عبد الرزاق مرسلانا بطريق بن بك  
 قال السيوطي رحمه الله تعالى وذهب جماعة الى تعدد الوقوع ليحصل الجمع بين الروايات واقتصر الشيخ بن حجر في  
 شرح العباب على انه في غزوة خيبر والله اعلم **باب الاذان** **سئل** رضي الله عنه عن قولهم لو ترتب مؤذنون  
 اجاب الكل مطلقا وان اذنا معا كفت اجابة واحدة ما المراد بالمعية والترتيب وهل الافضل ان يجيب كلاما  
 في المعية كما يوجب قولهم كفت ونظر التعدد السبب **اجاب** المراد كما هو ظاهر بالمعية ان يؤذنوا في زمن واحد  
 او بامكان متعددة وبالترتيب تعالى وهم للاذان بان يؤذن واحد ثم اخر واماما افاده السائل فمحمل الخلاف  
 نظر الاتحاد والاذان تعدد المنادى والذات الواحد لا يتحقق اكثر من اجابة واحدة فلا تعدد في السبب والله  
 اعلم **سئل** رضي الله عنه بما لفظه لو كان الانسان في محل مشترك بين المنظر والبول كالسجود في الجهة هل  
 تكرر اجابة المؤذن فيهما لا وهل يفرق بين كونه مخصوصا بشخص او اشخاص او عامما كالمقالد المساجد وهل  
 يفضل فيقال اذا قصد الشخص البول فيكرهت الاجابة له فيه كالذكر وان لم يقصد ذلك لم تكره وهو يلزم فيه  
 ما في الخلاف او يقال للخلاف الخش خلا منه **اجاب** حيث فرض انه موع للبول ولو مع النظر صار له حكم الخلاف  
 المعد ولا يظهر تفاوت بين الخاص والعام لان الاستقذار مشترك بينهما ولا يتوقف الحكم فيه على قصد ان  
 المفروض انه في الاصل للبول في الجملة ولا يقدح فيما ذكر كون الخلاف الخش منه كما هو ظاهر والله اعلم **باب**  
**الاستقبال** **سئل** رضي الله عنه في الاعمال اذ اصى بالمسجد الحرام بعد اذن الكعبة بحيث يشق عليه مسجدها  
 هل له ان ياخذ بقول من يخبره عن علم ام لا وهل مطلق الذهاب واختراق الصفوف يعد من المشقة المجوزة  
 للاخذ بقول المخبر عن علم **اجاب** الجواب عن هذه المسئلة يعلم مما اوردته عليك عن المعنى للمخيط قد  
 الله تعالى وروحه وهو ما نصه ولا يجوز للاعوى ولا لمن هو في ليلة مظلمة الاخذ بالخبر مع القدرة على اليقين بالنس  
 نعم ان حصل له بذلك مشقة جازله الاخذ بقول ثقة يخبر عن علم كما يؤخذ من الجواب المتقدم انتهى والجواب  
 المشار اليه ما سبق في قوله ويجب عليه السؤال عن من يخبره بذلك عند الحاجة فان قيل يشكل بمن في مكة وبينه  
 وبين القبلة حائل فانه يكلف الصعود اجيب بان السؤال لا مشقة فيه بخلافه فلان فرض ان عليه مشقة في السؤال

في سبب هذه المسئلة  
 السجود في جهة واحدة  
 واجابة مؤذن في  
 الفرض طرطرا  
 العذر في سبب هذه المسئلة  
 الحصار في جهة واحدة  
 وكلام السائل  
 في سبب هذه المسئلة  
 حصر مؤذن في جهة واحدة  
 بالقبلة مع مؤذن في جهة واحدة  
 البنية الصغيرة فان  
 سبقت سميت اجابة  
 وحاصلة من الاشارة  
 بالوجه في سبب هذه المسئلة  
 بالوجه في سبب هذه المسئلة  
 في سبب هذه المسئلة

لغو

لغو بعد كان كان الحكم فيها كما في تلك نية عليه الزركشي ومنه يؤخذ جواب السؤال المذكور حتى الجواب عن قول السائل  
 وهل الذهاب الخ لانه قد افاد ان المدار على حصول المشقة وانتفاءها فقد يحصل مع ما ذكر لكثرة اذحام او  
 مزيد بعد لكونه بالخبر باخرى الميسر او شدة حرا وبرد وحصول مطر وقد لا يحصل بانتفاء ما ذكر ثم طاهر اطلاق  
 رحمه الله تعالى الاكتفاء بمطلق المشقة ولا يشترط حصول مشقة لا يحتمل عادة نظرا باعتباره في اسقاط القيام  
 في الفريضة ولعل وجهه سهل الشارع صلى الله عليه وسلم في شأن استقبال القبلة في نحو نفل السفر لشرطه بخلاف  
 شأن القيام مع ركبته والله اعلم **باب صفة الصلوة** **سئل** رضي الله عنه وقع في التحفة في شرح وافتر  
 افضل من تربعه ويخبر انه لو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجريان الخلاف القوي في افضليته على  
 الا فراش ولم يجز ذلك في التورك انتهى فليس يجز ذلك في كل جلوس الا فضل فيه الا فراش ولو تعارض في حق  
 المتورك الا فراش والتربع يقدم التربع او الا فراش وهل العذر الذي يعدل معه عن الافضل للمفضول ما يميل  
 الخشوع او يشوشه **اجاب** لا يجز ذلك في كل فراش بفضل بل هو قاصر على جلوس نابت عن القيام في الفرض  
 عند العجز وفي النفل مطلقا لورود التربع فيه عن فعله صلى الله عليه وسلم وجريان القول المقابل للظاهر على افضليته  
 حتى على الا فراش لما روي انه صلى الله عليه وسلم لما صلى جالسا تربع ويدري هذا عن ابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم  
 الله تعالى ولنا وجه بافضلية التورك مطلقا لانه يعود لا يعقبه سلام فاشبه التشهد الاول ووجه بان الافضل ان  
 يجلس على رجله اليسرى ناصبا ركبة اليمنى لتفارق هيئة هيئة الجلوس للتشهد والتربع ضرب من التمتع لا يليق  
 بحال العبادة وتاويل الخبر الوارد بان تعليم الجواز او لتعذر ملعده هذا حاصل ما في الروضة واصلا وبه يتضح قول  
 التحفة لجريان الخلاف الخ واما ما عدا هذا الجمل من جلوس الصلوة فلم يرد فيه التربع ولم يقل احد بمشروعية  
 ونبيه فيه اما الجواز فلا كلام فيه واما قول السائل ولو تعارض في حق التورك الخ الظاهر ان مراده من يشع لم التورك  
 وهو المشد جلوس يعقبه سلام وعليه فظاهر انه اذا تعذر عليه التورك يفتش لا يجز لما تقرر من عدم ورود غير  
 التورك والا فراش في بقية الجلسات واما اختلفت لاية رحمهم الله تعالى فيها فذهب ابو حنيفة رحمه الله الى نذب  
 الا فراش في التشهد ومالك رضي الله عنه الى نذب التورك فيها والشافعي رضي الله عنه الى التفصيل المعروض وسير  
 الاحاديث يقتضي بورد كل من الثلاثة الا ان كل واحد منهم رضي الله عنهم اقتصر على مقتضى رواية منها ولعل لعدم  
 ثبوت ما سواها عنده والا فاللايق بكلامهم في الاصول الجمع بين الروايات بحسب المكان اولى عن ترجيح بعضها والغاء  
 الاخرى لما فيه من اعمال الدليلين والجمع ممكن بحمل اختلاف الروايات على اختلاف الحالات على انه ممكن ان يكون  
 اقتصار من اقتصر منهم على كيفية لبيان الافضل منها على ما سواها لما قام عنده لانه لا تنادي السنة بما عداها  
 وهذا الاحتمال وان بعد بالنسبة الى اطلاق قائلهم الا انه انبى بقاعدتهم الاصولية وامكن في سلوكه الاذ مع الاحاديث  
 النبوية ولها نظائر في كتب اصحابنا رضي الله عنهم كسبيلتي التشهد والافتتاح وهيئة الكف اليمنى في جلسة التشهد في  
 تنبيههم وتبيينهم على ما ذكرها ارشاد الى طرده فيما عداها مما يشاركها في المعنى وهذه النكبة ينبغي ان يتفطن لها في  
 مواطن كثيرة نظرا لما نحن فيه اقتصر اصحابنا رحمهم الله تعالى على ذكر كيفية ورود الرواية بكل منها فليست غفلة لذلك  
 من يربا نفسه عن المحمود على الظواهر وفي التحفة في بحث كون القنوت بعد الركوع لا قبله ما نصه فان قلت

بلغ



قياس كلامنا الجمل بين الروايات المتعارضة هنا يحمل ما قبل على اصل السنة وما بعد على كمالها وكذا  
في نظائر ذلك لا سيما في هذا الباب قلت انما خرجوا عن ذلك لانهم راوا مرجحا للثانية وقادح  
الاولى التي ما افاده وفيه تبيين على انه حيث لا قادح لا يخصص الجمل ولنا في التعليق نقض على ما ذكرنا ما  
افاده على بطلان ان يكون قادحا اولاً وقول السائل وهل الغندج جوابه انه يقع في الحقيقة في بحث استسلام الجمل  
الجمل ما نصه يظهر ضبط العجز هنا بما يحمل المشوع من اصله انتهى فيجمل القول به ويحمل ما اشار اليه السائل وهو  
الاقتصار على تشويش المشوع حتى اصله انتهى فيجمل القول به لانه احتلال بما هو روح الصلوة وعماها  
حتى قيل بشرطيتها فيها فهو اولى بالمرعاة من العدول من هيئة فاضل الى اخرى دونها في الفضيلة لرجوع ذلك الى  
تفاوت صورة الصلوة وظاهرها وما ورد في المشوع والمقصود بالقلب مع الله سبحانه وتعالى اشر من ان يذكر الله  
**سئل** رضي الله عنه عن قول الحق في بحث التامين نعم ينبغي استثناء بخوب اغفر للجمل الحسن الى هل المراد بخوب  
كل دعاء قصير نحوه كرب ارحمني واجبرني فلوراد عليه فان التامين هل الايتان بالوارد افضل **اجاب** من الواضح ان  
المراد بخوبه بالفقر ان الايتان بالوارد بل الظاهر ان المندوب هو الوارد نعم غيره مما هو في نحوه في الفصول  
بعض كما هو قياس كل دعاء ورد بخصوصه في محل مخصوص من الصلوة واما المحل الذي ورد فيه فليس على الدعاء مطلقا  
كما في السجود ودر الصلوة فيحصل اصل السنة فيه بآية دعاء والوارد افضل ومما قدم في التعليق بها من الحق قوله  
رب اغفر لي ينبغي تدبر الحديث المذكور وعليه ينبغي ان يفضل بينه وبين الفاتحة لما مر من التمييز انتهى **سئل** رضي الله عنه  
عن قولهم تكروه القراءة في غير محلها الصحة التي هي هل هو على اطلاقه كما في عبارة الشيخين وغيرهما او محله اذ لم ينو  
او التاكيد كما في الركعة او في الاسنى في بحث الركوع وفيه في قنوت الوتر من صلوة المنفل قال الروايات قال ابن  
القاسم وينبغي فيه رينا لا نواخذنا الى اخر السورة واستحسنه نقله الاصل ولم يتعقبه وتعقبه في المجموع فقال وما في  
غريب ضعيف والمشهور كراهة القراءة في غير القياس قال الاذرعى قلت انما ياتي به على قصد الدعاء لا على قصد القراءة  
فلا يحسن ما ذكره انتهى وتعقب المجموع صحت عليه جميع محققون وذكر في صلوة الجنازة من الاذكار انه ياتي بعد الاولى  
برينا اتنا في الدنيا حسنة الى وجزم به العلامة بحرق في محضره كما سار و زاد بعد مرينا اغفر لنا الآية وقاله في  
الاسردي ياتي في التشهد الاخير برينا اتنا في الدنيا حسنة وسئل الشهاب ابن حجر عن قول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الآية  
في رابعة الجنازة وقراءة الباقيات الصالحات عند المروءة على القبر وكونها كفارة لاشم مروره على القبر هل لكل منهما اصل  
**اجاب** بان جميع ذلك لا اصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكروه القراءة في غير القيام من بقية  
الصلوات انتهى في التحقيق في جميع ما ذكره وهل لما ذكر بحرق في سراج مستند وقال به غيره **اجاب** في شرح  
الروض ما تقدم ذكره في السؤال وفي شرح العباب ما نصه بعد تقييد نقل الزركشي وفيه نظر ويفرق بين ما هنا وما ياتي  
بان المقصد من القنوت الدعاء وهو لا يتعين له لفظ فكانت قراءة الآية المشتملة للدعاء محلة للمقصود وما تقدم طرح  
الترك المقتضى لسجود السهو تسهيا على المكلف واما غير محل القنوت فليس المقصد فيها ذلك فكان القياس بان يشرح به  
كلامهم من كراهة القراءة فيه مطلقا ثم كلامه متنازع في حالة الاطلاق والوجوب فيها كراهة بناء على اعتنا تقييده وثله  
ايضا فحله اخذ ما ياتي في آية فيها تناء ودعاء انتهى ولكن ان نقول غاية ما يتحصل من هذا الفرق بتقدير تمامه

بلغ

والافساق ان شاء الله ما فيه ان قراءة الآية المشتملة للدعاء فيه بقصد محصلة السنة مستقلة لسجود السهو  
وهذا السبيل كبير دخل في التقييد المذكور لان حاصله في ان كلامهم ومورد النهي في الغن يسمى القراءة في غير القيام  
وعند قصد الدعاء بنظم موجود في القرآن يخرج عن كون قراءة وهو مع وضوحه في حذو آية كلامهم في الحديث  
الاكبر مخرج به فاذا ارتفعت الحرمة التي هي اشد من الكراهة بقصد نحو الدعاء فارتفع الكراهة التي هي اخف من  
باب اولي ولهذا اقر تقييده شيخ الاسلام في الاسنى ونقل الشهاب المحقق ابن قاسم في حاشية شرح المنهج كلام  
الاسنى ولم يتعقبه واما قوله واما غير محل القنوت التي كيف يصح باطلاقة والسجدتان والمجلوس بينهما والتشهد  
الاخير كلها مما يشرع فيه الدعاء مشروعية متأكدة بانها شرعية لا سيما في السجود والتشهد الاخير بل قال الامام  
احمد رحمه الله بوجوبه في التشهد الاخير بالماثور وان تاركه عند ابطال صلواته وخرج ايمتنا بكراهة ترك الدعاء  
فيه وقد افاد الشارح رحمه الله انه في شجرة المذكور في بحث التشهد ان من جملة الماثور ربنا اتنا في الدنيا حسنة  
التي واتنا ما وعدتنا الا ولم يستند وفيها علمت في بحث اجزاء الآية في القنوت الى حديث نعم نقل السلفيني عن  
طاووس انه كان يفتي بآداب ايات وهو مما للرأي فيه مجال فلا يبطى حكم المرفوع عند احد وسناتي الاشارة الى  
ان شاء الله تعالى واما المنقول عن ابن القاسم التي ما افاده السائل فقد نقل في شرح العباب المقالة المذكورة  
وتعقب المجموع ثم عقبه باعتراض الاذرعى ثم قال واستشهد له السلفيني بفعل طاووس فانه كان يفتي بآداب  
ايات انتهى الحاصل انه قد اقر الاذرعى على اعتراضه وقد يقال الاذرعى ان كان بصورة الاعتراض يصلح ان يكون  
بيان المراد بالمجموع فان قوله والمشهور كراهة القراءة التي فيه اشعار ظاهر بالتقييد الذي افاده الاذرعى لما سلف  
لكه انما من ان نظم القرآن بقصد الدعاء يخرج الايتان به عن معنى القراءة وكيف يحمل على اطلاقه ولا يمة دهم  
انه تعالى ومنهم الامام النووي رحمه الله في ذوايد الروضة مصرحون بمحصول سنة القنوت بآية فيها دعا بقصد بها  
واما تعقب المجموع للمقالة المذكورة بخلاف الغاية والمصنف فاما اخر لسنا بصدده اذ مرجعه الى النقل وقوله فيه قول  
حنبل اذ هو واسطة عقد النظام وما نقله السائل عن الاذكار ومختصرها في التكبيرة الاولى من الغنائز تحمل بال  
اذ تعرض في ذلك للاذكار ومختصرها المذكورة انما وقع في الرابعة فلعل لفظه الاولى من سبق القلم وما نقله  
في الرابعة عن العلامة الشهاب بن حجر في الفتاوى بانه حكم بانه لا اصل له وبكراهة القراءة للآية التي ما افاد  
السائل حكمه بانه لا اصل له لا محذور عنه لانه الظاهر انه لم يقل الا على ما يقع تام هو من اهله واما حكمه بالكراهة  
فحمل على ما اذا لم يقصد الدعاء كما تبين لك مما تقدم ايضا ثم رايت في الجواهر كالاذكار في الرابعة ما نصه قال  
ابن ابي هريرة كان المتقدمون يقولون ربنا اتنا الآية ولم يرد عن الشافعي ومن فعله كان حسنا انتهى ورايت  
في شرح العباب جزم بسند به ويتضح ما تقدم من علم الكراهة لفظ الدعاء وفي كلام الآية اشارة الى انه اذا اختلف مع  
كلام امام في الفتاوى والتصانيف قدم الثاني لان الاعتناء بتحريرها اتم وقول الشهاب في الفتاوى كما تكروه  
القراءة في غير القيام قد يشعر بان محل كراهتها في غير محلها وانما يتعين لها محل في صلوة الجنازة على تعين الاولى  
للفاتحة اما على مقابلة جميع التكييزات محل للقراءة في الجمل فلو قال لكراهة قراءة غير الفاتحة فيها كان اولي  
وما اشار اليه بحرق في سراج من قراءة الآية المذكورة في التشهد الاخير ذكره ابن حجر في شرح العباب من جملة

التشهاد بوجه



الاذكار المذكورة فيه كما تقدم ذكره **ثم سئل** رضي الله عنه عن ما افاد الشهاب بن حجر رحمه الله في الفتاوى تبعا  
لغيره من استحباب الجمعة والمنافقين في عشاء ليلة الجمعة على الجملة وذا أصبح وهل هذا من قول الجهاد  
الاخير غيره **اجاب** الموجود في نسخة المؤلف الكبرى للجامعة الاقتصار في عشاء ليلة الجمعة على الجمعة والمنافقين  
واقاد انه صح من فعله صلى الله عليه وسلم وان التاج السبكي كان يدوم عليه مدة امامته بالجامع الاموي وان ابا عثمان  
الصاوي من ائمتنا كان لا يتركه سقرا ولا حضرا وكذلك اقتصر عليها في شرح العباد ووقع في اجوبة له عن حوادث  
متعددة ما اشار اليه السائل ولم يفت على ما ذكره فيها التحذير والله اعلم **سئل** رضي الله عنه اقاد الشيخ ابن حجر رحمه  
الله في الفتاوى وغيرها ان المحرم في قنوت النازلة الايمان بقنوت الصبح او يقتصر على الدعاء ويسقط الشا والى  
يقنت النازلة وهل شرعية القنوت لنازلة الغير اذ علم بالخيار واستقصاؤه وهل ياتي المنفرد في قنوت  
النازلة لراي غيره بالا فراد او بالجمع وفي فتاوى الشيخ عبد الرؤوف المكي رحمه الله ما هو معلوم **اجاب** انه ياتي  
بجميع القنوت كما هو ظاهر العباد وصريح صنيع شرحه فان الماتن قرر نذب القنوت في ثابته الصبح والآخر  
الوتر في جميع النصف من رمضان واخره ياتي المكتوبات لنازلة ثم قال ولفظه اللهم اهديني الى ما قاله  
شرح ولفظه ايا القنوت في الصبح وغيره كالنازلة وغيره لكن يعقبه فيها بالدعاء بما يناسبها اللهم اهديني  
الى ما انتهى وهو ايضا مقتضى عبارة التحفة التي نقلها السائل فان اسم قنوت الصبح شامل للشا وهذا بناء على  
ندب الايمان به قبل الدعاء برفع النازلة وهو ما اقتضاه صنيع العباد المتقدم وشرحه عليه شارحه في شرحه  
وغيره من تصانيفه وكان الوجه فيه التمسك بشروعه صلى الله عليه وسلم في الصبح والوتر مع ما في بعض الفاظه  
من المناسبة لرفع النازلة وان لم يثبت بخصوصه صلى الله عليه وسلم في النازلة بل ظواهر الاحاديث الواردة  
في قنوت النازلة ربما يشعر بالاقتضاء على الدعاء برفعها كما قال به بعضهم فهو وان اشار الى رده في التحفة او في  
ظواهر الاحاديث المذكورة وجري عليه الحافظ ابن حجر في كتابه بذي الماعون والوجه ابن زياد في الفتاوى  
وقوله الى متى يقنت الخ الظاهر استمراره مدة بقائها **قوله** وهل مشروعية القنوت الخ ظاهرا منها متوقفة  
على حصول علم او ظن مستند الى نحو ما اشار اليه السائل قوله وهل ياتي المنفرد الخ جوابه اما القنوت لنفسه  
بان تكون النازلة مختصة به وقلنا يقنت الخاصة كالعامه فواضح انه يفرد في الجمع واما القنوت لغيره في الفتاوى  
المشار اليها رحمه الله رافعا المنفرد ياتي بلفظ الواحد في الفاظ القنوت المشهور وهو اللهم اهديني الى ما يلفظ الجمع  
في الفاظ العامة فيه كاللهم اكشف ما بنا وارفع عنا الغلا انتهى وهو محتمل وافراد نفسه في الاول لانه منفرد  
وقد اطلق الاصحاب رحمه الله تعالى انه يفرد في الفاظ وان الجمع هو تخصيصه الامام وجمع نفسه معهم وان المولى  
كالبيان اذا تدعى بعضه سري الى الباقي ويحتمل ان يكون الدعاء لرفع نحو اللهم اكشف ما بهم وارفع عنهم يعني  
المذكور بهم نظر الى الحقيقة ولفظ القنوت على ما تقدم ويحتمل ايضا ان يجمع في الفاظ القنوت المفتحة بنظر  
الى ان قنوته في الحقيقة لهم وعلى لسان حالهم فهو وان كان منفرد عنهم بالنسبة لصورة الصلوة لكن كما لا يخفى  
لهم بالنسبة لتمام الدعاء عليه فيكون ما ذكره في قنوت الاطلاق المتقدم وصنيعهم خرج مخرج الطالبي الله اعلم  
رضي الله عنه عن قولهم يندب للمصل اذا اراد القيام ان يعتمد على يديه الخ المثلة هل يعكس عليه قول التحفة عقبه كما يظن

الدعاء

زيادة

زيادة ركوع او سجود ما مضى ومنه ان يخفى الخالي ان نحاذي جهة ما امام ركبته ولو لم يحصل توركه او افرأ  
المنذور كما هو ظاهر لان المبطل لا يغفر للندوب ولا ينافيه ما سائر في قنوت ليلة لا ذلك لجسدية ضرورة  
صار بمنزلة الضروري واستشكله جمع من العصريين فقالوا اما ان يكون مجموع الشيخ ضعيفا واما ان يحضر طلاق  
ندب الاعتقاد بان لا يودي الى الانحنا المذكور حتى ان بعضهم ربما افترى بطلان صلوة المنحني لذلك ولو في مسئلة  
الاعتقاد المشار اليها وظهر للفقير تقرير المحلين ويفرق بان الانحنا اللازم للاعتقاد وسيلة لسنة مقصودة ولو  
الا فرأى وسيلة للندوب فاعتقد في الاول ما لا يعتد في الثاني الذي يرى الى كلامهم في نحو التشهد الاول وتركه والعود له  
والمقصود بان الحق **اجاب** اعلم ان هذا الفقير في الشايع الموعول عليهم في الاقتداء على فرقين فطابقا بغير قيد  
بما يحته الشيخ وطرد في مسئلة الانحنا لان الجامع يلزمها في قرن لان كلامها من الهيات المقابلة للابعاض المتاكدة  
الحاجة الى السجود السهو حتى ان احدهم كان اذا هم بالقيام يكون قيامه مشوبا بنبوع الخناس واخرى وفصح  
اطلاق الاصحاب ندب التحول والاعتقاد لانها لا سيما الثاني لا يكاد ان يلبس الا مع ملازمة الانحنا المذكور وسكوت  
الناس المتقدي بهم عليه قديما وحديثا مما يقرب اعتقاده لما في التحريم من الحرج المنفي عن هذه الشبهة المستحسنة وربما  
يشهد لهم تعليل اصل المسئلة المخرج عليها قال في العزيز معللا لها لانه تلاعب بالصلوة واعراض عن نظام اركانها  
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تبطل صلوة بزيادة الركوع والسجود عدا ما تبطل بزيادة ركعة انتهى فمن انصف  
من نفسه علم هل المنحني في الصورتين تصدق به العلة المذكورة او لا ومن الاصول المقررة ان الحكم يدور مع العلة  
وجود او عدمه مع ما في القيام المتقدم المشوب بالانحنا من ابتكاره حيث خاصة في امر عام مشهور تتوفر الدولي  
على نقل ما يتعلق به فلو كانت هيئة معروفة عن بعض من يقدي به لم تخل الدفاتر عن القوض لها وما اشار اليه  
السائل فقد يتوقف فيه بما تقرر في تضاعيف الكلام السابق ان التحول والاعتقاد من الهيات واما التشهد الاول  
فمن الابغاض المتاكدة الحاجة الى الجبر بل ذهب الامام احمد رضي الله عنه فيه بخصوصه الى الوجوب وان من تركه  
عدا بطلت صلوة فليتبنيه لذلك كل محتاط لنفسه وقد ذهب الى التفرقة بين مسئلة الشيخ ومسئلة النهوض بعض  
المتأخرين من علماء اليمن مستند الى ان الانحنا اصل حقيقة النهوض وانه لا يتحقق الا به فلا يقال له ركوع ايد  
وقد يتوقف في عدم تحقق النهوض بدونه نعم هو احد فرديه قد دخل في اطلاق نصوص النهوض بل هو الفرد  
الغالب الواقع فيه اكثر الناس حتى جملة العالم المتقدي بهم للحداء على الحركة الطبيعية المألوفة والصورة الاخرى  
لا تقع الاستكلف وخروج عن مقتضى السجدة كما تقدمت الاشارة اليه وفي بحث القيام من شرح المنهاج للحاج الى الرمي  
رحمه الله وهل تبطل صلوة من يصلي قاعدا بالانحنا في غير موضع الركوع الى حد ركوعه ام لا قال ابن الوكيل لا تبطل  
ان كان جاهلا ولا بطلت انتهى وظاهر اعتقاده ذلك للجاهل ولو لم يغفر مقتضى وعدم الاعتقاد لغيره مطلقا ولا يحل  
عن تامل ومع ذلك فلهل الاقرب اخذ من التعليل المتقدم عن العزيز عدم الاضرار حتى في مسئلة التحول والاعلم  
**سئل** رضي الله عنه هل الافضل للامام ان يقوم عقب السلام كما عليه جميع محققون ام الافضل له ان يبقى جالسا في  
محواه للذكر والدعاء كما عليه جميع وهل يستثنى على الاول قوله استغفر الله ثلاثا وقوله اللهم انت السلام الى الكرام  
وهل يخفى الى المصلين ام لا وهل استثنى الدعي الصبح صحيح فقد نقله عن جمع واقروه وهل يستثنى العصر والمغرب

الانحنا







ومذهبه هو ما صح الحديث به ولا يابى بل يلاحق فيه اوزاري واما الجمع الذي اشار اليه الاذني رحمه الله تعالى  
وتقدم نقله في شرح العباب فقد علمت من سبيلها تقدم انها عقالة غير وافية بمقتضى الجمع بين جميع الروايات  
وظاهر اطلاقها شامل لعوده لعين محله الاول ولما قرب منه بحيث يكون مستقبلا والقياس المحقق  
انه لا يعقل حناه فلا ينبغي الاقدام على القول به الا عن تصريح النقل عنه صلى الله عليه وسلم بخصوصه واثبت في مثله  
بغيره وقومهم مما تنور الدواعي على نقله كسبحه صلى الله عليه وسلم وبارك في صلوة جبرته بيده اليمنى وراسه اوجهم  
ثم امرها على وجهه على اختلاف الروايات في كفايتها واثباته معه بالذكر الوارد على اختلاف الروايات في ايضا  
واذ ان ابن عمر رضي الله عنهما ابدى طوى راحته ثلاثا فيل من ذلك فقال لا اعلم ما هو الا اني رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعله ففعله فالاقتال مع الملو من هو المعروف المألوف فلو خالفه صلى الله عليه وسلم وقام معلوم  
انه لا يكون الحكمة وسيرته عن ادراكه العقول القاصرة لنقل التصريح به كما في نظائره بل الظاهر المتبادر من  
قيامه صلى الله عليه وسلم المروي بما درته الى مهم يكون صرف الوقت اليه اهم من صرفه الى الاشتغال بالذكر والدعاء  
مع الجمع وان كان في حد ذاته من اعظم المهمات وهذا هو المعروف من هديه صلى الله عليه وسلم من صرف الوقت الى  
ما هو اهم وهذا الخلق هو المشار اليه بقول بعض أهل العارفين الصادق فيقول في اليوم اربعين مرة والمناق  
سقى او ثبت على حالة واحدة او بعين سنة اي شان اهل الصدق النظر فيما يقتضيه الوقت وصرفه الى ما هو اهم  
لازم من الحال والافتقار في ذمة العامة ومن شان غيرهم حب المتابعة على حالة واحدة وهي مع ما فيها من  
تفويت كثير من الكمالات التي لا تكتسب الا في هذه النشأت لحظة لحصول الشهرة التي لا تحصل الا بسلامة مع  
الامن عصمه الله تعالى في حيز الهدى هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محدثاتها والامام الاذني رحمه الله تعالى  
من اجل المتأخرين الذين اكثر من التفتير والتخرج والتفقهات الحسنة الباهرة للعقول ولهذا اقدى المتأخرون  
في اكثر تخريجاتهم ولكن الحق الحق بالاتباع ثم ما تقر من بيان وجه الجمع على سبيل الاجمال فان دلت التفصيل  
فقيامه صلى الله عليه وسلم بحمل ان يكون كما تقر لمعارضه ما هو اهم من هذا الامر الذي هو من اعظم المهمات كما مر ثم ان  
كان ما يخفف قوة حصلت المبادرة التامة او ما يمكن تداركه اشتغل بغيره من الذكر ثم توجه لتحصيلة وحيد  
انتفت المعاصرة اشتغل بما هو اهم في هذا الوقت بخصوصه فان الاشتغال بالذكر والدعاء عقب الانصاف  
عن التخلي الواردة في الصلوة لا سيما مع الجمع الكثير المتوافقين في المشرب مالا يحصى عدد ولا يحيط بكمه جد  
واما اختلاف الجلسات فيحمل ان استقبالاتهم بوجهه عند تكافؤ الجهتين في الكثرة والتوجه بالوجه بالكلية  
مع استيفاء الجمعية الى الجمع المراد تربيته وتكميله من هو واسطة في الفيض الالهي كناية الرضخ صلى الله عليه وسلم  
ما يدره من يدره وان جعل يمينه او يساره الهم عند قيامهم باحد الجهتين وان البقاء على حاله لقوة واد  
منعه عن التحول او رعايته لشرف القبلة فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم خير الجالس ما استقبل به القبلة او قدامها  
مقال الشفاعة لمن خلع والشفيع يتقدم المشفوع له مع ما في اصل التنويع للهيئات من التوسعة على الامة  
بنفي الخرج وهذا كله على سبيل الاحتمال والتجوز العقلي والا فندرج اسرار النبوة لا يطع في ذكرها غواص ولا  
يجوز حول جماها كل جهيد فحاض وفي الكواكب الكمال الرداد نقل توجيهات متعددة للاستقبال ونحوها للالة

بلغ

فذلك

فعليك به ان اردت استيعابها فان فيها فوائد جلية يتنبه بها من نور الله بصيرته لما تقدم من ان اختلاف الشؤن  
والاسرار النبوية حكم واسرار وان تنوعها بتنوع الاوقات لبواعث تختلف باختلاف مقتضياتها لا مجرد التنوع  
وبيان الجواز وان كان من جملة مقامات الشريعة صلى الله عليه وسلم والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن قولهم لا يبطل الامام  
الذكر والدعاء ما حد الطول وجرت عادة طائفة باستفتاح الدعاء بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم عشر ليلة الجمعة ويومها  
وهل ورد فيه بخصوصه خبر وهل هو من التطويل **اجاب** قال في العباب فرع يسر بعد السلام الاكثر من ذكره تعالى  
والدعاء قال شارحه الشهاب ابن حجر رحمه الله تعالى في البصير اذا كان منفردا او اماما كما في المجموع عن النفس لكن  
قال الاستوى الحق انه ليس للامام ان يختص من الذكر والدعاء بحصة المأمومين فاذا انصرفوا حول اي فافعله  
جملة الامة من اهل التها غير مشروع لما فيه من الحاق عظيم الضرر بالمأمومين لكن يظهر اخذ من التعليل ان فرض  
كلامهم في غير محصورين راضين بالتطويل اما المحصورون المذكورون فلا مانع من التطويل فيها معهم سيما  
بالوارد واذا اساع ذلك في اتناء الصلوة مع احترام النفوس مفارقة الامة فيها واستعظام ذلك فحوز به بل  
طلبه بعد الفراغ منها بالاولى لانه لا يتعاطى المفارقة نحو المفارقة فيها نعم ينبغي له ان يقف عند الحد الذي  
يعلم بقرائن احوالهم رضاهم وهذا يختلف باختلاف احوال المأمومين وتفرقهم واستغفارهم وقول السائل  
وجرت الخ لم ينقل له على خبره بخصوصه واما عموم ما ورد في استفتاح الدعاء وختمه بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم  
ولم وفي اكثرها في ليلة الجمعة ويومها فهو معلوم كاف في الشهادة بحسن صنيعهم وان لم يثبت فيه بخصوصه شيء  
وقوله وهل هو من التطويل جوابه يعلم مما تقر والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن قولهم بكرة المأموم الانصراف قبل  
امامة هل المراد من موضع جلوسه كما يوصى اليه كلامهم او من المسجد كما اشار اليه الشيخ عبد الرؤوف وهل المكروه ان ينصرف  
فورا او ولو جلس مع الامام للذكر والدعاء عليه قبل يفرق بين ان يبطل الامام القعود او لا **اجاب** في شرح العباب  
الشهاب ابن حجر ماضيه وانصرفهم اي الرجال بعد الامام او معه احب كما في بعض المجموع ومنه يؤخذ ما صرح به  
بعضهم انه ليس له اذا ثبت امامه ان يقف معه قليلا لاحتمال انه يذكر سره او يفتابعه انتهى وفي الكواكب نقلا  
عن الماوردي يستحب للمأموم ان لا يخرج من المسجد قبل امامه انتهى ويؤخذ مما تقر ان الانصراف قبل خلاف الاولى  
لامكروه كما فرض في السؤال فان فرض تعبير بالكرهية فيحمل على اصطلاح المتقدمين من عدم التفرقة وان  
الانصراف هو الانصراف عن المسجد كما افق به الشيخ عبد الرؤوف وان الذي عن الانصراف على سبيل خلاف الاولى  
يستمر للاحتمال ان يذكر سره او كما تقدم ثم له ان يصرف سواء اشتغل بذكر او لم يشتغل والله اعلم **سئل** رضي الله عنه  
بما لفظه اشار الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح المختصر الى ترتيب الذكر المندوب عقب الصلوة وانه ذكره في شرح  
مختصر الروض بالترتيب الذي اشار اليه وما الذي اشار اليه الى بيانه في شرح العباب كما احال عليه في الحق **اجاب**  
الوقوف على ما افاده في شرح مختصر الروض كالمستفاد لفقده نعم وقع في شرح العباب وهو من جملة الفروع المهمة التي  
اشار في الحق الى بيانها في ما نصه قال في المجموع عن القاضي ابوالطيب ليس ان يقدم من ذلك الاستغفار انتهى ولقول  
ينبغي ان يقدم بعده من الاذكار ثم الدعوات ما كان معناه اجل ثم ما كان اصغر ثم ما كان اكثروا ثم رايت بعضهم يرب  
شأنها امر فقال يستغفر ثلاثا ثم اللهم انت السلام الى الاكرام الى اخر ما افاد نقله في شرح العباب ثم قال فيه بعد استيفاء

أقرب

اعلم  
اي



ما نقله والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتبة كذلك لا يتوقف او عملا بما قدمته انتهى ولعل ما اشار اليه شرح مختصر الرضا  
هو ما افاده في شرح العبادات فحومنه واما ما افاده التحفة على ما في شرح العبادات فهو فوائد جلية وفروع  
مهمة وجزئيات متكاثرة من انواع الذكر والدعاء يوقف عليها بما راجع شرح العبادات والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن  
قوله في الاذكار والذكر يكون بالقلب واللسان ولا يفضل منه ما كان بالقلب واللسان جميعا فان اقتصر على احدهما فالقلب  
افضل ثم قال بعده في فضل اخر اعلم ان الاذكار والمشتروعة في الصلوة وغيرها واجبة كانت او مستحبة لا يحسب منها شيء ولا  
يعتد به حتى يتلفظ به بحيث يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا يعرض له فكيف الجمع بين المستقلين **اجاب** الجمع بين القلب  
ان الاذكار في الذكر المطلق الصادق بذكر القلب واللسان والثانية في الذكر الخاص المقيد وهو ذكر اللسان وقريته السان  
ترشد الى ذلك ولا يعرف كل منهما على التام الذي افاده قدس سره روحه وجعل من حقيق السلسيل بموقوفة وصبوحة  
والله اعلم **باب شروط الصلوة** **سئل** رضي الله عنه عن قول التحفة ولو نتخ امانه فان من عرف ان لم يحب  
مفارقة لاحتمال عذره نعم ان دلت قريته حاله على عدم العذر فثبت مفارقتها ما المراد بقريته حاله **اجاب**  
المراد بقريته امر يدل على احد دلالة غير مستندة الى الوضع بل الى العادة وكونها كما اذا روي شخص ليس في المساواة  
وزاوا لهما لم فتاحه تلك الحالة منه تدل على قصده السفر وتلبسه وتوضيحه فيما نحن فيه ان يظهر من امانه ان  
حرفان ودلت حاله وصفت حال الصدور انه لم يصدر عن غلبة او جهل او نسيان او غيره من الاعذار بل عن علم وقصد  
وقصد ويظهر تصوره فيما اذا كان معروفا بالاعادة وعدم التقيد بالدين والعباد بالله تعالى والله اعلم  
**باب سجود السهو** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه اختلف المتأخرون هل يسجد للسهو فيما لو نفل ذكره بخلاف  
لغيره بنية انه ذلك الذكر وفيما لو بسمل اول التشهد فاذا حصل المقصد منه **اجاب** اما نقل الذكر فقد اختلفت  
الاسلام الشرعي والجماع الرمي في شرحها على المنهاج عدم السجود خلافا لبحث السنوي ونقله عن شيخنا  
شيخ الاسلام الشهاب الرمي وجزم في التحفة بالسجود ولما بالبسملة اول التشهد ففي شرح المنهاج للجماع الرمي  
رحمته ما انضم ولو بسمل على الال في التشهد الاول او بسمل اول تشهده لم يسجد السهو كما اقتضاه كلامه  
وهو ظاهر على اعتبار عدمه لا يسجد للسهو كما استثنى منها والاستثناء معيار العموم لا وقوع هذا  
الفقير نقل كلامه في التعليقات بما في التحفة ثم عقب بقوله قد يقال ما افاده في الصلوة على الال قريب واما البسملة  
فانما يتجه ما ذكره فيها حيث قصد بها الذكر والبعضية لسورة غير الفاتحة او اطلق والا فليأتها نقل بعض  
الفاتحة الى غير محلها وقد تقدم انه مقتضى السجود فيحمل كلامه على ما عدا هذه الصورة ثم وقفت على كلام الشهاب  
ابن قاسم رحمه الله فيه تبيين على ما ذكر في الجملة وعبارة اقول قد يشكك عدم السجود فيما لو بسمل اول التشهد لانه البسملة  
اي من الفاتحة فقد نقل بعض الفاتحة انتهى وقد عرفت مما قررر في اطلاقه وانما الوجه التفصيل المتقدم في  
في التحفة على السجود في البسملة اول التشهد فان حمل على ما اذا قصد بها جز الفاتحة كما يشوبه كلامه فانه  
ذكر بسمل نقل الذكر لغير محل بنية انه ذلك الذكر ثم قال وبوخذه منه انه لو بسمل اول التشهد لكان تبيين انه لا خلاف  
بين الفريقين بناء على ما تقدم من تقيد كلام القائل بعدم السجود وان بقي على اطلاقه فيبعد كل البعد هذا حال  
ما يتحرر في البسملة اول التشهد واما مسئلة الذكر السابقة فقد تعارض فيها ترجيح قسيتين من المتأخرين

وقال بالوضع انتهى  
في شرح الاستبصار  
في شرح العبادات  
في شرح العبادات  
في شرح العبادات

وحاصل ما يقال فيها وفي نظائرها ان المتأهل للترجيح بما فيه الحق تعالى من التحرف في المذهب والمحاكاة بقواعده  
وحصول الملكة الثابتة من العلوم الالهية المحتاج اليها في ذلك ببدل جهده وبسفر وسعه ومن عداه بتحريف الافا  
بين كل من المتأهلين لان افتاءه واثمة لا غير وحكمه بان احدهما الراجح والاخر مرجوح محض عصبية يرا الى الله تعالى  
منها كل في نفس ابيه بل الانسان على نفسه بصيرة ولو اقام عا ذيرة والله در القابل حرر المنقول واعرف ما نقله  
فان النا قد يصير للحساب عيسى **سئل** ايضا بما قاله يتعلق بهذا الجواب وهو ما قولكم في المسائل التي يختلف فيها  
الترجيح بين الشهاب بن محمد والشمس الرمي فالقول عليه من الترجيح **اجاب** ان ذلك يختلف باختلاف المقتضى  
فان كان المقتضى من اهل الترجيح والقدرة على التحقيق افضى بما ترجح عنده بمقتضى اصول المذهب وقواعده فيعرف  
من البحر الذي اعترف منه السيدان الجليلان المشار اليهما وغيرهما من القول وان لم يكن كذلك كما هو الغالب في  
هذه الاعصار المتأخرة فهو راجح ولا غير في ترجيح رواية ايها شاه وجميعها من ترجيح اجلاء المتأخرين مع تنبيه  
المستفتي على جلالة كل من المرجحين وجواز العمل بترجيحه وتأمله للاقتداء به نعم يظهر حيث كان المستفتي يحتاج  
الى مثل هذا التنبيه ان الاولي بالمقتضى المتأهل في طبقات العامة فان كان السائلون من الاقوياء الذين يتحررون  
لاخذ بالاعزاز وما فيه الاحتياط احتضهم برواية ما يشتمل على التشديد وان كان السائلون من الضعفاء  
الذين هم تحت أسر النفوس بحيث لو اقتصر في شأنهم على رواية التشديد اهلوه ووقعوا في وصلة المخالفين  
الشرع على سبيل التساهل روي لهم ما فيه التحقيق شفقة عليهم من الوقوع في ورطة الهلاك لا تساهلوا في  
دين الله عز وجل اوليا عثا فاسد كقطع في طمام او رغبة او رهبة والله يعلم المفسدين المصلحين وهذا الذي  
تقرر في التحرير على اللفظ المشرح هو الذي نعتقد وندين الله تعالى به وكان بعض مشايخنا نقضه الله بحجة  
يجري على لسانه عند مرور اختلاف المتأخرين في الترجيح في مجلس الدرس في سوال بعض المتأخرين لما ضرب  
عن العمل بما يراي الرايين من شارب القالبون ومن شارب يقر الورش واما التزام واحد على التقيين في جميع المواد  
وتضعيف مقابلها فالحاصل على محض التقليد والله اعلم **باب صلوة النفل** **سئل** رضي الله عنه عن قول  
التحفة وببحث فوات سنة الوضوء بالاعراض الخ ما افاده بما حاصله حكايات افتاءات ثلاثة اولها بالاعراض  
ثانيها بالحديث ثالثها بطول الفصل ثم استوجه الاخير في النهاية مثل ما في من غير تفاوت فلم لم يستوجه  
الثاني لانه الذي يلازم الحديث المستدل به وفي فتاوى السيد السهمودي ما هو معلوم في التحقيق المفتي به وقع  
في ذوايد الروضة انه يصل على عقبه ركعتين في اي وقت كان ما المراد بقوله اي وقت كان **اجاب** قول السائل في  
التحقيق المفتي به الخ يعلم الجواب عنه مما مر انما من التفصيل بين المتأهل للترجيح وغيره وهذه من جملة النظائر  
التي مررت الاشارة اليها قوله فام لم الجواب ان المرجح الال يجب عليه القيام عند ما اعتقده مرجحوا ما اشار اليه  
السائل هو مخطا الا فتاا الثاني وما رقمها من التحفة هذا وفي اخر الوضوء انه وجب من حيث المدرك لانه  
اوفق بالحديث وان المحقق السهمودي افضى به وان الفقيه عمو الله ابن عمر مخبره ما الى تصحيحه **سئل** رضي الله  
عنه حيث قيل يجوز تحجج الضحى بتسليمه كما هو المحقق في الحكم كذلك ولو كان البعض اداءه والبعض الآخر قضا  
والذي ظهر لهذا الفقير انه لا يجوز اذ لا يظن له وفي التحفة والفتاوى في جمع القبيلة والبعدي ما هو معلوم



**اجاب** في التحفة ونحو بعضهم انه لو اخر القبلة الى ما بعد الفرض جاز له جمعها مع البعدية بسلام وحده و  
بين هذا امتناع نظير في العبدية بان الصلوة ثم يصير نفسها اداء ونقصها قضاء ولا ينظر ثم قال وما بحثه  
اولا في نظر ظاهر الاختلاف في التيمم وبه يعلم امتناع جمع صلاتين اداء وقضاء كما فهم السائل اما عند الباحث  
فلما اشار اليه في امتناعه في العبدية واما عند صاحب التحفة فبالاولى من امتناع القبلة والبعدية مع ان سبيل  
يفهم موافقة الباحث ونظيره على ما افاده في العبدية والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن قول التحفة  
يسجد سورته الاخلاص ما يراد هل هو مقرر وهل للراي فيه مجال **اجاب** ما اشار السائل الى نقله في  
التحفة عبارة ما وحين هذا ايضا في ما يراد من السجدة التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث انتهى فتقوله المذكور  
فيه اشعار بان لم يقدم نقل من المتقدمين وان لم يرد فيه خبر بل ذكر على سبيل الراي ووضح ان مراد قائله  
بقوله ليس الا انه ماله ترجيح على غيره وسيكون توجيهه ما ورد لها من الفضل وما ورد من الاتيان بهما في  
نوافل متعددة وعبادة الفتاوى الحديثية بسنن بعض قراءة السورتين المذكورتين في سنة المغرب والظواهر  
والاستحارة والركعتين عند اعادة السجدة سنة الاحرام وقيل بها التحية والصحة ستة الزوال ونحوها انتهت  
فصرح بها ايضا بان هذا التيمم على سبيل القياس وجوبه فيما يظهر ما تقدمت الاشارة اليه ووقع في القياس  
انه ليس في الجواب عن الخطبتين قراءة سورة الاخلاص قال الشهاب ابن حجر رحمه الله لم يرد من نصوص  
لنقلها بخصوصها فيه ويوجب بان السنة قراءة شيء من القرآن فيه كما يدل عليه رواية ابن جابر كان صلى الله  
عليه وسلم يقول في جلوسه من كتاب الله تعالى واذنبت ان السنة ذلك فزني ولي من غير هذا المريد ثوابا وقضاء  
وخصوصياتها انتهى وبه يضح توجيه السنة بما اشارنا اليه لوجود ما افاده مع مزيد وروى نذب الاتيان بها في  
جنس النوافل في الجملة والله اعلم **باب صلاة الجماعة** **سئل** رضي الله عنه عن قول الروضة واما رتبة السجدة  
فقد ها الاكثرون منه ولم يذكروا فرقا بين ان يكون بينهما وبينه طريق ام لا وللشيخ شهاب الدين في التحفة  
والفتاوى وغيره فيها ما هو معلوم فاحققتهما وما التي المذكور في بيانها وهل المراد بالطريق الفاصلة  
بينها كونها شاذعا او اعم وهل يفرق بين المحضصة بالثورة وغيرها وهل منها ما يسمى عندنا بالعصير  
مطلقا بجزءه من كل الجوانب او من بعضها بخصيصها وغير محضص وما وجه كراهة الصلوة فيها الذي  
حكاه الشهاب ابن حجر وغيره عن حجة الاسلام واخره وعبارته في الاحياء ذكره الصلوة في الرحاب  
والاسواق الخا رجعة عن المسجد وكان بعض الصحابة رضي الله عنهم يضرب الناس ويقيمهم من الرحاب  
ما الحكمة في فعل الصحابي المذكور وما السبب لعدم ذكر الشيخين لهذه المسئلة **اجاب** قد تطلق ويراد  
بها صحنه كما وقع للرافعي وغيره في احياء الموات واكثر التعابير الواقعة في كلامهم في الرجعة المرادة  
هنا ما حجر عليه خارج لاجله وهي عبارة جملة غير اذينة بكشف المقصود وفي الحريم الموضع المتصل به  
الربا لمصلحة كائنها الماء وطرح القمامات فيه وهي عبارة وافية بتمييزه وبذكره مقابل للرجعة معار  
لها في الحكم باعطائها حكم المسجد دون ما يعلم ان مرادهم بقولهم في تغيير الرجعة لاجل اي لاجل المسجد حيث  
كونه مسجدا اي فتكون داخله في معنى المسجد وعبارة شرح العباب لاجله زيادة في صيغته واتساعه بخلاف الحريم

الفتاوى

ومن ثم افصح العلامة ابن حجر في الفتاوى عن حقيقتها فقال وصورتها ان يقف الانسان بقعة محدودة مسجدا ثم  
تركها قطعة امام الباب فان لم يترك شيئا لم تكن حجة وكان له حريم ولو وقف دار المحفوفة بالدور مسجدا  
فلا رجعة ولا حريم واذ كان بجوارها سوات فلا يتصور له رجعة ولا حريم ويجب على الناظر تمييزها منه فان لها حكم  
المسجد دونها وهو ما يحتاج اليه لشرح القامات والزبالات انتهى وهو بيان واف في تحقيق الرجعة المرادة هنا وانها  
كجزء من المسجد لتحقيق العبدية فيها نعم تصورها في الموات الذي افاده بان يحيط بقعة مسجد ملحقا بمسجده  
كما يرخد مما قدمه وصرحت به عبارة شرح العباب نقل عن الماوردي وقوله في الحريم ما يحتاج اليه لشرح القامات  
الخا ي شلا والمراد ساير مواضع واما التحفة المراد به فيما يظهر من بيانهم التحويط او نحوه مما يشعر بالحاقها بالمسجد  
بغير حريم كما حصره والمخروقة المنع ولما الطريق الفاصلة بينها وبين المسجد فظاهر اطلاقهم لانه لا فرق بين النافذة  
المسماة بالشارع وغيرها وهو ظاهر من حيث المعنى اذ المراد بالشارع على ما يجعلها مع المسجد كسائر احوال المتصل من  
كلام المتأخرين من شرح المنهاج وغيره من الشهاب ابن حجر في التحفة والاعباب ان القديمة منها تعد فاصلة لها  
عن المسجد فتكون معه كسجدة اخرى بخلاف الحادثة واما قول وهو يفرق بين المحضصة وغيرها ظاهرا لا فرق  
قوله وهل منها التي قد علم مما تقدم من كلامهم تحقيق حقيقتها فان كان ما اشار اليه السائل من جملة ما يصدق عليه  
ضابطهم فهو منها والا فلا نعم ينبغي ان يتقطن لما هو ظاهر في حدة الله وتب عليه في شرح العباب وهو ان لا يعلم  
كونها في الأصل مقطوعة من الشارع فليست بمسجد قطعا وان جعلت بصورتها وحجرتها لاجله واما وجه  
ما حكى عن حجة الاسلام وعن الصحابي رضي الله عنهما فيجعل ان يكون عند عدم اتصال الصفوف ووجه ظاهر  
كالظهور وتزيد الاسواق على ذلك بكونها مظنة لاشتغال القلب بخوض المارة وكونها مأوى الشياطين  
وعدم ذكر الشيخين غير قاذح لانها لم يلزمها استيعاب المذهب وكما مفرغ من كتب المتقدمين خلت عنه كتب الشيخين  
والله اعلم **سئل** رضي الله عنه بما لفظه ما قولكم في الجملة لو كان المأموم يصلي الجامع والامام بمقصودة فيه اذ القدوة  
صححة وان اغلقت المقصورة ما لم تسم ما معنى التسمية والاغلاق وما الفرق بينهما **اجاب** الفرق بينهما واضح اذ التسمية  
ان يضرب مسارا على باب المقصورة والاغلاق منع المرور بقفل ونحوه فالتسمية مخرج للموقفين عن كونها مكانا  
واحدا الذي هو مدار صحة القدوة بخلاف الاغلاق لا يخرجها عن كونها محلا واحدا والله اعلم **سئل** رضي الله عنه ما قولكم  
في شخص وقف في شباك من الشبايك التي على الحرم كمدسة القاضي الخواص والباسطية والبيت التي لها شبايك  
في حائط المسجد فتدبها امام المسجد الحرام هل يصح قدوته سواء كان الشباك مفتوحا ام مغلقا مشتا ام لا واذا  
صح قدوته هل يصح قدوته من وقف وراءه في ارض المدسة او البيت وهو ناويا القدوة امام المسجد فتكون صلوة  
موقطة امام المسجد ام لا يسن ذلك ومن نقل ذلك من ائمة المذهب **الجواب** الحمد لله الامم الصواب الا قد اباه امام المسجد  
لمن هو في شباك حائط المسجد حتى لما تقرر من انه اذا جمع الامام والمأموم مسجد صح الاقتداء ولا يضر ان يكون بينهما  
باب مغلق وكلام الروضة كاصلها لا يحدش ما ذكرنا فان لفظه وشرط البناء في المسجد ان يكون بابا جديدا فاذا  
الى الاخر والا فلا يعدن مسجدا واحدا وقد سئل الامام شيخنا شيخ الاسلام حمزة بن ظهير عن شيخ الاسلام السليفي عن كلام  
الروضة هذا فقال انه تابع في ذلك الكلام الراعي والرافعي ليس له سائق من اصحاب في ذلك وهو مخالف للحكمة الشافعي

السائل

بلغ

بصلاته صح



والاصحاب ثم ذكر كلاما طويلا متعينا من الفناوى الكمية فالمعنى به والذي ادر كنا عليه الجلالة من مشايخنا  
الاقتدا بامام المسجد في المسجد الحرام ونقل جماعة واذا صلى في جدار المسجد صحت صلاته واقتداؤه بامام  
المسجد وصلاة من ينظر صلوته الامام والحال ما ذكر والله اعلم وكتبه الفقير الى الله تعالى ابو السعد ابو محمد بن ابي البركات  
ابن ظهير الشافعي كان الله له تعالى امير قال السائل هكذا نقل من خطه رحمه الله في القول اقولنا **اجاب** حاصل  
ما افاده العلامة المشار اليه ذكر خلاف في صحة الاقتدا بالامام في المذكرة وهو كما قال قال في اقتضائه كلام الشيخين  
الصحة على تفصيل يعلم مما سخك من كلام المتأخرين المعتمدين لمقاتلها المذكورة والذي حمزه السراج البلقيني والحال  
الا سنوى الصحة مطلقا ومنشأ الخلاف الاختلاف في انه هل يعتبر في التسمية ائمة المسجد الواحد والواحد الثاني  
في شرطه منع الصحة ومن لم بشرطه قال بالصحة فمن اعتمد الاول من المتأخرين مشايخ الاسلام الشهاب بن حجر والشهرستاني  
الشريفي والحال الرئي في شروحه على التهاج فعبارة الاول مانصة فان حال ما يباين مع الرواية كالتباين في  
اصحاب المجموع وغيره البطالان وقوله الا في التباين فيهم ذلك فلا يصح هنا تصحيحه وبحث الاسنوى ان هذا  
في غير شباك لجدار المسجد والا كالمدايس التي بجدار المسجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد  
وللمجولة لا تنفرد به جمع وان انتقله اخرون بان شرط الابنية في المسجد تنافذ ابوابها على ما رفقنا به جدار المسجد  
يكون كبنائه فالصواب انه لا بد من وجود باب او خوخة فيه ليستطرق منه اليه من غير ان يتردد كما مر في غير المسجد  
ويظهر ان المدار على الاستطراق العادي انتهى وعبارة الثاني ان التسميم الابواب يخرجها عن الاجتماع فاذا لم  
تنافذ ابوابها اليه لم يكن التناقل على العادة لم يعد الجامع لها مسجد واحد وان خالف فيه البلقيني فيصير  
الشباك فلو وقف وراءه جدار المسجد ضرر وقع للاسنوى انه لا يصح نقل الحصن وهو سره والمنقولة التي  
انه يصح اخذ من شرطه تنافذ ائمة المسجد انتهى وعبارة الثالث نحوها فان اردت السؤال عما يسوغ اطلاق الافاء  
للمتسبب فلهذا الشافعي رضي الله عنه لم يبلغ رتبة الاجتهاد في الترجيح فالاول بناء عليها اطبق عليه اكثر  
المتأخرين من ان القول عليه في الافتاء ترجيح الشيخين ما لم يجمع منع قبول كلامها على انه سهو قال في التحفة والى به  
امام بلخ الرتبة المذكورة فلا يحج عليه كالامام البلقيني وغيره وان كان السؤال عن جواز العمل للامام في خاصة  
نفسه فالجواب الجواز بكل منهما وان قلنا المعتمد في الافتاء الاول فقد صرح السبكي وغيره من اجل المتأخرين بجواز  
تقليد الوجه المرجوح بالنسبة الى العمل دون القضاء والافتاء والمراد بمنع الافتاء به اطلاق نسبة المذهب لشافعي  
ببحث يوم السائل انه معتمد المذهب فهذا تقرير ممتنع اما الافتاء على طريق التعريف بحاله وانه يجوز للعالم في تقليده  
بالنسبة للعمل به في غير ممتنع وهكذا حكم الافتاء بمذهب الخالف في ائمة الدين رضي الله عنهم حيث اتفق الناقل نقل  
يجوز اخبار الغير به وارشاده لتقليده لاسيما اذا دعت اليه الحاجة او الضرورة فان اخبار الائمة المذكورين لما يذكر  
ويجوز تقليده اقامتهم لنا بالمعنى المذكور وفي فتاوى الفقيه ان يزيد بعد من يربط في المسئلة مانصة وقد ارشد  
العلماء رضي الله عنهم الى التقليد عند الحاجة فمن ذلك ما نقل عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة  
يختل فيها خلاف المذهب وقد سئل السيد مهدي عن ذلك فاجاب بما حاصله ان المذهب في المعروف وان  
من افتاد الافتاء بغيره وهو مجتهد جاز تقليده في ذلك العمل فقد كنت ارى شيخنا العارف بالله تعالى بالامام

شهاب

شهاب الدين البسيطي يأمر من استفناه وان كان شافعي بتقليد غير الشافعي هذا من المشقة كتكرار الفدية  
بكره اللبس وليس هذا من تتبع الرخصة في شيء وفي فتاوى السبكي ما يشير لذلك ومنه ما حكى عن الامام ابن  
عجيل وقد حكى الامام الاصطخري والاروي وابن بجي وابن ابي هريرة والفخر الرازي جواز دفع الزكاة الى الله  
صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم عند انقطاع جنس الخنزير عنهم ثم قال وقد سئل جماعة من الاشراف العلويين عن ذلك  
فاجبتهم بجواز اخذ بعد تقليد القائل بذلك فهذا الصنيع من هؤلاء الائمة مصرح بجواز العمل بالوجه المرجوح  
في المذهب والافتاء به بمقتضى رواية مع التعريف برتبة وجواز العمل به اما اطلاق الافتاء به ونسبته للمذهب  
لم يتأهل للترجيح فمتنع هذا والاصحط الاخرى ترك الاقتدا بالامام المذكورة والاخرى في سلك جماعة المسجد  
الداخلين اليه لما يزم عليه من ارتكاب متعددة كالحلاف في صحة الاقتدا وارتفاع المأموم على الامام وعدم اقتضا  
الاعتناء بغيره فان ارتكاب مكرهه من حيث الجماعة يفوت اصل ثوابها عند جماعة كثيرة من المتأخرين يتبعوا الجلال المحلى  
وكما له عند آخرين منهم الطبرلاوي والبرلسي كما نقل الشهاب بن قاسم عنها في حاشيته شرح المنهج ولعله الاقرب  
ان شالله تعالى نعم ان حاشي الخارج الموقوف في غيبة محرمه لفظية او قلبية اور وية منكرو تاذي بمشاهدة وعجز  
عن الزلة ونحو ذلك مما تترجم مقصدته فرما يترجم جانب عدم بروزه وفي شرح العباب الاشارة الى عدم  
ما ذكر من الاعذار المرفضة في ترك الجماعة فاذا جاز ترك اصلها لذلك جاز ترك كمالها بالاولى وقد حكى  
الامام الغزالي عن بعض العلماء المجاورين بمكة المشرفة تركه للجماعة سنين عديدة وانه سأل عن السبب في  
ذلك فاجابه بانه يخشى على دينه عند البروز اليها لا يرجو جبره يتوابع الجماعة بتقدير توفرت شروطه من  
اخلاص وغيره ونقل عن بعض العارفين انه مكث سنين يقتدى بامام المسجد وهو باي قيس اما نحو ما ذكر  
اولتو فرجعية قلبه على بولاه الذي هو روح الصلوة وقولها والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن الامام اذا اخذ بعد  
اتمام الفاتحة ثم استخلف مقتديا به مسبقا قبل قراءته لها فهل له ان يركع وتسقط عنه الفاتحة **اولا اجاب**  
اعتبارا بمرجهه انه تعالى في سقوط الفاتحة عن المسبوق ان يدرك مع الامام ركوعا محسوبيا للامام فاذا لم  
تسقط الفاتحة عن مدرك ركوع غير محسوب مع ادراك صورة الركوع معه فكيف تسقط عن لم يدرك معه صورة  
الركوع بالكلمة ولا يجوز جوازه لتمام فاتحته عن رعاية نظم صلوة المستخلف هذا ما يقتضيه قياس كلامهم  
المذكور فان ظهر نقل بخلافه والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن قول التحفة في صفات الائمة في شرح ولا قاري  
بامي وقضيته انه متى تردد في مانع اقتدا اوقامت قرينة ظاهرة على وجوده لزمتم المفارقة المراد بالقرينة  
**اجاب** بالتامل في تصوير المسئلة المادة اي في شروط الصلوة يعلم تصويرها هذا والله اعلم **سئل** رضي الله عنه  
لو كان بين المأمومين دكة تسع واقفا او اكثر لو صلى عليها حصل الارتفاع المكروه او تركت بقيت فرجة في  
الصف في الاولى وهل لناظر المسجد ان يزيلها ليحصل التساوي وانصال الصفوف وما المراد بقول الشهاب ابن حجر  
كثيره والظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حسا وان قل وهل يجوز لناظر المسجد تسويتها حيث كان به **اجاب** في  
شرح العباب للشهاب ابن حجر وان اختلف الموضع ارتفاعا وضده بان لم يكن مستويا فلا كراهة لانها انما تكون في  
المستوى ورجح فالامام اولها المرتفع انتهى وقيد الكراهة في التحفة بقوله اذا امكن وقوفها بمستوف فلم انه لا كراهة  
في غير ذلك

الظاهر بالجمعة  
ابن عجيل

مكرهات مع

الى المسجد

قد علمت ان مقتضى ان رتبة هذا  
السؤال يقتضي نقل العلامة  
ابن عجيل عن مقتضى  
عليه السلام انه يقول الفاتحة  
عليه السلام وانما هو من  
تحت يده وهو الذي  
يقولها في صلاة  
الجمعة والاربعاء  
والاجلس على  
مقام امامه حقيقة وهو  
يقولها في صلاة  
الجمعة والاربعاء  
وقد علمت ان مقتضى ان رتبة هذا  
السؤال يقتضي نقل العلامة  
ابن عجيل عن مقتضى  
عليه السلام انه يقول الفاتحة  
عليه السلام وانما هو من  
تحت يده وهو الذي  
يقولها في صلاة  
الجمعة والاربعاء  
والاجلس على  
مقام امامه حقيقة وهو  
يقولها في صلاة  
الجمعة والاربعاء

في صلاة الجمعة  
والاربعاء  
والاجلس على  
مقام امامه حقيقة  
وهو يقولها في صلاة  
الجمعة والاربعاء



في الصلوة على الدكة المذكورة فيصلي عليها من غير كراهة صيانة للصف في التعليق المرقوم بها  
التحفة هل من الامكان المذكور لو كان المكان غير مستوي ولكن المصل يتوسل من غير كلفة لها وقع الظاهر نعم انتهى  
وقول التحفة وظاهر الخ مراده فيما ينظر لحسن البصر بان يدركه فانه قد يكون في المحل سجدة او غيره تصعد او تنزل تدرك  
في نفس الامر محققا لان المصلين به لا يعدلونها مرتفعات الاخر عرفا واعتبارا العرف في ذلك هو ما ارتضا في شرح  
العباب فقال الواجهة اعتبار العرف العام فاعدا اهل ارتفاعا ويميز كرهه ومالا فلا بعد ان حكم ضبطه عن الظاهر  
والشيخ في جامد بقدر قامة وعن غيرهما بما وجوه منه وان قل وعن المحل الطبري ما عدا في العرف ارتفاعا يعتمد ارباب  
المناصب ارتفاع اعتبار العرف واعتراض تفسيره بما ذكر مستوجها ما تقدم نعم قد يقال اعتبار العرف يشمل ارتفاعا  
يسر ايد ركنه ليس ولا بعده العرف ارتفاعا لاحدها لقلته جدا واما قول السائل وهل يجوز تسويتها للظواهر انه كذلك  
حيث لم يكن لبقائها في المسجد صلة لتبليغ يحتاج اليه العلم **سئل** رضي الله عنه بما لفظه لو تحلل الصف او الصفوف سرور  
هل يقف مسامتا لها كشخص ام كيف الحال وهل محل كراهة البعد من الامام او الصف المفضلة للجماعة حيث  
يمكن او حيث لم يشق ولو تحلل جدارا لوصلي امامه لم يتمكن المصل فيه من السجود مطلقا او لا بمسقة او خلفه حصل البعد  
بالفر من ثلاثة اذرع فاي يصنع المصل **اجاب** بوجه من تقيدهم السابق في الارتفاع بالا مكان ومن التامل في  
نصا عيف كلامهم في احكام الموقف انه يقف مسامتا لها ولا بعد فاصلا لا تحاد الصف مع عرفا كما جازية العزة  
التي لا تسمع واقفا بناء على الطريقة المشترطة **نصف** لا اتصال الصف الثاني بصف الاخر قوله وهل محل الخ الظاهر ان  
وعادة التحفة نعم ان كان ناخرهم لحدرك وقت الحرام بالمسعى الحرام فلا كراهة ولا تقصير كما هو ظاهر قوله ولو تحلل  
جدار الخ يجوز كما تقر انه يصلي خلفه ولا يصير البعد المذكور لعذره والله اعلم **باب صلوة المسافر**

لا يشترط العبد في

**باب صلوة الجمعة** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه اذا جلس الخطيب بين الخطبتين وقلتم يندب الدعاء للحاضرين  
فهل ورد فيه دعاء مخصوص **اجاب** في شرح العباب قال القاضي والدعاء في هذه الجلسة مستحب انتهى ولم  
يتعرض لدعاء بخصوصه نعم وقع في المتن ان الخطيب يقرأ سورة الاخلاص واعتزته بانه لم يرم من تعرض للندب  
خصوصها ثم وجه بما حاصله ان السنة وردت بالقرارة في الجملة وهي اولى من غيرهما لما فيها من المزايا **سئل** رضي  
الله عنه بما لفظه قال في التحفة ويلزمه ان يقتصر فيها اي ركعتي النخبة على اقل مجزئ على ما قاله جمع وبليت ما فيه في  
شرح العباب وقوله فيها وان كان غير محلها وعلى الاول قول الجمع واعتماده هل يقتصر على فعلها جالسا لانه اقل مجزئ  
**اجاب** عبارة المغني للشمس السبكي فعهده لله برحمته لا يخففها وجوبا والمردية كما قال الزركشي لا قضاء على الواجب  
لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق الوقت واراد الوضوء اقتصر على الواجبات انتهى وذكر حاصلها في النهاية  
ثم قال وفيه نظر الفرق بينه وبين ما استدله بوضوح فالوجه ان المراد به ترك القطوع عرفا انتهى فقد  
جزما بوجوب التخفيف وان اختلفا في المراد به وانما وقع في صنيع التحفة ما يشعر بالتبري لما اشار اليه في شرح العباب  
من ان عبارة شرح مسلم صريحة في استحباب التخفيف وعبارة شرح المذهب ظاهرة في وجوبها يستحب ان يصلي بخفة  
المسجد ركعتين ويخففها انتهى قال في شرح العباب وكانه اخذ الاستحباب من ان الاسرف يركع للندب اتفاقا فكذلك

لما

ما في حيزه انتهى وهذا هو الذي اشار اليه في بيان في شرح العباب قول السائل وما يحقق قوله وان كان غير محلها الخ المراد  
به ظاهرا ذمها ان يكون في حال خطبة المسجد الذي يريد فعل الجمعة فيه بداهة او بعد كونه او مسجد اخر او غير ذلك  
واما الكلام في اعتقاد ما يحتمل باطلاقة اذن الواضح ان حرمة الصلوة انما لا عراض المصل بالاشتغال بها عن التوجه  
الى الخطبة والاصفا اليها والمذكور ليس من جملة المقصودين لا يتبليغ لخطبة اليوم لانفصاله عن محلها وخروجها عرفا  
عن عداد الخطابين فاقى يطلب منه الاصفا وان يكون اشتغاله بالصلوة ح بعد به معرضا عنها نعم ان فرض تعيين  
حضوره لتتم العدد فذلك شئ اخر ولا يختص بالاشتغال بالصلوة بخصوصه وقوله وعلى قول الجمع الخ الظاهر  
انه لا يكلف فعلها جالسا اما على ما مر من النهاية فظاهر واما على ما مر من المغني فتعالى الزركشي فلان القيام اذا اتي به  
او دفع ركنه وان كان غير ابيته وبين الجلوس وايضا اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم فليركع ركعتين ويجوز فيها اصادق  
في القيام فليترك القول بمفعوله ولو كان مراد المكان غير القرون رضي الله عنهم اولى بغيره واشد اعتبارا بعمل ونقل  
اليانهديم فيه والله اعلم **سئل** رضي الله عنه ما المراد بشئ الرجل في قراءة السور المنقوب الا بيان بها عقب الجمعة سبعا  
سبعا وفي غيرهما من الاذكار المذكور فيها ما ذكره المراد الا بيان قبل تعيين جلسته سلم وهو عليها او الاشارة الى  
المبادرة وبكل تقدير قد تنفق صلوة على جنازة حاضرة او غائبة قبل اتمام ما ذكر كما ذكر او قبل شروعه فيه فهل  
يفتقر اشتغاله بها وماذا يفعل **اجاب** في شرح العباب ما يصح بتفسير بشئ الرجل بالبقاء على هيئة جلسته الصلوة  
التي كان عليها وهو ظاهر الروايات ولا ينبغي العدول عن الظاهر بنا وبالله الدليل يدل عليه وقد يكون للهشة  
الظاهرة ارتباطا بأسر باطنة يعجز العقل القاصر من حيث نظره الفكري عن العثور عليها وفتح باب التأويل  
في الموضوع حيث لا قاطع يدعو اليه يجري الى مفاسد كثيرة اعادنا الله واياكم منها وقول السائل زاده الله توفيقا  
وهل يفتقر الخ محل قائل والذي يظهر بناء على ما مر من المحل على الظاهر عدم الاعتقاد بالنسبة الى ترتيب ما ترتب عليه  
لان المشروط بفوت شرطه واما حصول الثوابية الجملة فلا نزاع فيه وقوله وماذا يفعل بظهوره انه يتنفل بصلوة  
الجنازة لكونها فرض كفاية واعظم ما ورد فيها وفي فضلها والفقير الصادق من حق الاشتغال بما هو الاهم ومعلوم ان  
محله حيث لم يكن مغلوبا للحال والقصد من التنبيه على هذا القيد التنبيه لحسن الظن بمن ذكر عنه او شوهه من  
السادات ارباب الاحوال نعمنا الله واياكم بهم في الدنيا والاخرة من السلوك على خلاف مقتضى هذه القاعدة والله اعلم

**باب صلوة الخوف**

**باب صلوة العيد**

**باب صلوة الكسوف**

**باب صلوة الاستسقاء**



وقد ثبت محرم ما يكون اول بال دخول بها في القرن غيره من بصير محرم ما يكون اول من الاجنبى ام لا وما يحصل من حصول المحرمية نظر عموم الآية الكريمة وامهات نسايتكم فيقال الآية ليست دالة على المحرمية وانما هي صريحة في تحريم الاعيان فكل ذلك على تحريم النكاح وتحريم النكاح لا يدل على حصول المحرمية بدلالة بل العلة المقننة لتحريم الام بنفس العقد مفقودة في الام الميتة لان العلة حاجه الزوج الى محادثة الام مفقودة في الميتة فلم يدور مع العلة وجودا وعدما ويكون نظير ذلك الموطوءة بشبهة فانها لا تحصل المحرمية وان حرم نكاحها فلا يجوز نسائها والمخلاة لها لعدم الحاجة الى محادثتها وايضا اذا دخلت في عموم الآية فالاية تخصص بالمقربة للحالية العامة وبالعقل ايضا افتونا بما جودين **اجاب** المسئلة ذات احتمال ولعل الاقرب فيها بثبوت المحرمية لدخولها في اصالة الاحكام مع قولهم ان ما يقصد به اطلاقهم منزل منزلة النصوص ما لم يوجد في كلامهم ما يخرجهم والفرق بين وبينهم من حيث يشبهه غير بعيد فان الاستدلال فيها بالمخلاة ونحوها من دواعي المحرمية لصيرورتها ام زوج وقع ولو في هذا الزمن اليسير الذي تحتاج فيه للتجهيز بخلاف ام الموطوءة بشبهة لاحتياج لما ذكره فربما يوجه هذا ما ظهر بباري الفطر حقيقة الاسرى ما يكون الخالق القوي والقدر والسبحانه وتعالى علم **باب الزكوة**

**سئل** رضي الله عنه بما لفظه قال في الاستسقاء فصل ما يحل وما يحرم من باب الزكاة ولا يحل تمويه اى تغطية سيف وخاتم وغيرهما بذهب وان لم يحصل منه شيء بالذات وكذا ذكره كاهل ههنا وتقدم في الاواني انه يحل الموه ان لم يحصل منه شيء قال السبكي فليحل الخلل على استعمال الموه والمنع على نفس التمويه او يحل الخلل على الاواني والمنع على الملبوس اى لا يقبل بالبدن وشدة ملاذقه له بخلاف الاواني وحمله الاول هو ظاهر في الموضوعين ويناسبه قول المجموع وتمويه بدنه وجداره بذهب فضة حرام قطعاً ثم ان حصل منه شيء بالنار حرم استدائمه والا فلا انتهى وبعبارة تليق هذه الشهاب ابن حجر في الامداد ورجح الجمع الثاني كابن عيسى وابن زياد وعبد الله بن عمر مخزومة واستدلوا بجواب الرافي عن قول الامام لا يبعد الخلق قليله يعني سن الخاتم بصغر فضة الا ان بان الخاتم اذوم استعيا لمن الاثاء وقال لا ذرق في نقاشي الاحكام بعد نقل كلام الشيخين في المحلين قال السنوي الا ان يحل كلامهم في التحريم على نفس الفعل وكلامهم في الجواز على الاستعمال لكن هذا التأويل بعيد بل كلام التبيين يدفع وقد اقره عليه التصحيح وما حقيقة الخطاية التي تقع على الثياب وما المقتدر الذي يقتضي به **اجاب** حرمه على ما اشار اليه السائل والشهاب ابن حجر في التحفة وشرحي الارشاد وجرى جمع من المتأخرين على الجمع الاخر منه الوجوب زياد فانه افق جرمة ثوب حظي بحريم وجعل فيه شيء من الذهب لوعرضه على النار لم يحصل منه شيء قال الفرق بينه وبين الاواني كما اشار اليه البلقيني وغيره ان الثوب ملبوس متصل بالبدن وفي كلام الرافي ما يشير الى الفرق والمطانية المشار اليها تطرف العامة والرد او نحوها بالانج معروفة مشهورة وقد تكون بالحري الصنف وقد يضاف اليها شي من القصص المجلوب من بلاد الروم وقد عمت البلوى بلبس كثير من الرجال الخوا لدية الخطية به وهو مشتمل على ذهب وفضة فذهب يسير جداً مما لا يحصل منه شيء بالعرض على النار لانه تمويه صرف واما فضة فخمس لا يحصل شيء منها بالعرض على النار من غير شك وح فيكون استعماله محرماً باتفاق المتأخرين وليس من محل الخلاف قول السائل وما عتبه

الخطاية

الخطاية قد علم بيانها قوله وما المقتدر الخ تقدم في نظيره ما يقتضي عن الامارة والسبحانه وتعالى علم **باب زكوة الفطر**

**باب الصيام** **سئل** رضي الله عنه عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم للصائم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه فما التي عند افطاره وما التي عند لقاء ربه وفي اي آن تكون **اجاب** الحمد لله الله علم بما در رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى كل منتسب اليه ولكن الذي يظهر ان الفرحة الاولى يحتمل ان يراد بالفطر فيها الواقع في انتهاء كل يوم وهذا عام يشمل الصوم المتحد كيوم والمقيد بعدد مخصوص كرمضان وصوم الكفارات والا يام المنذور صومها وان يراد به الفطر الذي ينتهي به ما خوطب به من الصوم المتعدد كيوم عيد الفطر لرمضان واليوم الذي ينتهي به صوم الله ما ذكره وهذه الفرحة اتم من الاولى لان تلك مشوبة بلا اهتمام بما يعقبها من الصوم وهذه خالصة ولذا جعل يومها يوم عيد بالنسبة الى رمضان الذي يتم تشريف كل مكلف وعلى كل من التقديرين فيحتمل ان تكون الفرحة طبيعية لوصول النفس الى حظوظها المنوعة منها وان تكون دينية لسرور الروح بالخروج عن عهدة ما كلفت به والثانية اشرف واوفق بقرينتها وهي فرحة اللقاء وان الفرحة الثانية يحتمل احد الثلاثة الموطن وجميعها بناء على حمل اللفظ على معانيه المتعددة عند من يجوز من الاصوليين او على عموم الجاهل عند من ينهم منهم الاول جلية الاختصار فان كل انسان يكشف فيها بعالم المكثف ويعاين ما قدم من خير او غير ويظهر في اسارى به ما انطوت عليه حقيقة سريره وبرزه الى الوجود كسب قدرته فتضع الى السجادة وتعالى ان يخفى بحضرة وجوده سرك سبيل التوفيق والهداية الى اقوم طريق متوسلين اليه بكل نبي وصديق الموطن الثاني اول ان يعقب الموت فان الانسان يتأذى من جرم ما قدمه الموطن الثالث بعد طي بباطل النفس والنشر ورأه هذه الموطن موطن اسم به اعلم والسكون عند اسم انتهى قال في التحفة قال الدارمي ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبوت رمضان يستكمل ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط انتهى ينبغي ان يقع في قلبه صدقة اخذ ما ياتي ويحتمل الفرق بان رمضان قبل فيه الواحد على خلاف القياس فليتامل لكن سياقي في كلام الشيخ اعتماد التسوية بين رمضان وشوال في العمل بقول الواحد للمعتقد صدقة عليه فليس للفرق المذكور محل وايضا هو في الحقيقة اثبات رمضان بالواحد لا لشعبان فليتامل ثم رايه الفاضل المحشي به عليه انتهى والله اعلم

**باب الاعتكاف**

**كتاب الحج**

**باب البيع**

**باب الاختلاف في الفقه** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه اذا باعت امرأة شيئاً قبضت منه ووضع المشتري يده على المبيع نحو عشر سنين ثم ادعت عند القاضي ان سيفه هل يقبل قولها بغير نية على سنها انه مستدام الى الان لا **اجاب** اختلف الامة في هذه المسئلة اذ ادعى احد العاقلين انه كان محجواً عليه عند العقد وعرف له ذلك قال بعضهم يصح

ليس في المثل بالاحتياج لهذا الفقه انما الخفة فانظر ما جاز في هذا



بينهم وقال اخرون يصدق غريمه لانه مدعى الصحة واسم سحانه وتعالى اعلم **باب معاينة الرقيق**

## كتاب السلم

### باب القرض

### كتاب الرهن

### كتاب التفليس

**باب الحج** **سئل** رضي الله عنه عن شخص مكلف ثبت سمنه عند القاضي فحج عليه فقل اذا قبض من احد شيئا بعدت من العقود الشرعية كسواء وقرض ونحوه يكون ضامنا له وهل يفترق الحال بين من يعلم بالحج عليه ومن لا يعلم الجواب اجاب لا ضمان وان كان معاينه جاهلا بالحج عليه واسم سحانه وتعالى اعلم **باب الصلح**

### باب الحوالة

**باب الضمان** **سئل** رضي الله عنه عن شخص له على اخرون مفسط كل عام قد امد معلوما وله اولاد صغار في الدين المذكور فمات وخلق ورثة هل يكون الدين مفسطام يحل بالموت **اجاب** يحل بالنسبة الى الميت ويبقى مفسط على الصغار واسم سحانه وتعالى اعلم **كتاب الشركة**

**كتاب الوكالة** **سئل** رضي الله عنه عن رجل وكل اخرا في شراء عبد فاشترى عبدا مجرورا وارسله للموكل قبل المخرج عيب ام لا اذا قلتم انه عيب فماذا يفعل الموكل هل يجب عليه ان ينفقه الى ان ياتي الوكيل ويرجع عليه غير ما مؤيد ذلك وانما امره بعليم من العيوب وهل اذا تلف العبد ما الحكم فيه **اجاب** ان نص له على السليم وقع للموكل لا للموكل والا فان اشتراه جاهلا بالعيب وقع للموكل او عالما به وقع له ان كان في الذمة وان كان بعين مال الموكل فبالعبد على ملكه بايعه قول السائل هل المخرج عيب جوابه انه ان نفق العين نفقا ينفق به عرض صحيح والقيمة نفقا لا يتفان به ونوع عيب ولا فلا قوله واذا قلتم جوابه انه قد علم انه تارة ان يكون للموكل وقارة يكون للوكيل وقارة للموكل فان كان الاول فطريقه المبادر بعد الاطلاع الى دفع الامر الى الحاكم ويقول اشتراه وكيلي من فلان بشئ كذا ثم ظهر عيب كذا او يقيم البينة على ذلك كله ويحلف ان الامر جرى كذلك ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن في ذمة الغائب حيث قبضه ويأخذ العبد ويضعه عند عدل ويعطيه الثمن من عيني المبيع ان كان له ثمن والا باعه فيه ونفقته عليه الى الفسخ

ثم يؤول

ثم يؤول انفاقه للحاكم وحيث تلف في يده قبل الفسخ بطريقه المشرح تلف على مالكه ثم ان تلف مع تقصير في الرد كان استغله واخر في الرفع بغير عذر فلا يثنى له ولا فله الارش وهو جز من الثمن نسبت اليه نسبت ما نقص بسبب العيب من قيمته لو كان سليما وان كان الثاني راجع وكيل الوكيل بالبلدان كان ليقبضه وينفق عليه فان لم يكن له وكيل فالحاكم يفعل فيه ما تقتضيه المصلحة من انفاق من مال حاضر او بيع لبعضه او كله فان فقد الحاكم تولى الانفاق عليه واشهد ان اراد الرجوع ووجب عليه المبادر بالاعلام بصورة الحال لياقي او يوكل من يستلذه لان حكمه حكم الامانة الشرعية فيما يظهر كثوب طيرته الرجوع الى داره فان تلف من غير تقصير في الاعلام لم يضمنه والا ضمنه كما هو قياس ما ذكر وان كان الثالث فحكم تسلمه وانفاقه ما ذكره اما حكم تلفه تحت يد الموكل فالضمان كما صرح به في الروضة واصلاها في ذلك كله والله اعلم **باب الاقراة** **سئل** رضي الله عنه عن مستند صورة تصادق زيد وبكر على ان الجاري في ملكهما ففني حكم الشيوع والتسوية بينهما من غير مزية لاحدهما على الاخر جميع الدار الكائنة بكنة المشرقة بالشبكة عن يمين البار من بابها المشتكى على سبيل ومنافع وهي المعروفة بسكن بكر المذكور وعلى ان حصل بينهما قسمة تراضية الدار المشتركة بينهما نظير النصف الخاص به من الدار المذكور جميع الخزين وجسم المقعد ذي الشباك المطل على الشارع وجميع صفة المقعد المذكور ومنافع ذلك مع علو ذلك وجميع الصهرج الذي هو بالخوش وعلى ان الذي اخضع بكر جميع العبد وجميع الخزين الذي باوله وجميع الدرجات المتصل بها الى علو ذلك وجميع العلو وهو المجلس ان قال وجميع الخزين المتوصل اليه من السبل المذكور وهو الذي بباطنه الصهرج مدمول بخوم ارض الخوش الذي هو من جملة ما احتض به بكر ولم يكن تزيد المشار اليه مع بكر في الخوش المذكور حتى اصله سوى الصهرج المذكور الى اخر المستند فهل اذا كان لصفة المقعد المذكور من اب وبالوعة يصب ماؤها في الخوش المذكور قبل المقعدة ومياد لمطهره في الخوش المذكور بكر الذي صاد اليه الخوش سعة من انفاق ذلك الصبي من الميزاب والبالوعة بخوشه ودرع ذلك الميزاب والبالوعة الكائنة قبل المقعدة حيث قال ولم يكن يزيد مع بكر في الخوش الى ان ليس له ذلك بل يلزمه ابقاء الميزاب والبالوعة ولا يمنع زيد من استعمالها ونزولها في الخوش او كيف الحال افقونا ما جورنا تايبكم الله الجنة بكمه وكرمه **اجاب** للخدمة الذي يتبادر الى الذهن بعد التامل من السابق واللاحق من عبادة المستند المذكور وبغيره على الظن بالنظر الى قصد المكلف الرشد من انه لا يرضى بفسقه بمسكن مسلوب منفعة ضرورة لاغنى للسكن عنها انه ليس بكر المنع كما ذكر وان اقرار زيد المذكور كما خضع بالصهرج من حرجا يخص ايضا بمنافع قسمة التي تقدم اقرار بكر له باستحقاقها بقوله جميع المقعد وجميع الصفة ومنافع ذلك واجرا ما الميزاب والبالوعة من جملة المنافع بل من اهلها ونقل عن قاضي البغوي انه قال اذا باع دارا وجعل مستلزمات في داره اخرى او في خربة له يدخل السبل في البيع لانه من حقوقها وكما يكون للمشتري حق الممر الى الدار المشتركة يكون له حق ارسال الماء الى حيث كان وان امكن صرفه الى مكان اخر قال ولو باع الخربة يبقى للبائع حق ارسال الماء حيث كان كما لو باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها يبقى له حق المرور وادباغ دارا وممر دار اخرى للبائع على هذه الدار يبقى له الممر الا ان يكون قد جرد سبل ما به من موضعه الى الخربة ايا ما معدة لعامة الدار على عزم ان يرد الى مكانه اذا فرغ من العمارة فلا يدخل في بيع الدار واذا باع الخربة لا يبقى للبائع حق ارسال الماء في الخربة انتهى فاذا كان البيع كذا هو انشا ناقل للملك ظاهرا وباطنا يخص فيه المقعد عليه بما عدا الاستحقاقا

تفسير ابي حنيفة



بلغ

المتعلقة به التابعة للغير منفصل حتى صارت كأنها داخله في معنى ما هو موضوعه فيه  
 فكيف بالأقرار الذي هو دون في القوة لانه احبا وعن حق سابق مفيد للملك ظاهرا فقط وليس شاق للملك  
 الذي مبناه على اليقين كما اشار اليه الشافعي رضي الله عنه لا سيما وقد وقع في سياقه وحمله ما يبرح بهذا التخصيص كما  
 تقدمت الاشارة اليه من ذكر لفظ المنافع في قسم زيد والله اعلم **سئل** رضي الله تعالى عنه عن رجل باسط في ارض  
 فاراد ما لكها رفع يده عن ارضه فادعى الباسط انه مرتين للارض منه لانه يكون بدعوى الارثان مقراله بالملك  
 فاذا قلتم نعم ورفع يده عن ارضه فادعى الباسط انه مرتين للارض المذكورة شخص اخر غير مدعى الارثان وقال  
 المنازع الثاني نافع اولاه وهو مدعى الارثان فشهد له بالملك قبل تقبل شهادته ولا يكون متهما ام لا ويكون بدعواه  
 الارثان فادحا في شهادته وفي الحقيقة ما لفظه ولو شهد الاثنان بوصية فشهد الشاهدين بوصية من تلك التركة قال  
 الشهادتان في الاصح لا تفصل كل شهادة عن الاخرى واخذ منه انه لو كانت عين بين اثنتين فادعاهما قالوا  
 كل للاخرانه اشترى من المدعى قبل ذلك لا يدل كل على غيره حتى تدفع شهادته الصمان عن نفسه بخلاف من ادعى علم  
 بشئ فشهد به لآخرانه ثم ادعى بغيره من قول الشيخ رحمه الله تعالى بخلاف من ادعى علم بشئ الخ ام لا وفي  
 فتاوى الكمال الرداد ما صورته سؤالا وجوابا **مسئلة** رجل بايع اخر في دار فادعى ان داره له بغيره وادعى هذه  
 صاحب الدار لا يرغب في بيعها ثم بعد ذلك شهد بالدار لآخر فدل بكون ذلك فادحا في شهادته ام لا **اجاب**  
 لا تقبل شهادته على المعتمد لان اطلاقها وان اسكن انتقال الدار من زيد الى عمر لا يقبل لان ذلك يؤثر رتبة عند  
 اصلي الله تعالى فالمستوفى من سيدنا الجواب بما من عليه الكريم الوهاب **اجاب** قول السائل هل يكون بدعوى الارثان  
 مقرال جوابه يعلم من حكاية الروض وشرحه ونصه وقوله في جواب دعوى عين بيده اشترى بها او ملكتها اياها ملكها  
 منك او من وكسلك اقراره لتضمن ذلك الملك للمخاطب عرفا ولم ينظر الى احتمال كون المخاطب وكسلا في البيع لا احتما  
 كون الوكيل باع ملكه غير المخاطب لبعده عن المقام انتهى اذ من الواضح عدم الفرق بين اشترى بملكه وارثتها  
 منك قوله فاذا قلتم الخ فهل تقبل شهادته الى اخر ما قاله السائل جوابه الظاهر عدم قبول شهادته نظر الكوة  
 بدفع الصمان الذي يدعى به الاول عليه مدة وضع يده على منافع الارض المذكورة كما يوضح من مسایل كثيرة نفس علمها  
 ائمة المذهب كالشيخين وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين وعبارة التحفة المشار اليها من جملة ذلك وهي ان  
 بما نحن فيه من عبادة الكمال الرداد في فتاويه فان منشاء الردفها الذي افاده هو مجرد التناقض لا دفع الصمان  
 اذ لا ضمان فيها والله تعالى اعلم **كتاب العادية**

**كتاب الغصب**

**كتاب الشفعة**

**كتاب القراض**

كتاب

**كتاب المساقاة**

١٧

**كتاب الاجارة** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه ما قولكم رضي الله عنكم في رجل اجبر من اخر رجلا  
 على حمل قشر الى مكة باجرة معلومة واستوفاهما ثم حمل القشر وصاحب المال معه ويد عليه وفي الدرب كراع بحر معروف  
 لا يمر القوم الا منه فلما صار الرجل بالكراع وليس به حى ولا ضعف سقط في الكراع المذكور والقشر عليه فاستعان كل من  
 صاحب الجمل والقشر بالمادة ليعينوه فلم يفعلوا اشتغالهم بانفسهم فربها جماعة فاعانوها واخرجوا الجمل والقشر  
 الى شفير الكراع اليما في فاذا ابصاره يصرخ بقوله جاكم القوم فارادوا حمل القشر ومجاورة الكراع المذكور فلم يستطيعوا  
 في راجع الجمل والجمل ومن معهم خوفا حتى وصلوا الركب والقزموا بالدولة ليعينوه فلم يفعلوا وتلف بعض القشر  
 بسبب البحر وما بقي اخذه القوم فهل يجب لصاحب الجمل اجرة المحمول الى محل صناعته ولا يستحق شيئا وهل يضمن  
 القشر للحال ان صاحبه معه ام لا **اجاب** لا ضمان على موجد الجمل لان القشر يد ملكه وفرض كونه في يده لم يقع منه  
 تقصير ثم ان مات الجمل انتفىحت الاجارة واستحق الموجد من المبيع بقسط ما حمل وان كان باقيا كان المستاجر اربا للجمل بمثل  
 وان لم يفعل دفع للموجد القسط المشار اليه والله اعلم **باب اجارة الموات** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه ما قولكم رضي  
 الله عنكم في المكس المأخوذ من جدة مثلامن التجار بغير طيب نفس هل يفصل فيه بين ان يحمل ملاكه ويحصل الياس  
 من معرفتهم ولا يصير منها ولا يحمل لمن دبت فيه شيء فيصير من اموال بيت المال فيمن لمن دبت فيه شيئا اخذه ولا انتفاع  
 به اذا كان ممن يستحق بيت المال وبين ان لا يحمل ملاكه او يحمل لكن لم يحصل الياس من معرفتهم فلا يصير منها ولا  
 يحمل لمن دبت فيه شيئا اخذه ولا التصرف فيه وهل من القسم الثاني ما لو امكن معرفتهم ليسوا يتولى قبض المكس شرود  
 القبي او مراجعة دفتر القبي اذا حصل العلم منهم بواسطة ذلك ولو بالقران وهل من ايضا لو شك هل حصل الياس  
 من معرفتهم او لا لان الاصل احترام مال الغير حرمة المقرض لحتى يعلم مسوغه وهل اذا علم بعض ملاكه او امكن علمه وليس  
 من علم الباقيين ودفع متولى قبضه لمن دبت فيه شيء ما رتبته فيمنع عليه التصرف في جميعه ويلزمه اجتناب قد حصه  
 من علمه منهم او امكن علمه وحيث حرم اخذه فاراد رجل دبت فيه قدر معلوم ان يتورع عن اكله فاقترع مبلغا من  
 شخص ليأكله ثم قضاه مما قبضه من مرتبه هل ينفعه ذلك ويبرأ ذمته من دين القرض بهذا القصد وهل يلزمه عند  
 القضاء منه اعلام المقرض بان هذا المدفوع من المكس اذ حرام اذا كان المقرض يحرم حرمة المكس ويظن جوارحه ويوهم  
 الحال ما قبله ام لا وهل يبرأ ذمته اذا اطاعت نفس المقرض بذلك ام لا غير برضاه مع حرمة الماخوذ وهل يحرم على من  
 رتب له القبض منه ويصرفه غاصبا بوضع يده عليه مناضمان المقرض ام لا وهل اذا قبض شيئا منه وعلم اربابه وبعضهم  
 امكن علمهم بالسؤال واليحي يلزمه البحث والسؤال ليتحاشى من عهدة ما قبضه يدفعه الى ملاكه او فهو الجواب مفضلا  
 عما في السؤال ببيان شاف كاف بصرح المقال انا بكم الله تعالى الجنة وحسن المال بحرمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم  
 والصحيح والال **اجاب** في شرح المنهاج للشمس الشريفي ما حاصلة خبره قربة وقطعت ولم يعرف مالها هل للامام  
 اعطاها لمن يعمرها وجهان او وجهها نعم اخذ من قول السبكي كل مال لا يعرف مالكة ولا يرجع ظهوره فليقتل المال

الاعتاد مع

اعلم  
سئل



يجوز للامام التصرف فيه كسائر مال بيت المال ويؤخذ منه ما عت به البلوى من اخذ العشر والكوس من جلود الابل  
التي تدبح وغير ذلك يؤخذ من ممتلكاتها ثم تصير بحيث لا تعرف ملاكها الى قصير لبيت المال انتهى وقوله ويؤخذ  
التي في شرح منهاج المجالس الرملة ايضا ثم عقيب بقوله وافق به الوالد رحمه الله تعالى اذا تقرر ذلك فحكم المال المنفرد  
في السؤال اخذ اما ذكر ان ما ليس من معرفة ارباب صاد لبيت المال فيحل لمن هو بيده التصرف فيه وتناول بالشرط  
المشار اليه وما لم يحصل فيه الياس من معرفتهم فتوقوف الى تحقيق معرفتهم او الياس حيث لم يعلموا في الحالة الراهنه  
واجب الدفع اليهم حيث علموا انها قول الابل كثر الله فوائده وهل من القسم الثاني الجواب ان اعترف من بيده مال  
الكس يثبت به لانه اقرار من له اليد وهو مقبول عدلا كان او فاسقا واما استحقاق مدعيه بشهادة شهود الكس فلا  
يخرج على اصل المذهب من اعتبار العدالة في الشهود والرواية نعم ان حصل العلم باخبارهم لوصولهم عدد التوافر  
او حصول الوثوق بقولهم ووقوع صدقهم في القلب وجب على من حصل له العلم بخبرهم العمل بقضية علمه والشرط  
دفاعهم ولو بعد القبول لان خط العدل لا يثبت به حكم فكيف يغير وهذا بالنسبة لظاهر الحكم والا فالوعد غير خا  
لا سيما عند توفر القران ووجود محال الصدق قوله وهل من الجاهل انما اشار اليه السائل لان المسوغ للتصرف  
في ضمير ربه لبيت المال وانما يتحقق عند العلم بالياس وغلبة الظن المحقة بالعلم حكما واما عند الشك والتردد ولو كان ناشئا  
عن نحو اخبار من تقدم من لم يثبت بقوله في ظاهر الحكم فالاسرفية الوقف كما علم مما تقدم قوله وهل اذا علم بعض كذا  
جوابه ينظر على تفصيل متفرع على اختلاف احوال الحال فقد يجهون المتحصل في وعاء واحد وقد يوزعون على اوعية  
متعددة بحيث لا ينتقلون الى الوعاء الثاني الا بعد استيفاء الاول ما جرت به عادتهم من المقدور وهكذا وهذا  
القسم هو الواقع في الماخوذ بالبند المذكور من المراكب الهندية كالمسحوق من اهل الخيرة الشاهدين لصورة الحال  
وح فان كانت صورة السؤال في القسم الاول او الثاني وقد علم استعمال كل وعاء على ما ليس من معرفة اربابه وما لم  
يوشك في مسئلة من مخطئ المخطوب بما لا خرو لم يميز والمعتد فيها انه يمنع على الغاصب التصرف في الجميع فيجوز عليه حتى  
يوصل القدر المستحق الى المستحق هذا ما اطبقت عليه كلمتهم وان حصل بينهم اختلاف في حصول الملك امرضا عنه  
خوف الاطالة وافق الامام النووي رحمه الله تعالى بان لا يكتفي عزل قدر الحرام ثم يجوز له التصرف في الباقي وان كانت  
صورة السؤال في الثاني ولم يعلم الحال بل يجوز في بعض الاوعية ان يكون جميع ما فيه من المالاوس من معرفة اربابيه في  
مسئلة معاملة من استعمله على حاله وحرام والمذهب المعتمد فيها العول عليه في الافتتاح جواز معاملة والاخذ منه وان  
كان اكثر ماله الحرام مالم يعلم المعامل ان الماخوذ من عين الحرام وقد اشار اليه السيد السهمي رحمه الله تعالى في كتابه  
شفا الاشواق في بيان حكم ما يباع في الاسواق الى مزيد بسط فيها ومنه ما حاصله واذا اشتمل السوق على حلال  
وحرام واشتبه ولم يميز بين الحرام لم يحرم الشرائع وان كنا نعلم ان الكثير في الاسواق الحرام لفساد المعاملات والاهل  
شرطها وكثرة الربا والظلم وغير ذلك ففي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عنده يهودي على غير اهل  
ومعلوم انهم لا يحترون عن الربا ونحو الخمر والمعاملات الفاسدة مع ان الاصح انه اذا اراد بيعا حراما استل  
وقبض ثمنه واراد دفعه عما عليه لايحل للمسلم لبطالون اعتقادهم وان كانوا يقرن عليه كما قال الشيخان ونقله الخلاء  
والفتايات عن الفقه موافقة ذلك بخلاف ما اذا لم يعلم المسام حالها اتاه به وقد روى الترمذي وقال حسن غريب

على

عن علي رضي الله عنه ان كسرا اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فقبلها وان الملك اهدى اليه فقبلها  
وقد اشتهر ان ما روى رضي الله عنها كانت من هداياهم فلم يحجب ذلك صلى الله عليه وسلم مع العلم بعدم تحريره عما ذكر  
وكانت الصحابة رضي الله عنهم في زمنه صلى الله عليه وسلم لا يتوقون معاملة الكفار والمنافقين ولم يخل عنهم من الرقة والغول  
في القيمة ولم يحسبوا لاجل ذلك الشرائع اسواقهم وقد روى جماعة من حديث معمر بن سنان رضي الله عنه قال اذا كان لك  
صديق عامل فدعك الى طعامه فاقبله فانه من هبة لك وما شاع عليه قال معمر وكان على بن ابي راحة عامل البصرة بيعت الى  
الحسن كل يوم بجفان من ثريد فياكل منها ويضعها في كفه قال رسول الحسن عن طعام البصرة فاقبله فقال قد اجركم الله بخانه  
وتعالى عن اليهود والنصارى بانهم ياكلون الربا واحل لكم طعامهم وقال منصور قلت لابي ابراهيم النخعي عريف لنا يصيب  
من الظلم فبدعوني فلا اجيبه فقال ابراهيم المشيط اعرض في هذا اليوم عداوة وقد كان النحال يخطون ابي يظنون  
ثم يدعون فيجاءون وسالته عن صاحب الربا فقال لا قبل ماله ثم بعينه في فناء في قاضي خان عن بعض المشايخ  
الا فضل ان لا يقبل جارية السلطان فان كان له اموال ورثها يجوز اخذها بيزته قبل له لو ان فقيرا اخذها مع ثمنها  
غصبه لم قال ان كان خلط بعض الدراهم ببعض فلا بأس وان دفع عين الغصب من غير خلط لم يجز قال ابو الليث  
هذا القول مستقيم على قولنا في حصة رضي الله عنه فان عنده اذا غصب الدراهم من قوم وخلط بعضها ببعض يمكنها  
القاصب اما على قولها فلا يمكنها او تكون على ملك صاحبها انتهى ورويت في تذكرة السراج بن فهدان القطب القسطلاني  
استفتى على قوم من المسلمين عوذوا بعد ثوبت الميقات ما الحكم في تناولها بايديهم فاجاب بما حاصله ان لهم احوالا  
فما الله يكون لهم اموال اكتسبوها بوجوه حل فلا يحكم على ما يبايدهم من الخمر ولا اختلاط فهو كالمعاملة اكل الربا من  
المسلمين واهل الذمة الذين يتحلون بيع الخمر قال البيهقي قال في هذه الفقيهة شافها صاحب القطب قال فرادى  
بسطا وحصة في احوال الزمان وقال المتضايق الامرو وسو الدين اذ لا يخرج في الدين وانما راي في تاريخ البلاد روي ان  
الامام مالك رضي الله عنه اخذ من خزائنه المنصور ما كان يطلعه له من اموال التي باع بها عمارة عبد الله بن الحسين  
واتاه فانه كان اصطنع امواله انتهى كلام السيد السهمي رحمه الله تعالى في ربه وما اشار الى فقهه عن قاضي خان فيه  
سعة زائدة على ما عندنا فقيه فينبغي لمن ابتلى وخاف على نفسه الوقوع في ورطة الخمره على طريقتة الشافعية بعض الصور  
التي تقدمت الاشارة اليها ان يقل هذا الامام الجليل بعد البحث والتحقيق عن صحة هذا النقل بمراجع ائمة المذهب المعول عليهم  
في اقتناؤه فان المذهب لا ينبغي اخذها الا عن اربابها ويخلص نفسه عن افتحام الحرام في معتقده واما ما نقل عن  
الامام مالك رضي الله عنه على تقدير صحته وكونه اخذه لنفسه لا ليعيده لاربابه كما يقضي به حسن الظن اللائق برفعة  
مقامه فلهل محمول على ان الاثم ان خلطت وان رايه فيها بعد الخلط كراي الامام النعمان افاض الله تعالى على صرحهما  
شايب الرحمة والرضوان ولعل هذه السعة المفرومة مما يحكي عن هذين الامامين الجليلين محل قول الحق قبل كيف  
تستبعد القول بالملك بمعنى في سبيل الخلط وهو موجود في المذاهب الاربعية بل تسقط دابرته عند الحنفية والمالكية  
انهم هذا وجميع ما تقرر من البسط في هذه المسئلة انما هو لبيان الحل الذي يخرج به الانسان من ورطة الفسق والفساد  
والافاجئنا من اجل القرب واعظم الوسائل في استطاسني الرب وفي شهرة ما ورد من الحديث الاحاديث والآثار  
ما ينبغي عن التطويل بايرادها واما ما ورد مما تقدم الاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل عن الصحابة وورثته كالحسن



واضرا به رضي الله عنهم اجمعين فخرج المشرع وبيان الاحكام الذي قد يصير به الكره واجبا واماعينهم من  
عامة المطلق الذي لم يكلف الا باصلاح خويصة نفسه كالمثلثا فالحكم في حقها انما هو الكراهة وتأكد نية الاختصاص  
ففي الحقبة في صدقة التطوع **فروع** قال في المجموع عن الشيخ ابى حامد اقره بكرة الاخذ من يده حلال وحرام كالسلف  
وتختلف الكراهة في قلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم لان يتقن ان هذا من الحرام الذي يمكن معرفة صاحبه انتهى وفي الرسالة  
السنة يورد المثار واليه سابقا ما لم يفسد ولا يفسد الشبهات اثر عظيم في صلاح القلب وتنويره كما ان تناو لها يكسب  
والله يشوقه صلى الله عليه وسلم في الحديث الاول ان في الجسد مصنعة الحديث ولذا كان الراجح لمن في يده مال في بعضه شبهة ان  
ان يصرف لقوته مالا شبهة فيه ويجعل الاخر كسوة ان لم يف الاول بالجميع لما في اكل الشبهة من التاثير في قلة  
القلب لا يمتزج القوت بالحم والدم فلماذا سالك طريق الاخرة الشبهة ما استكنه انتهى قول السائل كثر اسم الله  
وحيث حرم اخذه فلا رجل رتب له الخ جوابه انه لا يبرأ ذمته بقوله وهل يلزمه الاعلام الخ جوابه انه اذا كان  
بحقيقة الحال وبراءة استقاط لبراءة استيفاء برت ذمته من دين القرض لا من دين الفضيحة حاله ح شبه  
بحالة من اصابته بخاتمة محقة في اول ان التها بلا شبهة ما هو اعظم منها لان دين القرض ثبت برضى مالكه بخلاف  
الفضيحة فانه يوضع يده على بصير ضامنا ضمان الفضيحة وقوله وهل اذا قضى شيئا وعلم اربابه الخ جوابه انه حيث علم حيث  
المبادرة بالدفع لهم وحيث رجا العلم وجب البحث عنهم حسب الطاقة لا بطريق الى براءة ذمته الواجبة عليه ولو  
حكم المفاسد هذا ان الله تعالى التوفيق لمزاولة مناصحة النفس قبل مشاركة الحلول بالروى استبحانه وتعالى العلم  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **باب الوقف** **مسئل** رضي الله عنه عن شخص قال جعلت بعقاري  
هذا طما الوجه الله تعالى او على يد فلان مثلا وكان عرف محل القابل جارا با استعماله في الوقف بحيث لا  
يباع ولا يوهب في كل شيء هذه الصيغة وتكون وقفا لم تبطل **اجاب** الاقرب بحسب ما يقتضيه المذهب عدم  
صحة الوقف بما ذكر لعدم التعرض للمصرف فهو منقطع الاول وجريان العرف بما لا يساعده على مدلول اللفظ  
ينبغي ان لا يعمل عليه واذا قيل يبطل لانه فرجه ورثة القابل من خاص وعام واسم **مسئل** رضي الله عنه  
عن شخص وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم بعده على بناته وعن صغير وسيدة الكل وبنات وبنات وبنات  
يحدث الله تعالى لهم الاولاد ذكورا واناثا للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات من الذكور من اولاد الواقف المذكور  
كان او اكثر كان نصيبه لاولاده ذكورا واناثا ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاختوته ثم على اولادهم ثم على اولاد  
اولادهم ونسبهم وعقبهم بطن بعد بطن ونسلا بعد نسل الطبقة العليا منهم تحت الطبقة السفلى ومن مات من بنات  
الواقف نصيبها الى اخوتها الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين مضافا الى ما يستحقه في الوقف اصله وليس  
لاولادهم حظ ولا نصيب في الوقف اصله الا عند عدم وجود اولاد الصلبي للواقف من الذكور والاناث ثم ان لم يوجد  
لواقف اولاد ولا اولاد اولاده الذكور اولاد كان وقفا على اولاد بناته ثم على اولادهم على الحكم والترتيب المشرع  
اعلاه فان الواقف عن بناته المذكور او عن بنت ولد انتقل والدها في حياة والده بنحو ثلاث سنوات وقبل صدر  
الوقف من والده فوضعت البنات ايديهن على الوقف بنحو ثلاثين سنة ولم يبق منهن الا غير واحدة ولها ولد ذكر  
واضع يدها على بنات بعد وفاتها يستحق الوقف المذكور ولدها لم تستحق بنت اخوها فاذا قلتم تستحق بنت اخوها فالاولاد

يقول الواقف ومن مات من الذكور من اولاد الواقف ولدا كان او اكثر كان نصيبه لاولاده وهل يكون راجعا الى قوله  
وعلى من يجد ثم الله تعالى ام يستحق ولد البنت المستحق للوقف الان بعد وفاة والدته وتكون هذه العجالة بمنية  
على من يجد ثم الله تعالى له من الاولاد ام لا افتونا ماجورين **اجاب** في حقبة المحتاج لشيخ الاسلام خاتمة النظار  
الشهاب الراسي قدس الله روحه وجعل من رحيق السلسيل غنوة وصبوحة ما نصه ولو قال وقفته على اولادي فاذا  
انقضوا واولادهم فعل المفقور كالمقطع الوسط كافي الروضة كاصلها لانه لم يشترط لاولاد الاولاد شيئا وانما شرط  
انقضائهم لاستحقاق غيرهم انتهى وقد يؤخذ من القول بالاقتطاع في صورة السؤال عند موت بنت الواقف لا يمنع من  
حرفه بنت الابن فقط ما اشارت الى عبارة الروضة على انه لا يلزم من شرط انقضائها طبقة لا استحقاق اخرى استحقاق  
المقروط انقضائه ومنع من حرفه لابن البنت قول الواقف ثم ان لم يوجد للواقف اولاد الخ ولا يوجد شرط استحقاق  
اولاد البنات مع وجود بنت الابن المذكورة فهي ان لم يحكم باستحقاقها لما تقرروا وتخصيص الواقف في صدق كتابه على ما يجوز  
لا يمنع من كون وجودها مانعا من استحقاق اولاد البنات لما تقرروا من انه لا يلزم بين البنات واذ جعلناه في حكم  
منقطع الوسط صرف اليها بالسوية ان اشتركا في وصف الفقر وكافى اختص به وصف الفقر واسم سبحانه وتعالى اعلم  
**مسئل** رضي الله عنه عن شخص وقف ارضا على صالح فبنت على وليه تعالى في مقبره مسجلة وعلى صالح مسجدها  
وبركة لم يعلم انها في المقبرة ام لا وما فضل كان اطعام للمقبرة المذكورة فهل يصح الوقف جميعه على المسجد والبركة  
بتقدير بنائها في غير المقبرة وما فضل من اصلاحها ما يفي بالملاطعام الى التربة المذكورة او يبطل في الجمع بتقديم مصالح  
التربة ويكون من باب ان العطف على الباطل باطل او يصح بقسطها ويبطل بقسط المقبرة او كيف الحكم **اجاب**  
للمسئلة ثلاثة احوال الاول ان يريد بالحقبة البناء المحيط بالبركة وما حوله والا قرب ح البطالة بالنسبة اليه لانه  
المبادر من مصالح البناء ترميم وما حوله وعمارته وهي مفضية لما فرض من بنائها في المسئلة ويا في فم عطف على البطالة  
المقرر في تقرير المسئلة من البيع فقياسا على ما عده شيخ الاسلام الشهاب بن محمد رحمه الله تعالى من البطالة ثم البطالة  
هنا ايضا فقياسا على ما عده شيخ الاسلام الراسي من الصحة ثم الصحة هنا وتبعه على ذلك ولله الحلال والرمي في قوله  
الخطيب شرحه ما على المنهاج وتليده الشهاب المحقق ابن قاسم في حاشية الحقبة وفي فتاوى القيد بن زياد ما نصه  
مسئلة رجل قال وقف هذا المصحف على من يبني ولي وعلى اخوتي فهل يجوز ان يصح الوقف بنصف المصحف **اجاب**  
رضي الله عنه نعم يصح الوقف في نصف المصحف **مسئل** رضي الله عنه عن شخص قال وقف على المصنف جوابا مبسوفا فينظر انتهى وهو  
نفسه فما نحن بصدده الحال الثاني ان يريد بالحقبة المصريح وما حوله وهو استعمال مشهور رجحت في الحقبة والظاهر ح  
الصحة في الحقبة في الوصية ويظهر احدا مما تقرروا ما قالوه في النذر للقبير المعروف صحة كالوقف لصريح الشيخ الفلاني  
ويصرف في مصالح قبره والبناء الجار عليه ومن يجد مونه ويقرون عليه انتهى الحال الثالث ان يبطل وهو محل تردد وتامل او محل  
اللفظ على حقيقة يقتضيه الحاقه بالاول وقولهم يتعين صون الكلام المكلف من الاغما ما جرده محل يقتضيه الحاقه بالاول  
بالتالي واسم **مسئل** رضي الله عنه عن اوقاف مخصوصة بجاعة من الفقير لكل شخص شيء معين من غلاما فقير  
ناظرها لفلان وحض بعض المستحقين بحقه كالا واعطى بعضهم دون حقه فهل من اعطاه دون حقه رجوع على من خصه  
كلما لم يكون رجوعه على الناظر لضعفه وظلمه له بنقصه عن مستحقه ام كيف الحكم **اجاب** ان كان الوقف على وظائف

قواعد مع  
نسخة  
شامة

يقول



فان قصر الغلة عن الوفا بجميع ما عين لادبائها وجبت على الناظر التسوية بين المستحقين بنسبة استحقاقهم فان  
ميز بعضهم لغا تميزه ووجب على الميزر دما زاد على ما يخصه بالتوزيع الى بقية المستحقين وان وقت الغلة بالجميع  
وصرف الناظر بعضهم جميع استحقاقه ونقص الباقيين رجوعا على الناظر لانه الظالم لهم والمطلوب انما يرجع على الظالم  
وان كان على الشخص فان كانوا غير محصورين كاهل بلد كذا لم يجب استيعابهم ولا التسوية بينهم وان كانوا محصورين  
كالاولاد وجب استيعابهم والتسوية بينهم وادب العلم **سئل** رضي الله عنه عن رجل وقف ارضا لزوجته المذكور  
والا ناث ولم يكن له ذكور وانما ذرية خمسة بنات وقال في الوقف ومن مات منهن فزوجة الاولاد فان مات منهن اربع  
واخذ كل من الاولاد نصيبا ثم ماتت الخامسة بعد اربع ولم يكن لها اولاد وانما لها عصبية فماذا يكون في حقها  
**اجاب** بوخذ جواب المسئلة من قول الروض وشرح ما نصه ولو وقف عليها وسكت عن من يصرف اليه بعد موت  
ماتت مات احداهما فنزل نصيب الاخرا لاقرباء الواقف وجهان او جهتها انه للآخر وهو نصيب كلام القول وصح  
الا ذرعي انتهى وقابع شارحه على توجيهه تلامذته من شراح المنهاج كالشهاب ابن حجر وغيره وقضية انه ينتقل بالحق  
للمتامة الى بقية الشركاء وادب العلم **سئل** رضي الله عنه عن ارض موقوفة على مسجد ومصلح والارض بعيدة عن المسجد  
بحيث يشق الاختلاف فيها اذ كان فيها ورع وعلى الناظر على الاوقف مضار عليه نفسه وعلى الارض كالسيل وما يقع فيها  
فهل يجوز بيعها ويشترى القيمة منها ارضا اخرى قريبة من المسجد على مذهب الشافعي وغيره حتى يقدر وهل يجوز التخليد في  
مثل هذه المسئلة افتونا جزاكم الله خيرا **اجاب** سيع الوقف لا يسبيل اليه بحال وانه افضى احد من اتباع الامة الذين يجوز  
تقليدهم جاز لناظر الوقف المذكور تقليده فان الامة كلم على هدى من دينهم **سئل** رضي الله عنه عن شخص اوقف وقفا  
على نفسه ثم على اولاده ثم على اولادهم وهكذا فان اولاده في حياته ثم مات الواقف ثم اولاده فانتقل الوقف الى  
اولاد الاولاد فهل لاولاد الولد الذي مات في حياته ايسر في الوقف شيء ام لا **اجاب** نعم هم مثلهم واسم تعالى اعلم  
**سئل** رضي الله عنه بما يخصه ما قولكم رضي الله عنكم في رجل قرره السلطان في وظيفة فيما شرفها فانه رجل الى باشا مصر  
وتفقد فيها واستمر بمصر وارسل تذكرة اليها الى مكة والمقرر الاول ملازم الوظيفة وقام بها فرفع الامر الى الشرع  
الشريف فامر الشرع الشريف للمقرر الاول بمعلوم الوظيفة بموجب تقرير السلطان في رجل يستحق الوظيفة ومعلوم ما يستحقها  
الغائب المذكور الغير المبشر افتونا انا بكم الله الجنة **اجاب** الوظيفة مستحقة الاول وكذا المعلوم للمعين لابل نفس  
اعتنا على حرمة السعي وظيفته المتولى المتاهل وانه لو عزل وولي الساعي لم ينفذ العزل ولم تصح التولية واسم العلم  
**باب الجعالة** **سئل** رضي الله عنه عن رجل اعطى مالا كثيرا او قليلا لاجل ان يصني صلح قبيلتين حتى لا تنقض  
احدهما فيكبر الحرب بينهما فهل يحل له ذلك ولو كان الصلح فيه فساد **اجاب** ما يدفع للشخص في مقابلته دفع مقصود  
جعالة جائزة بحل وله الجعل فيها واسم العلم **سئل** رضي الله عنه عن شخص فرغ لآخر مجزوما يتعلق بالجزء من المعلوم  
ودفع المفروغ له في مقابلته ذلك دناير معلومة وقرروا في الامر المفروغ له في الجزء معلومة ثم اتفق انه لم يات معلوم  
الجزء في هذه السنة فهل للمفروغ له الرجوع على الفادع بما دفع له من الدناير وهل اذا كان المفروغ له دين في ذمة الفادع  
وجعل الفادع في مقابلته الدين يسقط الدين عن الفادع وليس للمفروغ له الرجوع بعد ذلك ام لا افتونا ما جود من  
اذا بكم الله الجنة **اجاب** في تحفة المحتاج لشيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى احراز الجعالة ما نصه افتى بعضهم بحل النزول

هكذا بغير شرط رحمه الله تعالى في جواب السؤال وهو قد رايته

بدله  
الاول

عن

عن الوظائف بالمال اي لانه من اقسام الجعالة فيتحقق النازل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه  
بالخيار بينه وبين غيره وفي نهاية المحتاج للحوال الرسل نحو الا ان عبادتها وافق الوالد رحمه الله تعالى بحل النزول الى  
فيؤخذ منه بالا ولى انه ليس للمفروغ له الرجوع بالعوض المنزول في مقابلته الفراغ عينا كان او دينا عند تخلف وصول  
المعلوم لانه اذا استحق العوض مع عدم تقرير المتولى لكونه في مقابلته نزول الفادع له عند استحقاقه لا غير وقد تحقق  
فلان يستحقه مع تقرير المتولى وعدم حصول المعلوم لعارض بالاولى والله اعلم **باب كتاب الفرائض**  
**باب الوصية** **سئل** رضي الله عنه عن رجل مات وخلف زوجة وبنات وابن ابن واوصى ابن ابنه بمثل ميراث  
ابيه لو كان حيا فهل يصح هذه الوصية لابن الابن كونه وارثا فاذا صحت فمن كم تصح هذه المسئلة ببسطة وتختصر  
كم عصبية ما يستحقه الوصي له وصية وارثا بنوا ذلك بياننا شافيا مبسوطا وحققوا وجه العمل في ذلك لم ينتدى به  
المبائش كل من هذا الفن وما قولكم في رجل له اولاد ذكور واناث وله اولاد ابن فقالة وصيته اقامت اولاد ابن بمقام  
ابيه في مقام ابائهم في الميراث فهل يكون ذلك وصية صحيحة وماذا يستحقه ابن الابن مثلا اذ كان اولاد الوصي ثلاثة بنين  
ذلك بياننا شافيا **اجاب** اما المسئلة الاولى فيقول السائل اياه انه توفي فاقامته تصح الوصية له الخ جوابه ان الامم في  
الوصية للوارث انها موقوفة على اجازة الورثة فان ردوها جميعهم بطلت وان اجازوها نفذت وان اجازوها البعض  
نفذت بالنسبة لما يخصه فيها وحيث صحت فمعرفة تصحيحها في السؤال موقوفة على ذكر كلام الامة رحمه الله تعالى في  
اصل المسئلة التي ينبغي عليها مسئلة السؤال ونحوها قال في اصل الروضة ما نصه فرع اوصى وله ابن بمثل نصيب ابن  
ثان لو كان اوصى وله ابنان بمثل نصيب ابن ثالث لو كان فالوصية في الاولى بالثلث وفي الثانية بالربع وقال الاستاذ  
ابو اسحق في الاولى بالنصف وفي الثانية بالثلث والصحيح الاول وهل يفرق بين قوله بمثل نصيب ابن ثان او ثالث  
لو كان وبين ان يحدف لفظة مثل فيقول بنصيب ابن القياس انه على الوجهين فيها اذا اضاف الى الوارث الموجود  
وحكى الاستاذ ابو منصور عن اصحاب انهم فرقوا فقالوا اذا اوصى بمثل نصيب دفع اليه نصيب لو كان ذاك على اصل  
الفريضة واذا اوصى بنصيب دفع اليه نصيب من اصل الفريضة فعلى هذا اوصى وله ابنان بنصيب ثالث لو كان فالوصية  
بالثلث ولو قال بمثل نصيب ابن ثالث لو كان فالوصية بالربع كما سبق ولو اوصى وله ثلاثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت  
فالوصية بالثلث وعلى قول الاستاذ ابو اسحاق بالسبع انتهى وقوله القياس انه على الوجهين الخ اشارة الى قوله قبل ذلك  
اذا اوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن فالوصية بالنصف فان يجوز الورثة ردت الى الثلث وكذا لو كان له ابنان او بنون او وصى  
بمثل نصيبها او نصيبهم فهو كمن لم يكن له ابن او لم يكن وارثا لرق او غيره فالوصية باطلة ولو قال اوصيت لنصيب  
ابن فوجهان اصحهما عند العراقيين والبغوي بطلان الوصية واصحهما عند الامام والرويان في صحتها والمعنى بمثل نصيب  
ابن فان صحها فهو وصية بالنصف على الصحيح وقيل بالكل حكاه البغوي انتهى وحاصل ما ذكره ابن المثل بنصيب  
ان كان موجودا يزداد للموصي على اصل الفريضة بقدر نصيبه وان كان مفروضا يزداد له قدر نصيبه بعد فرضه  
موجودا على الصحيح السابق عن اصل الروضة وبدون فرضه موجودا على مقالة الاستاذ ابو اسحاق ثم لا فرق على  
الصحيح بين ان يكون المثل ملفوظا او مقدر اخلافا لما مر عن الاستاذ ابو منصور وقد وقع في اشارة القرن الثاني

بلغ



اختلاف بين علماء حضرة موت في نازلة صورتها شغلها ابن و بنت و اولاد ابن و اوصى لهم بميراث ابيهم لو كان حيا  
او بميراث ابيهم لو كان حيا او قال هم على ميراث ابيهم لو كان حيا او جعلهم على ميراث ابيهم لو كان حيا فكيف القصة  
بينهم هل لاولاد الابن حسان لانه ميراث ابيهم لو كان حيا او سبوا كما يوحى من كلام الروضة وغيرها وعرف بالبلد  
انهم ينزلوا ميراث ابيهم من غير فرض زيادة ومن ثم افتى جماعة من الفقهاء باستحقاقهم الحسنيين واخرون باستحقاق  
السبعين وحصل بينهم النزاع وخطى كل من الصنفين الاخر ثم دفعت صورة الحادثة مع الافتاآت المتباينة لشيوخ  
الاسلام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى فالف في ذلك رسالة متضمنة لترجيح الافتاء باستحقاق السبعين وتخطية الافتاء  
المقابل وكثرة التفتيش والتفتيش فيما وقع في جميع الافتاآت المشار اليها من المواخذة والحاصل ان ما اشار اليه  
افاض الله تعالى شاييب رحمته عليه من ترجيح استحقاق السبعين هو المنطبق على ظاهر المنقول المتقدم حكايته عن  
الشيخين الا انه رحمه الله تعالى بالغ في التشجيع على المقتضى بالخسنيين وان اقتضاه عرف البلد وانه غير صحيح نقلا عنه  
يعتقده هذا الحقيير الفقير مع اعترافه بالتحقق بالتصوير والتقصير ان الافتاء بالسبعين اقرب الى ظاهر المنقول فان  
صادق بما اذا اقتضى عرف البلد ارادة الحسنيين وان الافتاء بالحسنيين مما يحتمل اللفظ كما قال به الاستاذ ابو اسحق ونقل  
عن نجم السنة الامام مالك رحمه الله تعالى وانه اذا اقتضاه عرف بلد الموصي بقوى من حيث المدركة اذ لا يرتأى منصف  
انه مراد الموصي فيما يغلب على الظن خلافا لما وقع في الرسالة المذكورة من التماس الكلي على المقتضى بالحسنيين ثم محل ما قرر  
عند الاطلاق وعدم العلم بارادة الموصي وبقى التردد فيما لو اراد الموصي ما اقتضاه عرف البلد وعلت ارادته فهل  
يعول عليها نظرا لكونها مما يحتمل اللفظ ولا افتى بعض من تقدم ذكرهم بالتعويل عليها واستحقاق الحسنيين وان قلنا  
ظاهر المنقول المتقدم من استحقاق السبعين وهو متجه خلافا لما وقع في الرسالة المذكورة من التماس الكلي في الرسالة المذكورة  
من المبالغة في تزييفه والتظهير فيه وحيث اعتمدنا الانشاء المذكور فان ادعى الموصي له ارادة الموصي كحلف الوارث على  
نفي العلم بارادته فان نكل على الميراث حلف الموصي على البت وقضى له بالحسنيين اذ علمت جميع ما تقر فكل من جمع الصورة  
الحادثة المفروضة في السؤال ونقول الوصية المذكورة وصية توارث فان ردها الورثة جميعهم بطمت وان اجازها  
جميعهم صحت بجميع الموصي به او بعضهم صحت بالنسبة لما يخصه ويعرف تصحيح مسئلة اجازة البعض في المسئلة المفروضة  
في السؤال بمعرفة تصحيحها على تقدير اجازة الجميع كحاصل اننا نفرض الابن الممثل به موجودا على ظاهر المنقول المتقدم  
ذكره ثم نزيد للموصي له قدر نصيب الابن المفروض فنقول المسئلة بتقدير وجود الابن من ثمانية ونص من اربعة  
وعشرين الابن منها اربعة عشر نزيد نظرها على ما صحت منه المسئلة للموصي له ببلغ ثمانية وثلاثين فيكون للموصي به  
اربعة عشر سهما من ثمانية وثلاثين ويخفى ابن الابن من اربعة وعشرين تسعة اسهام بالتعصيب بعد اخراج ثمن  
الزوجة ونهيها لئلا يكون مجموع ما يخصه اثنا ووصية ثلاثة وعشرين سهما من ثمانية وثلاثين سهما على ما  
الاستاذ ابى اسحاق نعيم ابن الابن مقام الابن ويجعل له ما يخصه على تقدير وجوده فيكون له اربعة عشر من اربعة  
وعشرين فينتقم الباقي بعد اخراج ما ذكر للموصية بينه وبين بقية الورثة فيكون للزوجة سهم وربع سهم والبن  
خمس اسهم والباقي لابن الابن مضافا الى ما يخصه بالوصية فيكون مجموع ما يخصه سبعة عشر سهما وثلاثة ارباع  
من اربعة وعشرين سهما واما المسئلة الثانية فالذي يظهر فيها ان الصيغة المذكورة كناية في الوصية اخذنا

ما ذكر

**باب قسم النعم والقيمة**

**باب قسم الصدقات**

**باب النكاح**

ما ذكر بعض المفتين في الحادثة الحضرية ووافق عليه الشهاب ابن حجر في الرسالة المذكورة في صورة جعلهم على ميراث  
ابيهم لو كان حيا واما مقدارا استحقاق الوصية فيكون له مائة باعتبار لفظ الموصي في قوله له ربع مالي ويكون له ربع الباقي  
سهما الا ولاد واسه علم **سئل** رضي الله عنه عن رجل قال اوصيت ربع مالي لفلان ثم مات وعليه دين يستغرق  
ربع ماله وماله اربع مائة فهل يكون للموصي له مائة باعتبار لفظ الموصي في قوله له ربع مالي ويكون له ربع الباقي  
بعد اخراج الدين اقتصونا ما جود من ثابكم انه الجنة **اجاب** عبارة اصل الروضة ما نصه ثم الثلث الذي  
تفديته الوصية هو الثلث الفاضل عن الدين فلو كان عليه دين يستغرق لم تفد الوصية في شيء لكن يحكم  
بانقضاءها في الاصل حتى ينفذها الوارث ثم شفع بقضا الدين او ابراء المستحق انتهت فقد يوحى من الحكم بانقضاء  
الوصية في صورة الاستغراق ان تعلق الدين بالتركة وتقدمه على الوصية وانما تنفذ من الفاضل لا ينال  
تعلقها بجميع التركة اذ لو كان محل قول الموصي ربع مالي بعد اداء دينه لكانت لاغية في صورة الاستغراق  
لانه لم يبق ما يصلح لتعلق الوصية به وملاحظ التنفيذ غير ملحوظ التعلق كما يظهر بالتأمل الصادق ومما يستأنس  
به ايضا لما ذكر قول اصل الروضة اوصى بثلث عبد معين او دارا وغيرهما فاستحق ثلثاه نظرا ان لم يمكن شيئا  
آخر فلم يوصى له ثلث الثلث الباقي وان ملكه غيره واحتمل ثلث ماله الثلث الباقي فظهر ان اصحها على قولنا انظر  
يستحق الثلث الباقي والله في العزيز بما نصه لانه المقصود من الوصية ارفاق الموصي له فاذا اوصى بما احتمل  
الثلث وامكن رعاية غرضه في نوع استثناس لما نحن فيه وان كانت المسئلة المعللة ليست مما نحن فيه هذا  
ما ظهر ببادي الرأي النظر فان ظفر بنقل خاص على خلاف ما اشير اليه فالمعول في الحقيقة عليه فان المسئلة  
ذات احتمال والله سبحانه وتعالى اعلم بحقائق الاحوال **باب الوديعة**

منها انصار الدين  
منها امكن رعاية  
غرضه

تزوج  
وهل التقييد بها شرطا حتى تزوجه بولادة اولاد او لا يكون التقييد بها شرطا الا في اكثر من حال كما يفهمه كلام النجاة واذا  
مات الاب ولم تعرف المصلحة التي زوج الصغير لاجلها وانكروا وجود المصلحة لبطل العقد هل يقبل قول المنكر او لا  
مضى النكاح على الصحة حتى يثبت عدمها وهل رضاها بغير علم الكفاية ورضي عليها يكون من الصحة بينوا ذلك فان  
الحاجة داعية لذلك ولم يصحح ما يوحى من الحكم لانه مرجح استثناس بانوار عند اصطلاحك غياها في المشكلات  
وغونا يستظهر بجوابه ذوو الحاجات **اجاب** الذي يظهر من كلامهم في المحيض والمحاق ان منها ما لو كان تزوج  
بها سببا لحفظ اموال من نهب او تعرض يد عادية او نحو ذلك وينبغي ان يكون منها ما لو احتاج الخدمة وتوقع حصول  
الكفاية فيها بالزوجة لغيره وان لم يجز عليها وكان مؤن الزوجة دون الامة ويتصور في قطر اعتيد



في تحريف الاصدقة وما لو تعينت بميزة بخسفة وحسن خلق وقناعة واحتياجه للتعول وحشيت فورها واما مجردة  
تبييضها عليه في الكفاية فكيفها من محل توقف وتامل فان الرجل لا يبين بافتراض من هي دونه والغالب على القيمة في الكفاية  
ارتكاب ما ينافي المصلحة واختيار النسبة على سبيل المذهب لما ورد فيمن التزويج هل يسوغ لاجله اتلاف ماله  
المحقق محل تامل ورعاية المصلحة معتبرة ولو في الواحدة لان قوة كلامهم في النكاح تفهمه وكلامهم في المحرم  
يصرح بان الولي انما يتصرف في ماله بالمصلحة واما افكاره المصلحة فان كان في حياة الاب فالقول قول الاب بيمينه  
كما صرحوا به في المحرم او بعده فالقول قول بقية الورثة بيمينهم جريا على قاعدة المذهب في قيام الوارث مقام المورث  
ولا منهم صرحوا في المحرم بان لو ادعى تبرع الاب عليه بالنفقة وان لم ينفق عليه من ماله وادعى بقية الورثة الاتفاق من  
ماله خلفوا على ذلك وما اشرارهم من جعل الاحتياج الى الخدمة بشرط من المصلحة يبيده نصهم في النكاح كما في  
امثلة الحاجة في تزويج المجنون والمصلحة اوسع من الحاجة فان كانت من مثل الحاجة فكيفها من مثل المصلحة او في  
وما اوهه صنيع التحفة من اعتبار المصلحة في الاكثر فقط ليس مراد انما يظهر لانه انما وقع تبعا لتصور المصلحة بالان  
وتصور المصلحة بذلك لوقوعه في مقابلة التقييد بالواحدة في مسألة المجنون المذكورة قبيل ولاشارة الى رد  
صنيف حكمه في اصل الروضة من وجوب الاقتصار على واحدة في الصغير العاقل واسم العلم **سئل** رضي الله عنه  
بما صورته ما قولكم رضي الله عنكم فيما جرت به العادت في بلدنا اذا اراد شخص ان يتزوج امرأة تومط بين الولي  
والزوج شخص اجنبى يقول للولي قل زوجتك موليتي فلانة الخ فاذا فرغ قال للزوج قل تزوجتها او قبلت حكمها  
فهل يصح النكاح او لا كما اخذه بعض المحققين من كلام ابن حجر في التحفة ولا يصح ايضا قل تزوجتها او زوجها  
لانه استدعاء للفظ دون التزويج وبعبارة اخذ المذكور عموم هذا التعليل ظاهر في ان القابل الاجنبى  
كالمتوسط المبتدى من العاقلين سواء في ذلك الحكم وهذا ما يخفى حتى على غلط الفقهاء وبعضهم ولا يكاد  
اكثر العوام يجب الا يقول القابل له قل لعمري للهل والى ذلك من المتوسط والامرية سهل بان يقال له اذا قل لك  
قل كذا فورا ويحفظ ما سبق له انتهت فان قلتم بعدم الصحة فاحكم من جرى نكاحهم على هذه الصفة فاسد من جهة  
ام شبهة وما يترتب على ذلك من الاحكام والارث وغير ذلك مما لا يكاد يتبادر اذنا فاما ما جرد من لاعدكم المسنون  
**اجاب** الجواب عن هذه المسئلة صحة النكاح المذكور في العباب ما نصه فرع بشرط ان يعمل فورا فيض من اللفظ  
اجنبى وان قل كزوجتك انتى فاستوص بها حيل بخلاف فاقبل النكاح او قل قبلت نكاحها لانه من مصالح النكاح  
ويؤخذ منه الصحة في مسألة المتوسط المذكورة وفي الروض وشرحه ما نصه ولو قال المتوسط للولي زوجة ابنتك  
فقال زوجها ثم قال للزوج قل قبلت نكاحها فقال قبلت نكاحها انعقد النكاح لوجود الاجابة والقبول من الطرفين  
بخلاف ما لو قالوا لاحدهما نعم وقوله قل من زيادة ولا حاجة اليه انتهى **قال** ولا حاجة اليه فانه يحتاج الى  
التامل لان قبلت ان قرئ بصيغة المتكلم تعين الايتان بقل او بصيغة الخطاب تعين تركه نقطة قل اذا لم يسمع  
بل الايتان بها حيل المعنى ويفهه فالاولى قراءة بصيغة المتكلم صوتا لم يسمع للخطاب وهو ضرورة مسألة السؤال  
وبعض قراءته بصيغة الخطاب فيما سبق وباتى ان شاء الله تعالى غنية عن الاستناد اليه واما نقله السائل  
وفقه الله تعالى عن بعض المحققين فهو محل تامل يظهر لك بالتدبر فيما سألته عليه من المسطور قال في التحفة

ما نصه

ما نصه ولو قال الزوج للولي زوجتي بنتك فقال الولي زوجتك بنتى او قال الولي للزوج تزوجها فقال الزوج  
تزوجها صح النكاح فيها بما ذكر للاستدعاء الجازم على الرضى وخرج بزوجه او زوجتي او زوجها او زوجها منى  
ويزوجها تزوجها او تزوجها فلا يصح لعدم الجزم بغير ان قبل او اوجب قايما صح ولا يصح ايضا قل تزوجها او زوجها  
لانه استدعاء للفظ دون التزويج انتهى قال العلامة المحقق ابن قاسم في حاشيته عليها قوله ولا يصح ايضا اي لا  
يكفى هذا من الولي كما كفى منه تزوجها فلو قال قل تزوجها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى تزوجها فقال تزوجها  
وقوله او زوجها اي لا يكفى هذا من الزوج كما كفى زوجتي فلو قال الزوج قل زوجتها فقال زوجها لم يكف كما كفى  
زوجتي فقال زوجتي اي الا ان يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقل الزوج في الثاني بعد ذلك كما يوجب من قول  
الكنز قال الشيخ ابو محمد ولو قال الزوج للولي قل زوجتها فليس باستيجاب فاذا تلفظ اقتضى القبول انتهى كلام  
المحقق ويراده بالكثرة كثر المحتاج لشرح المنهاج للشيخ الاسلام ابن الحسن البكرى وما نقله عن الكفر مصرح  
به في اصل الروضة وبعبارة بعد ذكر نحو ما تقدم من المنهاج هذا كله اذا كانت الصيغة زوجتي او نحوها فلو  
قال الزوج قل زوجتها قال الشيخ ابو محمد ليس هو استيجاب لانه استدعاء للفظ دون التزويج فاذا تلفظ اقتضى  
القبول انتهى فتأمل قوله الخ الصريح في الاعتداد باللفظ الصادر من الخطاب ولا فائى بقول للفظ لا اعتداد  
به ومن اجل لاقتصاص شوارد المدرك لا يتوقف فيما هناك هذا ما يظهر لهذا الحنفى المتخلى بالقصور في الحال  
والغالب واسم سبحانه اعلم بمقتضى الاحوال **سئل** رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة فكرهته فقال ابو هاله  
اجعل لي صبر شهرين حتى تحصل دواهيك وتطلقها فقبل والزوج قد وطئها ثم مات قبل تمام الشهرين فا  
حكم في الميراث والمهر فاقلم بيشان لها فقد اصلح بينهما ناس من صلح قطع الفتنة ومقصود من اصلح سدّها  
له تعالى ولو نقص على المرأة بعض الحقوق فهل ياشم من اصلح على هذه النية ام لا **اجاب** لا يستحق المرأة المهر والارث  
فان صلحت عنه بنفسها او بوكيلها اصلح مستوفيا للشروط المعقولة شرعا في صحة صلح وحل التوسط لكن الاعيان  
من التركة طريق نقل ما يخصها منها المذنب او غيره من طرق التملك والله تعالى اعلم **سئل** رضي الله عنه عن  
اشراط حرية اولاد الامة المتزوجة هل هو مخالف لمقتضى العقد الذي هو ارقاقهم ام لا ونقول مقتضى له  
انما هو ملكية الام لا واذا قلتم بالاول فهل هو محل بمقتضى النكاح الاصل فيبطله اذا وقع في صلح عقده ام لا  
واذا قلتم بالاخلال فهل يفرق الحال بين صدوره من السيد وبين صدوره من الزوج ام لا وعلى كل الاقوال  
فهل يختلف في لزوم العتق اذا اتي بالشرط بآدمه بعتق ام لا واذا قلتم باختلاف وقلتم بعدم لزوم في جانب  
الزوج فنقول الشيخ شمس الدين محمد الرملى في نهايته اخر الكلام على نكاح الامة ولو نكح فاسدا فالحال فيكون ولد  
رفيعا لم بشرط في احدها عتقة بصيغة تعليل لا مطلقا كما افاده الورد رحمه الله تعالى في فتاويه ما يقال فيه بعباد  
فاعل بشرط الى السيد المفهوم من المقام على خلاف الظاهر الذي هو عوده على فاعل نكح او يقرأ مينا للفقول او نحو  
لنا الجواب عن جميع ذلك انما يكفى الصيغة **اجاب** في التحفة ما نصه فرع نكاح الامة الفاسد كما صرح في ان الولد  
رفيعا لم بشرط في احدها عتقة بصيغة تعليل لا مطلقا انتهى وفي النهاية نحوه مع زيادته نقله عن والده  
في فتاويه كما اشار اليه السائل زاده الله توفيقا وفي قولهم كالصحيح يصح بان الشرط المذكور لا يفسد العقد

استفهامية



والا فاني يتصور فرض ما ذكر في الصحيح وتوجيهه يؤخذ مما ذكره في الصداق من ان الشرط الذي لا يخل بمقصود  
الشكاح الاصل لا يبطل العقد والذي يظهر ان الشرط الذي لا يخل بمقصود الشكاح الاصل لا يبطل العقد  
المشار اليه في الفرع المذكور كذلك فقد فسرت الخفة المقصود الاصل بالاستمتاع بصيغة تؤذن بالحصر وحكي  
خلافا في الارث والنفقة ورجح انها الياسنة ودفع في النهاية بعض مخالفة الى المتخفة في ذلك لكنها لا تفسر بالنسبة  
لما نحن بصدده لان كلامها المذكور في الفرع السابق مصرح باخراج ما ذكر من المقصود الاصل كما تقدمت  
الاشارة اليه ولغظ شرط في الفرع السابق الذي يظهر فيه انه بالنسبة للمفعول وانه لا فرق فيه بين ان يكون الابتدائي  
جانب الزوج او السيد واحتمال بناءه للفاعل وارجاع الضمير للسيد المعهود من السياق خلاف الظاهر المتبادر فلا  
لاذكاره من غير ضرورة تدعوا اليه وايضا فالاصلة الشرط المعبرة في القبول صحة وفساد الاستواء العاويين  
وان خولف في بعضها المذكور بحقه واسم على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم **باب الصداق**

بلغ

**باب القسم والنشوز**

**باب الخلع**

**باب الطلاق** سئل رضي الله عنه عن رجل سمي عصاة باسم زوجته وهو عامي ثم قالوا طلق فلانة  
فقال فاطمة بنت احمد طالقة مني بالثلاث هل تكون العصاة فاطمة بنت احمد وتقبل قوله ام لا **اجاب**  
المعتمد وقوع الطلاق في فتاوى العلامة ابن زياد ما نصه سئل رجل له زوجة اسمها احسان فساقت الى  
بيت امه تعالى مع امرة اسمها احسان ايضا ثم ان زوجها واطاشا هذين انه اذا قال احسان طالق انما يريد  
احسان رفيقها ثم قال اشهد وان احسان طالق ثلاثا هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** رضي الله تعالى عنه بما  
صورته المعتمد كما قرره السيد السمنودي في فتاويه ووقوع الطلاق ولا نظر الى المواطاة المذكورة انتهى **سئل**  
رضي الله تعالى عنه بما نصه ما قول السادة العلماء رضي الله عنهم عن رجل كتب كتابا الى صديق له مفوضا اذا  
ابرائتي زوجتي فلانة عن مهرها فاني طالق وكان غايها عن بلد الزوجة المذكورة ببلد اخرى فلم يطل بصديق  
المرأة المذكورة البراءة لكونه تحقق انها حامل بحمل حادث له لم يعلم به الزوج ثم ان الزوج المذكور عن له السفر  
الى بلد الزوجة وله زوجة في بلده الذي هو فيها فحصل بينه وبينها مشاجرة ونزاع وطبقت طلاقها او طلاق  
زوجته التي طلقها بالبراءة فقال كل امرأة لي طالق متى بالثلاث فلما وصل الى بلد الزوجة التي طلقها  
بالبراءة سال صديقه عن الطلاق فقال له لما تحققت انها حامل لك لم تنس منها البراءة ما يكون حكم الحمل  
تطلق ثلاثا لكونه ما وقع الطلاق الا وهي في عصية نكاحه ام لا تطلق لكونه ادعى انه انما وقع الطلاق طلاقا  
ابرائته من المهر والبراءة يقع الطلاق فانه اختلف فيها فقها وجهها فمنهم من افق بوقوع الطلاق الثلاث  
ومنهم من افق بعدمه انتهى **اجاب** المحدث شرح المنهاج لشيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله برحمته ما نصه في شرح قول

المنهاج

المنهاج ولا يصدق الا بقرينة وجعل البليق في فتاويه من القرينة ما لو قال لها انت حرم علي وظن انها طلق ثلاثا  
فقال لها انت طالق ثلاثا ظاهرا ووقوع الثلاث في العبارة الاولى فانه سبيل عن ذلك فاجاب بقوله لا يقع عليه طلاق  
بما اجتمعت به بناء على الظن المذكور انتهى ويأتي في الكتابة في اعتقك اوان حرقتك الا اذا المبين فساد انه لا يقع  
به القرينة انه انما ادعى على صحة الادعاء لو انظر ذلك من قبل له اطلقت امرتك فقال نعم طلقها ثم قال فطلقت انما  
جوى بيننا طلاق وقد افيتت بخلافه فلا يقبل منه الا بقرينة انتهى وفيه تأييد لما قاله البليق في ان جعل خلع الوقوع  
بانت حرام على قرينة صادرة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الادارة صراحة لان حروا اعتقك عن حقيقة  
وافلاد بما رتب عليه كلامه قرينة صادرة كذلك انتهى المقصود نقله من الشرح المذكور ثم قال بعد ما ذكر باسطر  
المنتهى فان قلت ما ذكر من ان القرينة تعيد انما يتاى اذا اجترست اليها اما اذا انشأ ايضا عاظانا انه لا يقع فانه يقع  
ولا يفيد به ذلك الظن شيئا كما يعلم مما ياتي في وهو يظهر اجنبية وسيلة البليق من هذا قلت ممنوع بل هي من الاول  
كما يصرح به قول البليق بما اجتمعت به ثانيا على الظن المذكور انتهى ثم قال بعد اسطر في تميم مسألة ما لو خاطبها بطلاق  
وهو يظهر اجنبية وقع ظاهر الا باطنا كما اقتضاه كلام الشيخين وجزم به بعضهم لكن نقل الادعي ما يقتضيه  
خلافه واعنده وذلك لانه خاطب من هي محل الطلاق والعبارة في العقود ونحوها بما في نفس الامر وقضية هذا  
الوقوع باطنا لكن عارضه ما عرهن تأخير الجمل في ابطال الا بر من المجهول المشابه لهذا انتهى اذا تقرر ذلك وانه  
المتامل حق التامل فلنعد الى ما يقال في جواب السؤال بما حاصله ان المذكور ان قصد به الاجبار لم يقع عليه شيء وقبل  
منه ظاهر الوجود القرينة وهو تعلية لطلاقها بالبراءة مع كتابته به لصديقه المغلب على الظن وقوع الطلاق  
بأعلام الصديق لها والتماس البراءة منها له وهي تخير مسألة البليق المصدريها والا بان قصد الانشاء اطلاق  
وقوع الطلاق وهي تخيرها بالطلاق وهو يظهر اجنبية اذ من الواضح ان خصوص الخطاب لا يمثل له وانما  
المدار على ايقاع الطلاق في محل قابل له في نفس الامر والعبارة في العقود ونحوها كما تقرر ثم اختلف المتأخرون في  
الوقوع باطنا فتنقض كلامهم ما عدم كما اشار اليه كلام الخفة المذكور قال الشافعي في شرح المنهاج وهو ظاهر  
نقل عن قضية كلام الرواية في ان المذهب الوقوع باطنا واشتار الحال الاولى في شرحه على المنهاج الى اعتماد قضية كلام  
الرواية من الوقوع باطنا ونقله عن جزم الانوار وان الادعي اعتره ثم ما تقرر من الحاق صورة الاطلاق  
بقصد الانشاء من ان الصيغة موضوعه شرعا للانشاء فنجعل عليه ما لم يدع الا في لها ارادة الاجبار ونحوها  
ظاهر القرينة تشعر بصحة هذا وما يبعد ارادة الاجبار في صورة الحادثة المشروحة في السؤال قول الشخص  
انما اوقعت الخ فانه ظاهر في قصد الانشاء اللهم الا ان يولي بان مراده با وقعت تلفظت بصيغة الطلاق مع ارادتي بها  
الاخبار عن الطلاق الذي اظن انه وقع ووجه تفرقه الائمة رحمه الله تعالى بين الاخبار ولا نشأ فيما تقرر هو ان  
الاخبار يروى به لقصد حكاية نسبة ايجابية او سلبية موجودة في الخارج فتحتمل مطابقة النسبة المتعلل على الكلام  
لذلك النسبة الخارجية فيكون الخبر صادقا وعدم مطابقتها لها فيكون الخبر كاذبا اذا تبين عدم مطابقة الواقع ولما  
الانشاء فالنسبة فيه ايقاعه فاذا صدر من اهل الصدور شرعا في محل قابل لتعلق تلك النسبة شرعا وتبع عليه حكمه وتكفي  
في قبول الحل لا شرعا بما في نفس الامر في العقود ونحوها الخ رفع العقود كالطلاق لا يقال زيادة الثلاث فيها

ثانيا

من قبيل مع

المنهاج بين الاخبار والثالث



بدر وقوع

اوقعه ثانياً تمنع الاخبار لعدم تعرضه له في طلاقه بالابرا لاننا نقول لا تمنع لجواز بنية الثلاث في الاول او ثلثه  
ذكر الثلاث او ثلثه في وقوع الثلاث في طلاقه السابق الا ترى الى قول الاخبار في مسئلة البليغة المذكورة فيها لفظ  
الثلاث في الثاني دون الاول لظنه وقوع الثلاث فيها اولسبى اللسان او غير ذلك فانه على حدتها ليست صيغة  
مستقلة وما تقدمها قد اخرج عن حقيقتها بقصد الاخبار وما اشار اليه السائل من ان من المعنيين من اطلاق الاثر  
بالوقوع فليس بعيد لان قوله المحكي في السؤال ظاهر في قصده الاثبات واليقاع ان لم يؤول كما تقدمت الاشارة اليه  
واما من اطلق عدم الوقوع فلم يظهر وجه تخرجه بناء على ما تقر من المسطور ولعل له مخرجاً صحيحاً من هذا العنق  
على عدم الاستقامة وقصد النظر في البضاعة واستجانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
**سئل** رضي الله تعالى عنه عن شخص قال لزوجته انت شيخه نفسك ما حكمك **اجاب** الاقرب انه كناية في الطلاق  
كقول القائل انت وليه نفسك فانهم عدوه في كناية الطلاق والله اعلم **سئل** رضي الله تعالى عنه عن شخص سئل  
استمتع من اخر بشئ معلوم حال واستلم الامتعة المذكورة منه ولم يسلم الثمن ثم ان البائع المذكور سال المشتري  
ثمن الامتعة المذكورة فامتنع من الاداء اليه فرفع امره الى الحاكم الشرعي وادار حقه فحضر جماعة فدخلوا على البائع  
يصبر على المشتري الى اجل معلوم فامتنع فحلف المشتري بالطلاق الثلاث من زوجته بانه يدفع له ثمن الامتعة في  
جمعة معينة من شهر معين فحلف سبيل ثم مضت الجمعة والشهر ولم يدفع له ثمن الامتعة المذكور مدعي بانه عجز عنه فهل يقع  
الطلاق الثلاث من مضت المدة ولم يدفع الثمن اليه وهل القول قوله بيمينه في عجزه عن ذلك ام لا بد من بينة تشهد بعجزه  
وما عجز عنه هل اذا لم يكن قادراً على دفع ثمن الامتعة ولكن له املاك يقدر على بيعها او بعضها وكذا ذلك لثياب وكسب  
ومعاليه يقدر على دفع ثمن الامتعة منها بعد عاجزاً مع وجود ما ذكره من املاك وهل اذا دفع اكثر الثمن عند حلول الاجل او  
بعده وبقي شيء حقيق من الثمن نحو عشر حقة بعد الاجل ومضى عليه الشهر ولم يدفع ذلك القدر الحقيقي مع قدرته على دفعه  
الطلاق ام لا واذ اقلتم بان القول قوله بيمينه في العجز هل تعلق عليه بالزمان والمكان في اليمين لكون ذلك استباحة  
فروج ام لا فقولنا ما جودين وبينوا ذلك بما ناسا في الاعدكم المسنون **اجاب** الحمد لله متى كان الخالف المذكور في  
المدة المحلوق على الاداء فيها لم يقع عليه الطلاق والقول قول الخالف بيمينه في اعساره بالنسبة لعدم وقوع الطلاق  
اما بالنسبة لسقوط مطالبة رب الدين بدينه فالابدين البينة واما حد الاعسار فلم ار له ثبوتاً رحمه الله تعالى فصرح بانه  
في هذا المقام ولكن الظاهر اخذ من كلامهم في باب الحرج ان يقال فيه هو ان لا يملكك زيلة على ما سبق للفلس بعد الحج عليه  
سبق للفلس المذكور هو نفقة يوم وليلة وودست ثوب يليق به حال الفلس ما لم يعتد دونه وهي كسوة كاملة ولو غدير  
جديدة لاسه وبدنه ورجليه كقميص ودرعة فوقه وسراويل وتكة وعمامة وما تحتها ومثيل وكل ما يحل فقه بمرءة  
ولبد وحصص واناء اكل وشرب تافه القيمة فلا يسبق له زيادة على ما ذكر من الملبوس والفرش والانية ولا يسبق له مسكن  
ولا خادم وان احتاج اليها واما الكسوة فان كان مما لا يحتاج اليها او من يحتاج اليها ولم يتعلق بعلم شرعي او الله لا يتعلق  
بما ذكره امكن الاستغناء عنها بنحو كسوة موقوفة لم يسبق له ولا بقيت اذا انقر ذلك فحين كان قادراً على ادائه ما ذكره ولو سجد  
له لو كان محجوراً عليه وامكن البيع بوجوده واغنى فلم يفعل وقعه عليه الطلاق المذكور والام لم يقع وترك ادائه البعض مع القدرة  
عليه كترك ادائه الكل وليس للقاضي اذا حلف ان يغلف عليه اليمين بالزمان والمكان وزيادة الاسماء والصفات وان لم

يعلم

لاصح

يعلمه المقص بل وان اسقطه المقص لان التعليل لحق الله تعالى والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن رجل سألته زوجته الطلاق  
ولحال انه استقرض منها مسكة من اوقية فقال ان ابرائيم من المسكة فانت طالق فقالت له انت البري فمهل يقع ام لا  
بينوا حكمه اخيراً **اجاب** في الحقة للشها بيمينه رضي الله تعالى عنه ما مضى في فتاوى ابي ذرعة في اذا انت ابرائيم من  
صدائك فانت طالق فقالت له ابرائك بشرط علمها وان تريد الا براء من الصداق المعلق به فتح يقع باينا فان قالت لم  
ارد ذلك لم يقع انتهى والذي يظهر ان الشرط عدم الصارف لا قصد ما ذكره لان الجواب ينزل على السؤال كما هو جوابه انتهى  
ما في الحقة ومنه يوضح جواب المسئلة المذكورة فعلى كلام ابي ذرعة يقع بشرط البراءة من المسكة وعلى كلام الحقة  
يشترط عدم الصارف واستجانه اعلم **سئل** رضي الله عنه فيما اذا اتفق الزوجان على اصل الطلاق واختلعا في عدد  
البن اذعت الثلاث وادعى واحدة فمن المصدق فاذا اقلتم بتصديقه فلو كانت متحقة وقوع الثلاث فهل يجوز لها  
تبعه من الوطأ وسائر الاستمتاع ام لا **اجاب** المصدق الزوج بيمينه وقول السائل واذ اقلتم بتصديقه فهل اذا ارد  
لجواز ظاهراً وعدم التعرض لها عند منعه فلا يجوز لها ذلك وان اراد الجواز باطناً فيما بينه وبين الله تعالى حيث يمكن  
من ذلك فيجوز لها بل يجب عليها ويكون حكمها حكم اجنبى صايل على بضعة قد دفعه بما يدفع به الصايل هذا بالنسبة  
للباطن اما بالنسبة للظاهر فقد سبق ما فيه واستجانه اعلم **باب الرجعة**

واذا اقلتم لا يهر لها حيلة في دفع الزوج بطريق شرعي وان ادعى الذوق الى التلذذ

**باب الايلاء**

**باب المفهار**

**باب القذف واللعان**

**باب العدد**

**باب الاستبراء**

**باب الرضاع**

**باب النفقات** **سئل** رضي الله عنه عن ما اذا اغاب زوج المرأة غيبة طويلة فادعت الاعسار عند القضا  
فطلعتها من غير شهود بدلك وزوجها من غير عدة هل تطلق ويصح النكاح ام لا وماذا يجب على من يقع المسلمين في هذا  
**اجاب** الفسخ والحال ما ذكر غير صحيح وكذلك النكاح المترتب عليه ويسحق فاعل ذلك والساعي فيه والعين عليه  
بوجه من الوجوه التعزير البليغ الرابع له ولا مثاله عن هذا المنكر الفضيع والله تعالى اعلم **باب الجنايات**



**سئل** رضي الله تعالى عنه عن مملوك سرق منه وبالسيد ليل ففرض له قاس وقالوا له انت شارده فقال انما انت شارده  
فضموه وضربوه ضربا عنيفا وكتفوه وقلعوا من اسنانه ثلاثة وكسر الرابع وضموا له اسنانه المطالبة بما فعلوه  
بعده فقالوا هذا مملوك ودمه واسنانه لا قيمة لها فهل له المطالبة بذلك ام لا وهل اذا كان العبد المعصوم كائنه  
واثرت فيه هل له مطالبة سيده ام لا **اجاب** الحمد لله اما الجناية على العبد فمضمونة باجماع المسلمين وانما الخلاف بينهم  
فيما تضمنه فذهب بعضهم الى انها تضمن بما نقص من قيمته مطلقا سواء كانت مما استقدر في الحر كقطع الاسنان وكسر الوتر  
مما لا تستقدر ككسر الاصابع وذهب اخرون الى ان الاول تضمن بنظر نسبة المقدار الى دية الحر من قيمة العبد وان الثاني  
يضمن بما نقص من قيمته وهذا هو المعول عليه عندنا فانما تضمنت رحمتهم الله تعالى وسائر رحمة المسلمين عليه فتضمن اسنان  
العبد الاربعة الثلاثة المقلوعة والرابع المكسور بخمس قيمته لان الواجب نظيرها من الحر من حيث دية ويضمن كسرها  
بما نقص من قيمته لان نظيرها من الحر لا يتقدر دارته واما جناية العبد فان كانت لدفعه عن نفسه وكان لا يتكبر به ولا يملك  
الا بارتكابها فليست مضمونة عليه لان الاثر المترتب على دفع الصائل غير مضمون وان لم يكن الامر كذلك بان امكنه  
التخلص بدون الجناية المذكورة فهي مضمونة عليه في رقبة لا على سيده فيختار سيده بين بيعه في الجناية وبين ذل  
باقول الامرين من الارش وقيمة هذا وصدور هذه النازلة المعضلة من صدرت عنه مشعر بزيد جوارته على انها كانت  
حرمات الدين وانقياده لوسوسة المريد اللعين فعلى ولي امر المسلمين ومن اختاره الله تعالى للدين بين بيعه الدين سلكه  
الله تعالى بارايه مناجاة السداد واستاصل بهام عدائه وامن الفساد زجرهم زجرا يردع الامثال ويجردون عاقبة في المال والعلو  
**كتاب البغاة باب الزنا باب السرقة باب قطع الطريق كتاب الاشرار باب الصيانة**  
**باب ما تلحق الدواب** **سئل** عن شخص على ماء في اسفل جبل وبهايم في اعلاه فسقط حجر كبير من اهل الجبل  
اليهايم فاصاب الشخص فقتله فدية ذلك الميت من الحجر تجب على من فان اهل الميت اخذوا اليهايم كل ما ملأ لهم ولا  
**اجاب** الشخص التالف بجناية الدابة على ما ذكره الايتم رحمهم الله تعالى مضمون على عاقلة الراعي ان كان معها راع محتمل  
وان كانت مرسلة فان كان راسا لها فيه فلا ضمان والا فالضمان على عاقلة مرسلا واما اليهايم فيجب اعادتها على مالها والله اعلم  
**كتاب التبرؤ** **سئل** رضي الله تعالى عنه عن المشي امام الوالد للولد اذا كان عالما هل يجوز ام لا **اجاب**  
يجوز المشي امام الوالد ولو كان الولد غير عالم فان تصدبه الا زكاته على غيرها بالعلم لم يتعد كراهته لمصادرة لما هو  
به من المبالغة في برها واکرامها واحترامها والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عما اذا ارى الانسان من المصائب التي وقع كثير من الناس  
فيها وابتلي بها وهو اما وجود شيء محرم في داره يعاينه من محلة فضة او ذهب او مزرعة او مطبخة او طيلة محرمه او آلة  
تساك او تكاسل عن فريضة حتى يخرج وقتها وهو وان لم يعاين ذلك يظن ظنا غالبا يقرب من معاينته لذلك وذلك  
لا يعاينه الا محض الفضل مع نسبتنا للمقصور والتعاقل عن ازالة ذلك فعلا او قول لا حشنا ابلغ منه لكن اذا اتقنه لذلك  
منهم الله تعالى على نفسه وفعل ذلك اي من ازالة الفعلة او العقولية المذكورة يغلب على ظنه او يكاد يقرب من الحرم  
ان لو فعل ذلك لا على وجه الحكمة والتدريج لادى الى الوقوع في معرض مجاهدة او غيبة ويصل اليه او ايدائه في المبالغة  
مع الخاطلة بخشي مع قيام النفس وتغيتها التطرق الى النفس لما يقع للانسان من مخامرة الشيطان خضوعا للناس  
نقول بلزوم ذلك وان ادى الى عداوة دينية ولم الوقاية عن نفسه اذا كانت ذو جنة بمفادتها وان ظن انه بعد

حالا

حالا مع غيره اعظم منه اولا يتيسر يصونها او يتيسر لكن هو لا يجد من يسلم من شيء من ذلك الامن رزقا لله تعالى فلم  
ينزل يفعل ما ذكر حتى يصيب ام كيف الحال مع العيال والا قارب والا خدام اذا كانت احوالهم لا تخلوا عن شيء من ذلك  
فترك ام يطلب منهم ومن نفسه ليسود مع الاعتراف بالذنب والتقصير وصل الى سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **اجاب**  
نصا يمتنارهم الله تعالى على انه يشترط الجواب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الامن على النفس والمال والعضو  
والعرض وان لا يزيد المنكر عليه عند او ينقل الى ما هو الخش منه ولم يفرقوا في ذلك بين البعد والقرب من زوجة  
او غيرها واما جرح ان ارباب الخلفاء ومفادتهم فمطلوب بلا شك لكن ان غلب على ظنه ترتب شيء من الفساد على ذلك  
فيمكن ان يرضى به ذلك بقدر الضرورة واسترحمانه **سئل** رضي الله تعالى عنه عن الامنة الصغيرة كتابية او غيرها  
الا سبها كافر وهل يتبعه في الدين ام لا فان ظنهم نعم هل يشتر بها المسلم منه وطوها حال سفرها وهل تكون باقية  
على دينه الباني ام لا وهل يلزم سيدها المسلم فقلها وهل له والحالة هذه بيعها من كافر وهل يصح شراء الكافر  
الريق المسلم والمحكوم باسلامه **اجاب** قول السائل هل يتبعه في الدين قال في اصل الروضة فلو سباه ذي  
فوجها واحدها يحكم باسلامه لا ديني اهل هذه الاسلام واصحابها لان كونهم من اهل الدار لم يوترق ولا في اولاده  
فغيره اولى فعلى هذا الوبا على الذي يحكم باسلامه انتهى وكتب الزركشي في التلخيص على هذا المذهب ومقتضى كلام  
المهور ان يبيع السبي في دينه وبصح الشيخ ابو حامد في تعليقه والفقهاء في فتاويه والدارمي انتهى وبعبارة التحقيق  
ولو سباه ذي قال الامام قاضن ببلادنا والبغوي ودخل به دارنا والدارمي وسباه في جيشنا وكل انما هو قيد  
الخلاف في قولهم لم يحكم باسلامه بل يكون على دين سبيله لا ابو به في الاصح انه تمت ثم قال فيها بعد اسطر وخرج سباه  
في جيشنا سرقة له فان قلنا يملكه كله وهو الاصح فكذلك او غنيمة فهو مسلم لان بعض المسلمين انتهى وما اشار اليه  
من تصحيح ملكه لكل وقع في شري المذاهب المخطئة الشريفي والحال الرقبي تصح خلافا من انه غنيمة فيكون مسلما اذا علمت  
ما تقر به بين لك ان الامنة الصغيرة ان كان الكافر السبي لها حربيا فهي على دينه كتابيا او غير كتابي وان كان  
ذميا وكان سبيله في جيشنا فكذلك في الاصح مسلمة على مقابلة وان كان سببه بنحو سرقة فكذلك على تصحيح الحققة  
مسلمة على مقابلة الحق تصحيحا عن الشارحين المذكور وحكم وطوها يتفرع على ما تقر به حيث حكم باسلامها حال وطوها وكذلك  
يحل وطوها حيث كان السبي لها كتابيا ويجرم حيث كان وثمنا لما تقر بانها على دين سبها وحكم الوطى يملك اليدين  
حكم النكاح كما صرحوا به في نكاح المشرك قوله السائل وهل تكون باقية على دين السبي جواب نعم كما تقدم القصر به عن  
اصل الروضة قول السائل وهل يلزم سيدها المسلم فقلها جوابه ان يبيعه على ما تقر في اسلامه حيث حكم باسلامها  
وجبت فقلها حيث حكم بكفرها فلا فطر قوله السائل وهل له بيعها والحالة هذه من كافر جوابه ان يبيعه على نظرها  
في الفطرة حيث حكم باسلامها امتنع بيعها من الكافر حيث حكم بكفرها فلا منع لانه لا يمتنع على المسلم بيع قبة الكافر  
او المحكوم بكفره من كافر قوله السائل وهل يصح شراء الكافر الرقيق المسلم او المحكوم باسلامه جوابه لا يصح الشراء  
المذكور واسترحمانه وتعالى اعلم **باب الجزية**

**كتاب الصيد والذباج**



كتاب الاضيحة

باب العقيقة

**باب الاطعمة** **سئل** رضي الله تعالى عنه بما الفظ من الذي تدعى اسيريه في حكم تعاطي دخان التباك القول بالجواز ام القول بالحرمه كونه جزءا من الدخان يجمع منه هباب او ماد يشبه التراب ام القول بالوقف عن حكم ذلك وما الاول والى بل هو له جواز استعماله اذا دلت له دلائل بحسب نظر الافقاء يعتقدوه وهو يشاهد ما يشاهد عليها من اضرار الماله وغير ذلك ام الافقاء بالحرمه لما يشاهد من احوال اهل زمانه ولا يقال في حقه انه محجوب بل انه يعتقد الجواز حيث قلنا انه من اهل النظر في ذلك لكنه يفتي بالحرمه لما يعرض لها من الانهاك عليها وضياع الماله الذي يقع لما يؤول الى طمع بجزء من فيه ينال استعماله لعافيه واللامه في ديننا وديننا مع الالامه في عاقبتنا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **اجاب** التوقف في هذه المسئلة عن القطع باحد الطرفين اسلام للدين وامن من الخضر عند المحاسبه يوم الدين لكن الذي يقتضيه قواعد اعتبارنا دهم الله تعالى في باب الاطعمه حرمتها ان ادت الى اسكار او اضرار بالعقل او بالبدن لان استعمال المسكر حرام لا سكاره واستعمال المضرب بالعقل او بالبدن محرم لاضراره وكذا لو كان شخص ياتى لا يجيد فيها نفعا بوجه من الوجوه فينتفع بها ثم يحرم عليه لان حيث الاستعمال بل من حيث اضرار الماله اذ لا فرق بين حرمة اضرار الماله بين القايه في البحر او حرقة بالنار او غير ذلك من وجوه الاتلاف وحلها فيها عدا ذلك لان المعتمد ان الاصل في الاعيان الحلال لا سيما من استعمالها للتدوا ونعم يقال ان منه نوعا مستفاد الرأيه فيحتمل حرمة الاستفاده لا التدوا وما اشار اليه السائل من اجتماع شي كالهباب فان فرض اجتماع شي لم يجرم في كل مرة فيحتمل القول بالحرمه فيه لما قاله بالتوايه والتمح حيث لا تدوى ويظهر ايضا في عالم يقتدى به يتناولها لخير تدوا وانما يجب عليه اخفاء تناولها اذا خشي وقوع العافيه على تقدير علمه به في اطلاق تناولها واعتقاد الحلال المطلق المودي الى احتمال الوقوع في الحرمة ثم محله يفتي التنبه عليه بالحداد ان يغفل عنه وهو لا فرق في حرمة المضرب سواء كان مما نحن فيه او من غيره بين كونه ضرره دافعا او تدريجيا فليست له فان التدري هو الاكثر وقوعا ولذا اعم الابتلاء باستعمال المضرب بالعقل او البدن وبالحيلة قاله لا يوق بذوى الحره والدين اجتنابا حيث لا ضرورة تدعو اليه اقتداء ببيهم بقول نبين صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك وما اظن عاقلا يرتاب فيما ذكر واسم سبحانه وتعالى اعلم **باب المساقه**

اعترف

باب الايمان

**باب النذر** **سئل** رضي الله عنه عن شخص نذر لاخته بالسكنى والانتفاع بجميع داره مدة حياتها فهل

النذر

النذر صحيح لازم واذا قلتم بصحة يسر على ورثته من بعده وتصح النذور لها السكنى والانتفاع مع وجود ثمة الناذر ام لا **اجاب** نعم يصح النذر المذكور وتصح النذور لها النفعه المنذوره بها ولا يبطل النذر بموت الناذر وليس للورثه مجال الاعتراض عليها مدة حياتها واسم علم **سئل** رضي الله تعالى عنه عما اشترى ثوبا صحيحا ثم قال للبائع على ان يجتني هذا الثمن او مثله اقبلك في المشتري فأت البائع هل يجب على المشتري اقالة الوارث لهذا النذر ام لا **اجاب** في فتاوى ابن زياد ما يقتضي بطلان النذر المذكور وان الوارث لا يستحق المطالبه بالاقله المنذوره وانما يجانم **سئل** رضي الله تعالى عنه بما الفظ ما قولكم رضي الله عنه في قول الاسعادي في الزكوة عند قول الارشاد وما جعل نذرا واضحه الدال على انه لو قال لوسفي اسمي رضي الله عنه هذا المال صدقة فقول الارشاد وما جعل نذرا واضحه **سئل** رضي الله تعالى عنه بما الفظ ما قولكم رضي الله عنه في قوله ملكه عنه ويمتنع تصرفه فيه اذ حصل الشفاه الا ما في قوله من غير محض او يعم الوقف والباع من ثا **اجاب** هذه المسئلة مما تهم به البلوى في النوازل ورواها المتخلص من ورطتها من امتناع التصرف في البيع هل هو عيب التلفظ بصيغة النذر او بعد احضار مثل العوض اما اصل الصيغة فقد اختلف فيها فن المتأخرين من اطلق البطلان واطال في البيان ومنهم من اطلق الصيغة ومنهم من فضل وهو الاقرب فقال ما حاصل ان ندمته الاقالة لندم البائع او كان المشتري يجب احضار مثل عوضه انفق النذر وتعين الوقايع نذر بعد الاول القام قربه والثاني تعليق بمخرج فيه ولا كان الجاهل في حق المشتري بين الوقايع وكفارة اليقين على العقد ثم ما ينبغي التنبه له ان يكون صدور النذر المذكور بعد لزوم العقد فان وقع قبل لزوم في ذم خيار او شرط لم يقع وانصد البيع لما هو مقر في المذهب من ان الشرط المفسد الواقع في زمن الخيار كالواقع في صل العقد فيفسد البيع على ذلك العلامة ابن زياد في فتاويه وهو كما قال داما امتناع التصرف في العين التي نذرت الاقالة فيها حيث كان النذر نذرا تبرر فان كان بعد احضار العوض فلا كلام فيه وان كان قبل فهو محل التوقف والتامل لاختلاف عباراتهم في قضية كلام الاحكام الذي اشار اليه السائل امتناع التصرف فيه اذ نص عبارته وما في النذر اذ لم يحصل الشفاه الا بعد الحول فلا بد وان حال الحول والماله الملك فعلق النذر بعينه يمنع التصرف فيها فصرح بان النذر المعلق يمنع من التصرف في العين المنذوره قبل وجود المعلق عليه ووقع في التحفة لشيخ الاسلام ابن حجر ما نصه وينفذ معلقا في نحو اذ مرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم ولم التصرف هنا قبل حصول المعلق عليه لضعف النذر حتى انتهى وقضية جواز التصرف هنا قبل احضار مثل العوض لان نذر معلق ووقع في فتاوى العلامة المشار اليه عين هذا السؤال المتكلم عليه ونظيره فاجاب بما يؤخذ منه جواز التصرف وان لم يصح به كما سخط به علما وصورة **سئل** رضي الله تعالى عنه عن ما في الاسعادي في باب الزكوة عند قول الارشاد وما جعل نذرا واضحه عما يدل على انه لو قال ان شئني اسمي رضي الله عنه هذا المال صدقة لله ذال ملكه بهذا القول وامتنع تصرفه فيما عنيته للصدقة اذ حصل الشفاه هل يؤخذ منه عدم جواز تصرف المشتري الناذر بعد الاقايه الاقايه اذ ارد البائع مثل ثمنه ام لا **اجاب** بقوله ما افاده كلام الاسعادي من ذوال ملك المنذور المعين بالشفاه فيمنع تصرف الناذر فيه بعد الشفاه صحيح فقد صرحوا بان لو قال على ان تصدق بهذا المال او بهذه الدراهم تعين ذلك للصدقة ولو لم يقل له وذال ملكه عنها لمجرد قوله ذلك بخلاف ما لو نذر عتق عبد بعينه فانه وان تعين عتقه لكن لا يزول

ما في قوله بان ما في قوله من غير محض فيها ما في قوله من غير محض فيها ما في قوله من غير محض فيها

صريح العهدة



ملكه عنه لا يعتقه لان الملك فيه يتقبل بل ينفك عن الملك بالكلية وفيما يرتقل الى الساكنين وله الوالتف بحصول  
بدله بخلاف العبد لانه المستحق للعقوب وقد تلف واستحق ما ذكرنا بكونه ولو التزم بئذ او غير التصديق بدراهم  
ذمة ثم عين عنها دراهم لم يتعين ولحق بها كل ما لا يصلح للاضحية والعقوب وذلك لان تعين كل من نحو الدراهم  
وما في الذمة ضعيف فلم يوثق في ذوال الملك بخلاف ما لو التزم الضحية او عقبا ثم عين عن ذلك شاة او عبدا فانه  
يتعين كما لو عين ذلك ابتداء ذلك هذا ما يتعلق بما في الاسعاد واما ما اراد السائل بنفع اسرته ان ياخذ منه بقوله  
فهل يوجب ذمة الخ قام بظاهر من عبارته الذي اراده بذلك فليبين مراده حتى يعرف فان اراد ان المشتري نذر التصديق  
يعين المبيع ان شئ مريضه فشيء ثم اراد التقابل فيه هو والبائع هل يجوز ذلك قلنا نعم يجوز الاقالة ثم وان كان  
المبيع قد زال ملكه عنه بالشفاء كما لو تلف المبيع او تلف فاجوز بعد تلفه ويلزم البائع رد عين الثمن ان لم يكن له  
فرد بدله ويلزم المشتري رد بدل المبيع ولا تقاس الاقالة على امتناع التصرف فيه بعد الشفاء لانه ليس له ان يملكه  
بدله كما علمت من انها اذا وقعت بعد الشفاء يصح وفادتها رجوع البائع عليه بدله من مثل اوقية وان اراد ان  
المشتري الناذر ما مر ان يتصرف فيه قبل الشفاء هل يجوز له ذلك قلنا هذا السؤال لا يتقيد بالمشتري وانما يجز  
في اصل المسئلة فيقال من نذر التصديق بعين مال ان شئ مريضه هل له ان يتصرف قبل الشفاء لانه الى ان لم يزل  
ملكه او ليس له التصرف فيه يتعلق حق النذر بعينه والذي هو هو البائع حيث قالوا ان يتعلق النذر بعينه  
يمنع من التصرف فيه وان اراد تميز ذلك فليبين وعبارته على قلاقلها التامة لا يمكن ان يتخيل فيها غير ما ذكرنا في  
استفاد من قوله في الشق الاول وان كان المبيع قد زال ملكه عنه بالشفاء جواز التصرف في العين المند وبقوله الاقالة  
والظاهر ان هذا هو مراد السائل المذكور مسؤاله اعني هل يجوز التصرف فيها بعد صدور نذر التقابل او يمنع كما دل عليه عبارة  
الاسعاد وان كانت عبارة قاصرة عن مراده فلو صح ببقية عبارة الاسعاد او قال الخ اوفي بالمقصود ان العلامة المشار اليه  
صح في بيان الشق الثاني بغير عبارة الاسعاد التي يتخيل انه يوجب ذمة مانع تصرف الناذر للاقالة في العين المشتراة وعلى تقدير  
الجمع بين المقالتين فيحتاج الى الفرق بين الصورتين ويمكن ان يقال ان تجوز التصرف لناذر التصديق ان شئ مريضه قبل  
الشفاء يلغى حكم النذر بالكلية اذ لا بدل يرجع اليه لوجود التصرف بخلاف تجوز نذر الاقالة لا يلغى حكمه لانه الاقالة  
المنذورة وتعلمها بالبدل كما افاده في بيان الشق الاول وهو امر مقرر في محله لان نذر فيه نعم يبقى النظر في الجمع بين ما افاده  
كلام الاسعاد في مسئلة الناذر التصديق ان شئ مريضه وبين ما تقدم نقله عن التحفة من جواز التصرف في النذر  
العلق لضعفه يعني بالتعليق بخلاف النذر المنجز اذا تعاقب بالعين ووقع ايضا في فتاوى المجال محمد بن ابي بكر الاخر  
تليد العلامة ابن حجر المتقدم ذكره ما ملخصه **مسئلة** اشترى شخص اخر دارا ولزم البيع ثم انه نذر ان ياتاه بمثل الثمن  
ناد ما وظن منه الاقالة ان يقبله فهل للناذر التصرف في الدار المذكورة ببيع او بغير سواء وقع قبل طلب الاقالة او بعده  
**اجاب** نعم انه تعالى به بقوله ان صح النذر ولزم الوفاء به عينا لكونه تعهدا فاما ان يبيعها قبل طلب الاقالة المنذورة  
او بعده فانها قبل الطلب او بعده ولم يكن البائع ناد ما بان اعترف بذلك اودت القرينة للحالة كحكمة المبيع  
بالنسبة الى الثمن المقبوض فالبائع صحيح لا يستجاء ما يعتق فيه ولا يقع فيه احتمالا ليجب البائع ناد ما طالبا للاقالة كما لو  
قال ان شئ مريضه فله على ان اعتق هذا العبد فباعه قبل شفاء المريض ثم لو جاز بعده ذلك لم يبطل سبق تعليق حق

تفاهم

المشتري

المشتري نعم لو فرض عوده الى ملكه ثم جاء البائع طالبا للاقالة ناد ما لزمته فيما يظهر لتمكنه من الوفاء بالنذر فان  
باعه بعد طلب البائع الاقالة المنذورة لم يبيع لانه بالطلب المذكور تعين الوفاء بالاقالة الملزمة وان لم يلزم الوفاء  
بالاقالة عينها بل اياها او بالتكثير لكون النذر لاجلها فيقبل الطلب وبعده وقد اخذنا كحكمة صحة وكذا بعده قبل ان  
يختار شيئا فيما يظهر علما باصل بقاء الملك وسلطنة التصرف حتى يتحقق خلاصته في التصرف بجواز التصرف في العين  
المذكور قبل طلب الاقالة وفيه الاشارة الى انه لا فرق بين البيع وغيره كما فرض في السؤال وصرح بما يقتضيه هذا  
النعم العلامة ابن زياد في فتاويه فقال ببيع او وقف اذ انقروا ما ذكرنا فائدة للبائع في هذا النذر بالنسبة  
للوثوق بعود عين مبيعه اليه وان قلنا بان فائدة الاقالة ترجع الى البدل لانه قد يكون له عرض في خصوص عين البيع  
فلا يملكه بعد محتاج الى مراجعة ومن زيد تامل واعيان في النظر فان ظفر يتقبل بغيره عليه صرح بمنع التصرف قبل طلب  
الاقالة في تلك الاقالة فيمنع التخيير للعامة عن صورة هذه المعاملة فانهم لو انهم يتوجهون امتناع التصرف لم يحصل  
منهم اقدام على ذلك فليقتضيه له وليقتضيه على كل متبذر حريص على النسخ لعباده عز وجل واسعدنا وتعالى اعلم **مسئلة**  
رضي الله تعالى عنه عن ما اذا باع شخص ارضا من اخر ثم بعد تمام البيع ولزمه قال البائع للمشتري نذرت عليك  
بما يستحق عليك بوجه الشرع في صالح املاكي الشئ بالشئ والذراع بالذراع فهل يصح هذا النذر وهل هذه الصيغة  
صيغة تجزير لا تعليل لعدم وجود حرف من حروفها ويلزم الناذر المنذوره بما ذكرنا في التحفة في قوله نذرت  
بمثل نصيب ابنه وقوله نذرت بما سيحدث من ثمة وغير ذلك مما ذكر في التحفة مما يعطى ان هذا النذر ويكون ذلك غير معلق  
بالاستحقاق المذكور للبائع المبطل للنذر اذ ليس هذه الصيغة اداة تعليل بحرف من حروفه بخلاف مسئلة الغزالي  
الصريح بالبطلان فيها فان مسئلة الغزالي ان جرح المبيع مستحقا فنذرت عليك بكذا ففيها تعليل على الاستحقاق  
المذكور للبائع فيبطل النذر لوجود حرف التعليل فيها وهو ان وعدمه في مسئلة المسؤل عنها فحققت النازر انما تجزير  
فان قلتم انها مثل مسئلة الغزالي فاف من صورة التعليق الموجودة فيها ببنوا ذلك واوضحوا ايضا حاشا في البطلان والفتا  
جراكم ام جرحا **اجاب** الصيغة المذكورة صيغة تعليل في المعنى وان لم يكن شئ فيها من ادوات التعليق الخفية ولذلك  
نظاير كثيرة مسطورة في كتب الفقه لا سيما في كتاب الخلع على اتفاق في البعض اختلاف في البعض ومن ذلك  
قول القائل طلاقك بصفة براءتك فقد ذهب طاعتنا بغيره من المحققين الى انه في قوة قوله ان صح براءتك فانت طالق فان  
صح وقوعه والا فلا وغير ذلك مما يحصل التطويل بايراد ولا يرتاب نصف ان قابل هذا اللفظ انما يريد ايقاع النذر بما  
ذكر عند ظهور الاستحقاق وعلى تقديره واما ما اشار اليه السائل كثر ما فوايده من المنقول عن التحفة فليس فيه شائبة من تعليل  
اصل ايقاع النذر بل هو جازم فيه بايقاعه في الحال غاية الامر انه في المسئلة الاولى يتوقف معرفة النذر المنذور على  
امر متقبل وفي الثانية لو وقع النذر بعد عدم وقد نذر في النذر انه يقتضيه بالاعتقاد في غير من انواع الغرور اعلم **مسئلة**  
رضي الله عنه هل يصح نذر الرجل الاجنبي بقصد حرمان ورثته او لايصح وهل فيه خلاف وهل يصح نذر الاب لاجنبيه او لايصح  
ماله او كلفه بقصد ايشارة وتخصيصه وحرمان الباقيين او لا لان النذر شرطه القرينة ومعلوم انه يكره ايشارة بعض الاولاد قبل  
بحر ورجح العلامة ابن زياد البطلان فيه وفي الوقف والحالة هذه وهل يجزى الاجابة على من دعي الشهادة بخلافه او لا فيها  
او في مثلها في مسائل الخلاف اوليها **اجاب** اما المسئلة الاولى فيجوزها لو خذ من افتاء

لاح



الفقير وجيب الدين عبد الرحمن بن زياد في نظير الحادثة المسئول عنها وصورة في النذر لاجنبى بقصد حرمان الوارث هل  
يصح اولاد فان قلتم يصح فالفرق بينه وبين المذنب بعض الاولاد حيث قلتم بعدم صحته وهل النذر لبعض الاولاد غير صحيح  
او يفصل بين قصد المساواة بينهم وعدمه وهل صورة الاطلاق كقصد المساواة فان قلتم لا يصح في صورته قصد  
الحرمان فذلك لا يطعن عليه الا من جهته وهو لا يقبل قوله في لفظه وقع تصرف صحيح صدر منه وقد رأت فتوى للقائه  
العلامة الطيبي الناصري صورته امره نذرت على اولادها بما تملكه نذرت بشرطه في حال عقلها ونفوذ تصرفها مع  
وجود والدها والحال ثم اقامت مدة ومات فادعى والدها انها ارادت بهذا النذر الفرار عن ميراثه قبل تسمع الدعوى  
ام لا وهل النذر والحالة هذه مكره لوجود نكاح والدها حتى يحكم بطلان الام لا اجاب نعم يصح النذر والحالة هذه  
اذا صدر منها في حال صحته قبل مرض موتها ولا تسمع الدعوى ولا كراهة في ذلك وانما الكراهة في تخصيص بعض الاولاد  
بعض ائمتهم جوابه رحمه الله تعالى ورايت في فتوى الفقير العلامة محمد بن عمر باقضاء ما لفظه اما النذر لاجنبى بقصد حرمان  
الورثة فانه لا يصح لكن لا يكاد يعرف ارادة الحرمان اذا صلح اللفظ كما قاله الفقير احمد بن محمد الا شخروقتضاه اذا  
الحرمان عدم صحة النذر وقد تعرف نية الحرمان اما باقرار المذنب عليه واما باليمين من الورثة بعد نكول المذنب عليه كما  
في نظائرها ومن اجاب بجهة النذر فيما اذا قصد بنذره الحرمان فمخول على عدم ثبوته اما اذا ثبت بطريق شرعي فالوجه  
عدم صحة النذر وان علم انه جواه رحمه الله تعالى وفي فتاوى الفقير العلامة ابو العباس الطيبي دوى ما لفظه مسئلة  
نذرت امرأة على اولاد بناتها بملكها ولها بنات صلب واخوات فمهل يصح النذر ام لا اجاب بما لفظه الذي ظهره  
المرأة ان قصده حرمان الورثة من الارث لم يصح النذر ويعرف ذلك بالقران فان القران تقام في الشرع الشرع  
مقام النطق في بعض الاحكام وهذا منها وقد قال جمع من علماءنا كاشع عز الدين بن عبد السلام وغيره ان الشرع مبنى على  
دفع المفاسد وجلب المصالح ولا شك ان النذر لاجنبى يصح النذر لادى ذلك الى منع كثير من الورثة من ميراثهم بحال  
وتعالى على اعطائه ولا يقال هذا لانه لا يملكها لانها لم تنذر لاحد من الورثة لانا نقول النذر لاولاد النذر دليل على  
التخصيص اذا لاولاد غالبا لا يستأثرون على ائمتهم وللوسائل حكم المقاصد ولان النذر شرط القربة والقرابة في منع  
الورثة وفي هذه ادر مفسدة الحرمان وقد قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم شحومهم المستعملوها وباعوها  
ومعنى جلوهها بالجيم اذا بواها اي جعلوا ذلك ذريعة الى جواز الانتفاع فدل على ان الذرايع قد تحتم وان امانتها  
الشافي رضي الله عنه كان لا يقول بقطع الذرايع في كثير من المسائل فقد قاله اصحابه بقطعها في مسائل كثيرة منها عدم  
وطئ الراعي الامة الموهنة قالوا لو كانت صغيرة لا تجل ولا يخشى نقصان الرقيقة وعللوا ذلك بحجم الذريرة فدل  
على انهم يقولون بذلك في بعض الاحكام لعنى يحتمل ان علم بالقران انها لم تقصد الحرمان من النذر قطعا والله اعلم  
فالمسئول بيان المعتمد انما بكم الله اجاب رضي الله عنه بقوله اعلم انه لا يثبت كك المعتمد من هذه الاجوبة المذكورة  
ما لم يبين حقيقة الحاصل من المنقول في ذلك وهما ان شاء الله تعالى اكشف لك قناع التحقيق فيها بمعرفة الله تعالى  
وتوفيقه فاقول اعلم ان من فضل عن كفايته وكفايته من تلزمه نفقته وعن وقايدته الحال شي وهو يصير على الاضافة  
له التصديق بجميع الفاضل والا فلا وهو الاصح عند الشيخين وغيرهما فليحمل الاخبار المختلفة الظاهر فيها على كبر رضى  
الله عنه وتصدق بجميع ما رواه الترمذي ووجهه رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل البيضة من ذهب فقال

في

بتحقيق مع

في صدقة وما امكك غيرها فاعرض عنه الى ان اعاد القول عليه ثلاث مواعيد ثم اخذها ورواه بها بنية لواضا بته  
لا وجعته ثم قال يا اي احدكم بما يملكه فيقول هذه صدقة ثم يتعدى تكف وجوه الناس خيرا الصدقة ما كانت من ثمن  
رواه ابو داود والحاكم وجبر كعب بن مالك في الصحيح امكك عليك بعض مالك فهو خير لك حين قال النبي صلى الله عليه وسلم  
انخلع من مالي صدقة وليس كلام الاصحاب ايماء الى امتنع كون المصدق لا ورثة له وان من له ورثة تمنع عليه التصديق بما  
ذكر في حال صحة مراعاة لارثهم ولما قاله في الروضة ان كلمت فلا ما فعلت كذا في صدقة فالله في الذي قطع به المهر  
ونفى عليه الشافي رضي الله عنه انه بمنزلة قوله فعلى ان التصديق بجميع ما في طريق الوفا وان يتصدق بجميع امواله قال السيد  
السمرقندي في حاشيته قضية قوله وطريق الوفاة ان لزوم التصديق بجميع في نذر التبريد وفي القوت لا ذرعي ولو نذر  
عظما او مجازاة التصديق بجميع امواله لزمه ذلك حتى ثاب بدنه كذا اطلقه كثير من وحكي الماوردي في اخر الامان فيما ليس  
معه من حرمين احدهما يتصدق به لانه من ماله والثاني لا يجوز له التصديق به لاستثنائه في الشرع في حقوق الله تعالى  
فخرج من عموم نذره واعلم ان اطلاقهم هنا يقتضي ان لا فرق بين من عليه دين لا يرجوه وفاء اوله من تلزمه نفقته وهو  
محتاج الى صرف ماله في الدين والنفقة وقد حكى النووي في اخر صدقة الطلوع ان الاصحاب يحرمون الصدقة بما يحتاج اليه الفقير  
من تلزمه نفقته والدين لا يرجوه وفاء اوله من تلزمه نفقته وهو  
وفي الخادم هنا اخذ من التوسط ان الاشبه تخصيصها هنا بغيرها ذكر فانه يحرم التصديق بما يحتاج اليه المذنب ولا  
يتعدى نذره بذلك لانه معصية فتعطين لما فيه قال السيد السمرقندي وعندى في نظر اخر وهو ان اذا قلنا بالحرمان فمهل يملك  
ذلك المصدق عليه قال ابن الرفعة يشبه ان يكون على الوجهين فيما اذا وهب الماله الذي يحتاج اليه بعد دخول الوقت انتهى  
وفي نظر لان حق الغرماة وحق عيال لم يتعلق بعين ماله في هذه الحالة والام لا يتوقف عدم صحة هبة ونحوها على  
الحجر عليه كما هو قضية كلامهم في المنع بخلاف الماله بعد دخول الوقت يتعلق بحق طهارته بعينه ويحرم الصدقة ليس  
راجعا الى حقيقة بل لا مخرج وهو تقديمها على ما اشتغل به ذمة من واجبه في الحال فلا يقتضي ذلك عدم صحة  
نذره انتهى كلام السيد السمرقندي قلت وفيه محالة لصحة النذر بجميع ماله لمن عليه دين لا يرجوه وفاء اوله من تلزمه  
نفقته ويملكه المذنب وله وان كان النذر حرما والظاهر من المعين كما قال شيخنا الحجة العلامة الكمال الرادعي عدم انعقاده  
في القدر الذي يحتاج اليه لما ذكره اقيمت مرارا وانت اذا علمت ذلك واعطيت حق التامل والانصاف علمت انهم  
لم ينظروا الى حرمان ورثته ولم يجعلوا وجود ورثته كمن عليه دين اوله من تلزمه نفقته اذا يتعلق للورثة خلا بخلاف  
الدين والنفقة لان الحرمان موهوم عند التامل فلا يقدح في الانعقاد وسياتي كلامي في ذلك من كلام الولي ابو زرعة  
اذا علمت ذلك وان الحاصل من كلامهم انما هو النظر الى الدين والنفقة المذكورين لتعلقها بالمال وانما لا ينظر الى الحرمان  
فليس بيق الا قصد الحرمان هل هو موثر ام لا ويعرف ذلك مما نوردته عن الولي ابو زرعة فانه قال في فتاويه في صحة اقرار  
المرضي مرض الموت قولان للشافعي رضي الله عنه اصحها الصحة قال ولا يقدح في صحة اقراره قيام بيته بان المرفق قد اقر  
ضرب وارثه وحرمانه لان مثل هذه الشهادة لا تسمع اذ لا يسبيل للشهيد الى ذلك وحاصل كلام هذه البيعة ان الشهادة  
ينفي الدين المذكور والشهادة على النفي في مثل هذا لا تسمع فاذا جزم بالاقرار على نفسه فكيف الطريق الى ان  
ينفي غيره ذلك بل لو صح بعد اقراره بذلك وقال لم يكن اقرارى عن حقيقة وليس لوارثي الذي اقررت له عندى



شيء وما قصدت بهذا الاقرار بالانفع وحرم ان يبقية الورثة لم يقبل ذلك منه فان اقراده المتقدم صحيح لازم وقد يفتون به  
حق المقر له فلا يقدر المقر على ابطاله الا ان يصدق المقر على ذلك ثم يرفع الاقرار المذكور لان الحق له لا يغيره وقد  
ظهر بذلك انه ليس حاكم شافعي وغيره الاصفاء الى هذه البيعة والعمل بها وليس لها فائدة انتهى قلت اما حكمه بطلان  
الاقرار بتصدق المقر على قصد الحرمان فلا الاقرار باضرار الانشاء فهو كما لو قال بعد الاقرار كذبت في اقرارى  
وصدق المقر على ان كاذب ولا شك في عدم صحته ولا ياتي ذلك في النذر لان انشاءه اقل من الاقرار على ان الزمان  
في النذر غير محقق بل هو موهوم فقد يموت الورثة قبل مورثهم وقد يمتنع المال فقصد الحرمان غير مستند الى اصل بخلاف وجود  
الدين ومن تلزم كفايته فالذي يعتقد من الاجوبة المذكورة جواب القاضي في المطبق وهو الذي تقتضيه القواعد  
الفقهية كما قرناه والمعمدان النذر لبعض الاولاد من غير مسوغ لذلك غير صحيح الا بقصد المساواة او اطلاق  
فانه لا يصح وللبعض ابقاء الصحة في صورة الاطلاق وقد ثبت علم في بعض اجوبتي واسم علم انتهى ما اجاب به  
العلامة ابن زياد في المسئلة المذكورة وفيه اسم بيان لاستيفاء اختلاف المتأخرين فيها واما المسئلة الثانية  
فقد اشار الى الراجح عندها في اخر المسئلة المذكورة آتفا وفي بعض اجوبته المفصلة فيها بخصوصها كما سطر بشاره  
ما صورته مسئلة في امرأة لها ولدان وكل ولد من زوج ونذرت على احدهما شي هل يصح ام لا اجاب بصحة  
اعلم ان جواب هذا السؤال يحتاج الى مقدمة يبنى عليها وهي انه يندب للشخص العدل في عطية الاولاد فان فضل  
كرهه شديدة وهو الذي اوردته كثير من اولادهم وفي تنقيح الوسيط للامام محيى الدين النووي رحمه الله  
انه الصواب ان قول الوسيط كان تاركا للاجوبة فاقصه والصواب ما قاله الاصحاب فان الحديث مصرح بشدة  
كرهه انتهى ما في التنقيح ونقل ابن الرفعة عن النبي ما يوافق الغزالي اي في الوسيط وصرح ابن حبان من امتثالي  
بعد الجواز واظن فيه وهو معدود لظواهر قصة النبي ابن بشر رضي الله تعالى عنه مع ابنه وحفيده الصحيح ان اباه بخلاف  
فقلت اسم لا رضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلق به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهد على هذا فقفا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل اولادك خلة مثل هذا قال لا قال اتقوا الله واعلموا بين اولادكم فرجع فذلت  
الصدقة وفي لفظ قال لا تشهد في اذاني لا تشهد على جود وفي رواية فاشهد على هذا يعني وقال الديلمي رحمه الله  
ويقولنا قال مالك وابو حنيفة واكثر العلماء وقال احمد وابن حبان يجب العدل بين الاولاد في العطية الا اذا انقضت  
احدهم بما يبيع التفضيل كحاجة وزمانة او كثرة عيلة او اشتغال بعلم ونحوه وقال ابن دقيق العيد اختلف  
الفقهاء في التفضيل هل هو حرام او مكروه فذهب بعضهم الى انه حرام لتسوية جوارحه او امره بالرجوع فيه لاسيما اذا  
اخذنا بظاهر الحديث انه كان صدقة وان الصدقة على الولد لا يجوز الرجوع عنها وان الرجوع على القول به يقتضي  
وقعت على غير الموقع الشرعي حتى انقضت بعد لزومها ومذهب الشافعي ومالك هذا التفضيل مكروه لا غير وربما استدلال  
الشافعي على ذلك بالرواية التي فيها الشاهد على هذا يعني فانها تقتضي ابا حنة اشهاد الخو لا اتباع الشهادة لا على اقرار  
ويكون امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة على سبيل التنويه ليس هذا بالقوي عندنا لان الصيغة وان كان ظاهرها  
الاذن الا انها مشعرة بالتشديد من ذلك الفعل حيث امتنع الرسول صلى الله عليه وسلم من المباشرة لهذه الشهادة  
معللا بانها جورد فخرج الصيغة عن ظاهرها اذ في هذه القرينة وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التنازل

المساواة بخلاف ما اذا قصد عدم مع

وما استدله به النفع ايضا قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله فانه يؤذن بان خلاف التسوية ليس بقوي اسم وان التسوية  
قوي انتهى قال في الحاشية بعد ايراد الخلاف السابق ولا ينبغي قصر هذه على الهبة بل سائر التملك كذلك كما لو فسخ  
وغيره ولا يخفى هذا في الاصول بل تفضيل الام على الاب والى من التسوية وفي الحديث ما يقتضي ان لها ثلثي البر انتهى  
اذ اختلف ذلك ظهر لك ان النذر المذكور لا يصح لاستفاة القرينة فيه وكونه ليس بقوي اسم كما اشعر به الحديث السابق  
ولا شعارة بالتشديد عن ذلك الفعل حيث امتنع صلى الله عليه وسلم من المباشرة لهذه الشهادة معللا بانها جورد  
انفي بطلان هذا النذر العلامة الفقيه وتلميذه العلامة الكمال الرزاد والعلامة الخليل محمد بن حسين القمط وشيخنا  
الشيخ بالكرى الطنبغاوي وغيرهم وهو الراجح المقتضى به هذا اذ لم يكن في النذر له ما يوجب تفضيله كما قد مرنا عن  
الشيخ وقال القاضي بدر الدين بن قاضي شربه في فتاويه لما سئل عن النذر لبعض الاولاد دون بعض بالفظم اقول على  
نقله مسئلة فان كانت الصيغة له عز وجل على ان اتصدق على ولدي فلان وكان الولد فقيرا دون اخوته ولا يخفى  
عليه وهو شاهد للتفضيل المتقدم عن الديلمي وقد اختلفت بصحة النذر المذكور في السؤال جماعة منهم العلامة نجم  
الدين يوسف بن يوسف المقرئ الجابري والفقهاء عبد الله بن احمد باخرمة واقضاه كلام السيد محمد في فتاويه والراجح  
المعمدان المقتضى به ما قد مرنا وهو بطلان النذر المذكور واسم علم ثم دلت فتوى لا في قضائه فيها نسبة المقر بطلان  
النذر ففعل فتواه اختلفت واسم علم اقول اعلم انه في فتاوى الوجبة العلامة ابن زياد وفي التحفة للعلامة شهاب  
الدين بن حجر الراسبي التبرع بصحة النذر في المسئلة المذكورة وايده بما عرضنا عن تفسيره لشبهة الكتاب المذكور مع  
خشية التطويل وكذا راجح صحة ايضا في فتاويه ونصها **مسئلة** هل يصح النذر على بعض الاولاد دون بعض واذا اراد  
النذر على جميعهم فنذر الاول ثم الثاني الى اخرهم ما حكمه **اجاب** اختلف المتأخرون من اهل اليمن في النذر على بعض  
الاولاد فقال جماعة منهم كالغني وتلميذه الرزاد والجلال محمد بن حسين القمط واقضاه كلام البدر بن شربه ان باطل  
لان شرط النذر القرينة ولا قرينة في ذلك وهو مكروه كما صوبه النووي في تنقيح الوسيط قال فقول الوسيط كان تاركا  
للأجوبة عبارة ناقصة والصواب ما قاله الاصحاب فان الحديث مصرح بشدة كراهته بل صرح ابن حبان في صحيحه بغير  
جواز واطن في الخبر الصحيحين ان ابا النعمان بن بشر رضي الله عنه نحل شيئا دون اخوته فطلب من النبي صلى الله عليه وسلم  
الاشهاد على ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تشهد في اذاني لا تشهد على جود والحرمة مذهب احمد وقال اكثر  
العلماء كراهته فحسب لقوله صلى الله عليه وسلم فاشهد على هذا يعني ولو كان محرما لم ياذن في شهادة غيره صلى الله عليه وسلم  
ولم والجود المبطل والمكروه ما يل عن سنن الاستقامة فلا دليل على الحرمة في الحديث وقال آخرون يصح النذر منهم الشيخ  
يوسف المقرئ والشيخ عبد الله بن احمد باخرمة وهذا هو الذي يجه ترحيحه لانه الذي لعلمه كلامهم في باب النذر ان مرادهم  
بتولاهم لا ينفق نذر المكروه لذاته بخلاف المكروه لعني خارج عن ذاته بان تكون ذاتة قرينة وانما اقرن بها اخرجها  
عنها صيرها مكروها فهذا ينفق نذره كما صرحوا به في مسائل منها صوم الدهر فقد اطلق في الروضة انفقاد نذره مع انه  
قدم في باب الصوم كراهته في بعض الصور وابلغ من ذلك قوله في شرح المذهب لاختلاف في انفقاد نذره ولزوم الوفاء  
به وكلام الرازي صحيح في صحة نذره وان قلنا بتوقفه على كراهته وعبارته اذ ان نذر صوم الدهر انفقاد نذره وقد ذكر في  
باب الصيام ان منهم من اطلق القول بكراهته ولا يبعد ان يتوقف على ذلك المعتمد في صحة لان النذر تقرب والمكروه

المذكور

لمع

بكرهه على توقف فيه



لا يتقرب به والمذهب اعتقاده فتأمل قوله والمذهب اعتقاده بعد ذكره التوقف وعلمه فقد اجاب المحقق في شرح  
الوردشاد عن ذلك بكلام حسن فقال فان قلت فهل لتوفيق بينهما في الروضة والمجموع والشرح هنا من الاعتقاد  
وبينها ذكر في صوم المنطوق من كراهته مطلقا وعلى التفصيل وجهه لا قلت يمكن ان يقال في وجه التوفيق ان ما ذكره هنا  
لاجل ان الصوم في نفسه قربة وطاعة فصح التزامه بالنذر وجب الوفاء به مطلقا من غير تفصيل وما ذكره هناك من  
الكراهة ليس اجبا الى الصوم من حيث ذاته بل باعتبار ما يعرض له من خوف الضرر والغت فالكراهة هي التقويت  
والتعرض للضرر لا نفس الصوم ويؤيد ما ذكرته ان البغوى صرح بالكراهة وباعتقاد النذر في حق قوله المطلب ان كلام  
التبيين صريح في عدم الصحة لانه قال لا يصح النذر الا في قربة غير طاهرة ومثل عبادته في ذلك عبارة عماوى النذر والتم  
قربة انتهى فتأمل مجده صريح في صحة النذر في سبيلها فان اعطى بعض الاولاد صدقة وهي من حيث ذاتها قربة وانما  
كرهت في هذا الفرد الخاص لما يترتب عليها من تخصيص المودى للعقود وحج والصدقة والصوم قربتان في ذاتها  
وقد يعرض لهما ما يصحها كرهين لا يخرجها عنهما فاذا قالوا بان اعتقاد النذر بصوم الدهر وان قلنا بكراهته فليقل  
بان اعتقاد النذر في صورته وان نظرنا الى الكراهة لما علمت وبما تقرّر يندفع ميل الاذرى للاخذ بقضية توقف الراض  
ونتيجة من جمع البغوى بين القول بالكراهة واعتقاد النذر وان تبعه غيره على ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك  
شرح العباب وبينت رد ما وقع للزكشى وغيره هنا وما يؤيد ما قلته بل هو اوضح في المراد مما سبق تصريحهم  
بان اعتقاد نذر صوم الدهر من المرأة المزوجة بغير اذن زوجها ومن الرقيق بغير اذن سيده ولم ينظر الى الحرمة  
الصوم عليها بغير اذن الزوج والسيد فاذا كانت الحرمة العارضة للعبادة غير مانعة من اعتقاد نذرها قالوا ان  
تكون الكراهة العارضة لها غير مانعة من اعتقادها فافصح ما ذكره من اعتقاد صوم الدهر وما ذكرناه من  
اعتقاد نذرها اعطاه بعض الاولاد واصح مما قلنا في نذر صوم الدهر مع كراهته تصريح الشيخين بصحة نذر يوم الجمعة  
مع كراهته فانها ما غيرهما صوابا لانه لو نسي اليوم المعين من الاسبوع صام الجمعة وعلموه بان اخر الاسبوع فان  
كان اليوم المعين غير ذوقضا وان كان هو المعين فهو اذ كفوا لم فهو اذ اصبح في صحة نذره واذا صح نذره  
كراهته لانها لم يخرجها عن ذات الصوم وهو الاضغاف عما فيه من الوظائف الدينية فكذلك يصح نذر اعطاء بعض  
الاولاد مع كراهته واذا تأملت ما ذكرته من كلامهم في هذا اظهر لك ان ما مر من الاذرى وغيره من النزاع في اعتقاد  
نذر يوم الجمعة مع كراهته وكذلك ظهر لك ايضا ان من قال في نذر اعطاء بعض الاولاد بطلان عقلة عما قالوه  
صوم الدهر وصوم الجمعة ونظر الى مجرد قولهم لا يصح نذر المكروه فتأمل ذلك ولا تغتر بخلافه ومحل الخلاف في اذا  
لم يكن للنذر اعطائه من الاولاد صفة تميزه كفقرو صلاح واشتغال بعلم ولا اعتقد النذر اعتقاد الكراهة فيه  
ح وعلى ما رجحه فلا فرق اذا اراد النذر بحميم بين ان يندرك لكل معا او واحدا بعد واحد انتهى ما في الفتاوى المشار  
اليها وقولها وما يؤيد ما قلناه بل هو اوضح في المراد مما سبق تصريحهم بان اعتقاد صوم الدهر من المرأة المزوجة والعبد  
تعبية العلامة المحقق بن قاسم المصطفى بقوله لك ان تمنع المتأيد بما ذكر بان نذر المرأة والعبد ليس نذر الحرم  
لان الصوم منها يقع جائزا اذن الزوج والسيد واطلاقهما النذر لا يقتضى ان النذر للحالة المحترمة وانما يقع التأييد  
لوصح نذرها مع ما ذكر مع تقييدها بكون الصوم بغير اذن والكلام في ذلك فليتأمل هو قولنا اظهر لك ان ما مر من الاذرى

وغيره

وغيره من النزاع في اعتقاد نذر صوم الدهر اذا قلنا بكراهته غفلة عن كلامهم التي تعبها المحقق المشار اليه بقوله  
لك ان تمنع كونه غفلة عن كلامهم بان للاذرى ان يقول ان صوم يوم الجمعة ليس كصوم غيرها مطلقا بل بغيره افراد  
ومجرد نذر صومه ليس نذر الصوم منفردا امكان ان ينضم اليه يوم قبله او يوم بعده وانما يريد ذلك على الاذرى وغيره  
ولوصح صوابا بان يعتقد نذر صوم منفردا بان يقيده صومه المنذور بكونه منفردا ولم يصح جواب ذلك انتهى ما قاله  
المحقق المشار اليه وما اختاره العلامة ابن حجر من تصحيح اعتقاد صوم الدهر مع كراهته خالفه في الحال الرسمى  
والفاضل للخطيب الشربيني وعبارته في شرح المنهاج تبيينه مسكت عن المكروه كصوم الدهر من خاف ضررا او غوت  
حق هل يعتقد او لا قال في المجموع يعتقد ويلزم الوفاء به بلا خلاف قال الزكشى وليس كما قال بل كلام المتو  
يتم عدم الاعتقاد واما الى الراجح فاعتقها لان النذر يتقرب به والمكروه لا يتقرب به وهذا هو المختار انتهى هذا  
ظاهر لان المباح لا يعتقد في المكروه بطريق الاولى انتهى كلام العلامة الشربيني فقد تعارض في سبيل النذر المذكور  
اعني النذر لاجنبى بقصد الحرمان وبعض الاولاد افتاء طائفتين متكافيتين او متقاربتين والمقول عليه نحو  
ذلك ما نص عليه الاصحاب وجمهورهم انه تعالى في اصل الروضة فرع اذا وجد مفتتين فاكتر هل يلزمه ان يجتهد  
فيما لم يعلم وجها قال ابن سريج نعم واختاره ابن كج والفتاوى لا لانه لا يسير عليه واصحابها عند الجمهور انه يجتهد  
فيما لم يشاء لان الاولين كانوا يسئلون علماء الصحابة رضي الله عنهم مع تفاوتهم في العلم والفضل ويجوز  
بقول من يسئلون من غير انكاد انتهى وفيها ايضا بعد اسطر ما نصه فرع لو اختلف عليه جواب مفتتين فان اوجبا الحق  
وتقليد الاعلم اعتدوا والا فاجبه اصحابنا يتخير ياخذ بقول ايها شاة والثاني ياخذ بالاعلظ والثالث بالاخف  
والرابع بقول من يثبت قوله على الاثر الخامس بقول من سألوا ولا وحكي وجهه سادس ان يسأل ثالثا ياخذ بقول من  
وافقه وهذا الذي صح من التخيير هو الذي صح الجمهور ونقله الحاملى في المجموع عن اكثر اصحابنا لان فرضه ان  
يقول عالما وقد فعل واسم اعلم انتهى كلام الروضة وفي بعض رسائل الفقيه العلامة الوجيه ابن زيار ما نصه واذا  
تعد من يصلح للتقليد بان وجد مفتتين فاكتر فالذي حرره السيد السمر ووجهه في كتابه العقد الفريد انه لا يجب  
تقليد الاعلم وانه يجوز تقليد المفضل مع علم الفاضل قال والذي يتضح لك من كلام الاصحاب ترجيح التخيير ومن  
استدلوا عليهم عليه بسؤال المفضل من الصحابة رضي الله عنهم مع وجود الفاضل ومما صرحوا بتصحيحه في نظره ذلك وهو  
العاجز في امر القبله اي لان الصحيح انه اذا اختلف عليه اثنان قل من شاء منها والاولى الاعلم ومما في شرح المذهب  
فمن اختلف عليه اجتهاد مجتهدين ان اظهر الاظهر من حيث المذهب جواز تقليد المفضل من المجتهدين مع اعتقاد  
غيره فاضلا انتهى فالخاصل ان ما تقرّر من التخيير مع انه المعتمد عند ائمة المذهب كما تقرّر لا يجد عنه في عصرنا  
بالنسبة اليها الى امثالنا من القاصرين عن رتبة الترجيح على انا ولو قلنا بالرجوع من وجوب البحث عن الاعلم  
لغير الوقوف عليه جديا بالنسبة لمن يروم التحلي بحلية الانصاف والتبصر عن اعطاء كاهل الاعتساف فان التمييز بين  
الحجيين المرشدين في غاية العسر فكيف بين المبشرين والجملة فالمعتمد وهو الاحوط الاورع ما تقرّر من التخيير هو الذي  
دفع عليه السلف الصالح المشهود لهم انهم حين القرون رضي الله تعالى عنهم واسم اعلم **سئل** رضي الله عنه عن امرأة نذرت



زيارة قبر صحابي في شهر معين فهل ينقذ نذرها أو لا قلتم بانقضاءه فهل يجوز ان تسافر لزيارته بلا عزم اذا  
امتنع على نفسه سواه كان بيننا وبين قبر الصحابي مسافة قصير **لا اجاب** يستنبط من مجموع كلام اصحابنا رحمهم الله  
تعالى في كتب الجنائز والمج والنذر استحباب الزيارة المذكورة وجوبها بالنذر وجواز خروج المرأة الناذرة لها  
بغير محرم حيث امتنعت لو كانت المسافة طويلة والله اعلم **سئل** رضي الله عنه عن شخص نذر التصديق بعين من امواله  
على الفقراء والمساكين فهل يجوز صرف ذلك الى احد من قريته صلى الله عليه وسلم ممن تحرم عليهم الزكاة حيث قلتم يسلك  
بالنذر مسلك واجب الشرع ايجبوا وان كان ثم نقلا فينبوه **اجاب** نص جماعة من المتأخرين على حرمة النذر عليهم  
ومعجزة الشهاب ابن حجر رحمه الله في التحفة وكالزكاة كل واجب كالنذر **اجاب** وجب الجاهل الرمي في شره بنحو ما عرفت  
ثم زاد ما نصه بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع على وجه احتمالين كما يوضح جميع ذلك في افتاء ابوالد  
رحمه الله تعالى بانه يحرم عليه الاضحية الواجبة والجزء الواجب من الضحية الطعوى انتهى وفي شرح الخطيب الشرنبلالي  
وكذا يحرم عليهم المال المنذور صدقة كما اعتمدت في مجموع قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات التي انتم هذا  
ما دينا للامة المذكورون والمسئلة ذات احتمال والنظر فيه مجال فان قول القائل بنا ان يرد عليه ما نصه الامام  
النووي رحمه الله تعالى في الروضة ان هذه من المسائل التي لا يطاق القول فيها بترجيح احد القولين وقول الآخر  
لعمري انما يتضح ان كانت الاشارة في الحديث المذكور لعموم الصدقات الواجبة وهو محل فاسلحوا ان تكون  
الاشارة الى الزكاة خاصة بقربية المقام او نحوه ثم يتردد النظر بناء على ما ذكره الامة المشار اليهم فيما لو نذر  
المذكورين او لشخص معين منهم فهل يصح النذر او لا ينقذ لم تر من تعرض لخصوص هذا التصور وان كان  
اطلاق المذكورين صادقا به وهذه المسئلة مما تقع به البلوى في سائر الاعصار والامصار ولم يحفظ عن  
من الامة نكروا في ذلك فيما نظن واستحجانه وتعالى اعلم وللشيخ ناصر الدين المعروف بان الطحان الشافعي في كتاب الاسماء  
الغرائب الشتم على فوايد البسمل حيث تكلم على الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ما نصه وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث  
الطبراني ولا غسل الايدي تاكيد للمنفق قبله اذ المراد بهما تحريم الزكاة على من لا يغسل صلى الله عليه وسلم بان لهم في  
خمس الخس ما يكفهم او يغنيهم ظاهري اثم اذا انقطع سهمهم منه فام يعطوه كما في هذا الزمان ان يحمل لهم لفعة  
العلة ولكن اطلاق المنقولة المناسب لتفريقهم عن اوساخ الناس اسماء الترحيم وله في المسئلة ما يشق العليل  
والله ليرزاق الجليل اعلم **سئل** رضي الله تعالى عنه عن امرأة ماتت وخلفت ذراعا واربعة اولاد ثم ماتت اثنتان من  
الاولاد بعد موت امها فحصل من الاب نذر للولدين الباقين وصيغة نذره نذرت عليكما بما جره الارث من  
امكما فهل يشمل النذر ما ورثه من زوجته وما ورثه من ابنيه لاجزائه بالارث اليه **لا اجاب** المسئلة محل تردد واختلاف  
والاقرب قصر النذر على فضته من الام فقط لانه حقيقة الاضافة واما ما جره الارث من الابن من طين الام  
فهو في حال جوارث له من طين الابن حقيقة وتسميته ح من طين الام مجاز باعتبار ما كان نعم ان ادعى الانسان  
النذور لهما اذ ارادة الاب الناذر له كان لها تخليف بقية الورثة على نفق العلم بالارادة لانه مما يحتمله اللفظ ولو  
بجواز ابيه اعلم **باب القضاء** **سئل** رضي الله عنه بما لفظه بينونا لما يجب على القاضي في احكام الصلوات  
**اجاب** فتح باب الكلام على هذا السؤال يودي الى ما يولد من غير حصول شيء يروى الغليل او يشق العليل فالذي

في حق من يريد التصديق للقضاء مع عدم التأهل له بذلك الوسخ والطاقة في شدة الجهد والرجال وتلقى العلم وتلقته  
من افواه الرجال ان كان ممن يؤمن بالله واليوم الآخر والى تشديد العقاب سريع الحساب صابر وليتدبر في قوله  
صلى الله عليه وسلم من تولى القضاء فقد ذبح بعين سكين وقوله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار  
وقيل الاول بمن عرف الحق وقضى به والاخرين بمن عرفه وجاروا من قضا على جهل بغوذه باسم من شرور انفسنا واهولنا  
من يهده الله فلا مضل له ومن يصلح فلا هادي له والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل** رضي الله تعالى عنه بما لفظه هل علم  
مولانا مع الله الانام بحجته وازال غياهب المشكلات بنور افادته بان احد من اهل المذهب منع سماع الدعوى بعد  
مضي نحو العشرين سنة او اكثر او اقل فان كان كذلك اصل فعله يعرف المملوك بنصه ومن هو القابل به وهل  
احد من المتأخرين اعتمده فان الحاجة داعية الى ذلك **اجاب** ما اشرتم اليه لم يعرف المملوك فيه على مسطور  
بجملة المذهب وانما هو في فروع المالكية على تفصيل مخصوص نعم يحظر بالبال قضية قولهم يجوز نقب قاضيين  
ببلد يخص كل منهما بطرف منها او زمان او نوع من الخصومات او طائفة انه لو منع مولى كما اشتهر في هذه المسئلة  
عن سماع الدعوى بعد مدة كذا لم يكن له سماعها اذ حاصل تخصيصه لا ينافي بفصل خصومات لم تبلغ ذلك التاريخ  
فهو من جملة ما صدقات المسئلة المذكورة وعلى هذا المحصر لا يرتاب فيه بعدو معان النظر الله اعلم بحقايق الاحوال  
**سئل** رضي الله تعالى عنه بما لفظه هل ما ذكره الناشر في ايضا حقه ونقل عنه في اداب القضاء وهو ما نصه ويرى  
ان ابن دقيق العيد كان ياكل الاشياء الطبية وينكح الحسان ويلبس الثياب الخشن فقيل له في ذلك فقال انما اكل  
الطيبات ليستقل الذهن لتحصيل الاعانة على العلم وانكح الحسان لغرض من النظر في غير المحارم لا سيما  
القضاة فان النساء تاتيهم كثير الحوايجهم واما اللبس فلاجل السوة والخشن منه كالرفع في ذلك وما ذكره  
مختصرا بفضل مع شرحه وهو ما نصه ويكره لباس الثياب الخشن لغير من شرع على ما قاله جمع لكن الذي اخذاره  
في المجموع انه خلاف السنة ويقاس بذلك اكل الخشن انتهى هل يكونان هذين الثقيلين من سؤالات هذا العالم  
الداوي نفسه وما في مختصر بفضل مما تضمنه مسئلة السائل ام كل من واد الله لطيف بجوابه **اجاب** ما نقل عن العلامة  
الوحيد تقي الدين بن دقيق العيد قدس الله تعالى روحه فليس فيه اشكال لانه قد اشار الى عذره في مواظبته على تناول  
الاشياء الطبية والافاصل التناول للطيبات اجابا على سبيل التقديرها ليس منابذ السنة وسبق السلف بل هو  
من جملة ما وردت به السنة في السيرة المحمدية على المتحلي بها افضل الصلوة والسلام والتحية كمن الغالب عليه صلى الله  
عليه وسلم النقشف في الماكل والمشراب فالاولى بالكسبي العاقل الاقتداء به صلى الله عليه وسلم اللهم الاعراض يكون  
مصلحة في نظر صاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم اثم من مصلحة الاقتداء المشار اليه كما لو علم علم من علماء  
الشرعية كالعلامة المشار اليه انه لو ترك المواظبة على تناول الطيبات واقتدى بالسنة في الاكل والشرب لادى ذلك  
الى غلبة اللبس مزاجه واختلال قواه الجزئية التي خلقها المولى تعالى الات لاقتناص المعارف السنية فلا بعد  
ان يكون ذلك في حقه عذرا موصلا لترك الاقتداء المذكور ومبنى الشريعة على جلب المصالح ودرء المفاسد واما  
عذره عن نكاح الحسان فلعلم لما اشتهر عند الجمهور من ان الزهد محمود حتى في النساء او على سبيل التنزه والا فقد  
افاد بعض العارفين ان الميل الى النساء ولا سكتا منهن ليس محررا عن حقيقة الزهد ولذا مات سيد الزاهد



صلى الله عليه وسلم عن تسعة نسوة غير الميتة في حياته والمفارقة والتسريح لا يتوقف على كل ذلك وكذلك الصحابة  
رضي الله عنهم الذين هم رؤس الزهاد وحفظ عن كثير منهم الاستكثار من مع من يد التفتيش في بقية الشؤون  
الدينية حتى روي ان عليا رضي الله تعالى عنه مات عن اربع نسوة وسبع عشر سريه مع ان تفتشه خشونة المجلس  
والماكل اشهر من ان تذكر واسم اعلم **باب التسوية بين الخصمين** **سئل** رضي الله تعالى عنه عن شخص له  
دروس متعددة بحضرة شيخ من اهل العلم هل بالسبق استيعاب تلك الدروس طالت ام قصرت وان تضر منه  
غيره من الطلبة او من اراد الاستقامة في سبيل حاشية او ليس له الاستيعاب بل يقتصر على واحد او اثنين منها الى ان  
يقوم في نفسه ان الغير يتضرر بالزيادة على القدر الذي استوفاه مما هو له ما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه  
السئلة الاولى الذي يقتضيه الانسان للعمل به في نفسه لو اراد حقيقة الانصاف مع اخيه منه واعطاه حقه  
**اجاب** اعلم امدي انك بلفظه والتوفيق وهذا في ايات الى سواد الطريق ان الائمة دهم الله تعالى اطلعوا  
التقديم بالسبق ووجه الاجتماع في الزمن متعذر واخير السابق بالزمان من ابد لتقل الامر بالعدل والحق  
غير انه ينبغي ان يفتى في امور دينية بعد تقريرها للبرهان والاشكال وتزيل الشبهة التي اشير الى تحريرها في تفصيل هذا السؤال  
منها ان الخطأ متوجه الى الشيخ المفيد لا الى التليذ المستفيد ومنها ان اطلاق التقديم صادق بما يصدق به اسم  
التعليم والافادة ولو لمصلحة ومنها انه لا يبعد ان محل اطلاق التعليم عند تساوي المعلمين في مطلوب ما يرومان  
تعليم بالنسبة لغرض الشارع صلى الله عليه وسلم حتى لو فرض ان مطلوب احدها خوطب به من قبل الشارع صلى الله عليه وسلم  
خطاب فرض العين الذي ياشم مخاطب به بمرور الزمان عليه مع امكان التعليم ومطلوب الاخر من فرض الكتاب  
التي يندفع المخرج عن المتلبس بها بقيام غيره بها فينبغي ان يقدم الاول كما لو كان عند شخص فضل من الماء فسبق الى  
سؤاله محتاج وعقبه مضطر لا سيما ان كان فرض الكفاية المذكور مما يندر الاحتياج اليه كبعض دقائق العربة والفرع  
الغربية من احكام الايلا والظهار والكتابة والحاصل ان الخطاب حيث تقرر توجهه الى الشيخ فغلبه اذ يبدل جهده  
فيما هو الارجح في نظر الشارع صلى الله عليه وسلم والاصل في حق الطالب فان كثيرا من الطلبة يتكثرون الدروس فيفتقروا  
على نفسه الاستغناء الذي له وقع ويشتغلون بالنفع الى الغير الذي هو اعظم نتائج التعلم لا سيما في هذا الزمن الذي  
اندرست فيه رسوم العلم واطلاله ولم تنحصر حقيقة شأخصه الا في قوة وظلاله واسم سجانه وتقال اعلم وصلى الله عليه وسلم  
محمد وآله وصحبه وسلم **باب الشهادات** **سئل** رضي الله تعالى عنه عن حكم من خرج من مباحات الشريعة وخصها  
وتزوي بغير ذي امتاله قايل بالباي فاعل ذلك للسنة والاعتدال بالسلف الصالح ونحن بظاهر الشريعة ومحا سنها  
الظاهرة بان من قال ذلك لاني في الظن به ونصدقه لكونه من اهل لاله الا اسم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا سيما من قال ذلك وهو من ستمه الصلاح وظاهره اتباع الفلاح لكن لو كان من قال هذه الدعوى في اسم  
عز وجل ينظر اليه بنودا عز وجل وادت فراسته الى ان هذا الزوي ليس حقيقة من الجيز انه ينقاد اليه لوارثه  
الى محاسن الشريعة الباطنة بان يفتنه الى دقائق الانفس خفية عليه من الافه وهي الديسة التي يرى العبد الاقدام  
عليها من تغير ذي وما اشبه من الامور التي تحت ظاهرها عام الخلق وانه يترقى بذلك الى المقصود اعظم من  
حقيقتها وهو التشبه بالسنة ظاهرا وباطنا والحال ان التشبه انما هو في الظاهر والباطن خلافا بل يقع

وما  
صحيح  
بمنه  
وتنزه

خلاف

خلاف ما يقتضيه تشبهه وطالب به الزمن والامل وهو يرى انه على شيء ويعتقد ان ذلك يكون طريقا الى الوصول  
ولو الاقدام ابتداء لما يتوصل الى المقصود ولكن لم يستصحب ذلك ودوامه حتى ركنت نفسك ما يراه حسنا وهو  
عند الله عز وجل غير حسن هل يجب على الاخ بالشرط المذكورة الاستغناء وبذل النصيحة من حالته ما ذكر ويقول له  
يا اخي ما قصدت بتغير ذك عن حالته التي كنت عليها مما لا تشكره الشريعة المحمدية اما تناله تحت ظاهرها خصوصا اذا  
كنت تتحلى شيئا من احكامها من شهادة ونحوها والاولى ان لم تنصف بحقيقة ما انتقلت اليه فلترجع الى ما  
انتقلت عنه وتستقيم بها وتكون على ما قاله العارف ابن رسلان ولحق ان تمكث حيث انت ذلك حتى يكون الله  
نقلك ام يدعه على حاله ويكل امره الله عز وجل ولا يتجسس عن حاله ولا يتفكر بتلك الغرسة ولا يكون حاصلا  
لهم مع الفتى بل يعرض ويسعى هو متغلا بذاته ويحترز على نفسه من ان فراسته تلك تودي الى اساءة ظن **اجاب**  
في اصل الروضة ما نضد منه يعني من ترك المروة المسقط لاهلية الشهادة ان يبتد الرجل المعترف بغيره بنقل الماء  
والطعمة الى بيته اذا كان ذلك عن شيء فان فعل استكانة واقتداء بالسلف الصالح التاركين للتكليف لم يقدح  
ذلك في المروة وكذلك لو كان يلبيس باحد وياكل حيث يجد لتقليل وبراءة عن التكليف المعتاد وهذا يعرف بتناسب  
حال الشخص في الاعمال والا خلاق وتخييل الصدق فيما يبديه وتوثر فيه الزوي واللبس انتهى فتقولهما وهذا يعرف  
بالشعوبان من توفرت القران على صدقة لا يكون قلبه بذلك محلا لمروءة وسقطا لشهادة وبالعكس من توفرت  
القران على ان الحامل له على ذلك الشئ او غيره وهذا التفصيل واضح لا يحتاج عليه الا انه محمول كما هو ظاهر على  
الحاكم لان حفظ الحقوق قد يدعى الى تحكيم قرائن الاحوال واما الاحاد فالاولى بهم والآخرى تحيين الظن بالمسلم  
بحسب الامكان سيما في امر مرجعه الى المقصود والنيات نعم ان علم منه الاخ المذكور بذلك المقال او بلسان  
الحال انه يحكم على نفسه فلا يأس ببينه عند توفر القرائن على فساد القصد بذلا للنصيحة والنصيحة في الاصل غير  
مقيدة بما ذكر غير ان فساد الزمان وعدم الوثوق باخا اخوة هذا العصر والوان حاصل على اعتبار ما ذكره والا  
لادب النصيحة الى زيادة في الفساد وتما في مجاوزة العباد والحدود على سبيل العناد وفي حديث الحاكم  
وغيره عن ابى ثعلبة الخشني رضي الله عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم  
انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم فقال ايتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى اذا رايت شيا مطاعا وهوى  
مستعسا ودينا موثرة واجباب كل ذي رأي برأيه فعليك بنصيحة نفسك كذا اورد الجلال السيوطي في نفوس الجلالين  
واما قول العارف الحق ان تمكث حيث انت ذلك الخ فليس على اطلاقه والا لا يقتض ان كل من تفقد احواله تفقد  
مطلبه بالبدع ومخالفات السنة الغرا وسيرة السلف الصالح كان له تركها على حاله وهذا لا يقول مسلم فضلا عن  
العارف المذكور لما في هذا الاطلاق من لواجح الاباحة ودواعج الزندقة وانما محل قوله فيمن تعارض في جهة امران  
لا يلحقه مذمة شرعية في التلبس بهما لوجود صورة مراعاة الامر بالمعروف فيها والحال انه قد اقام الله تعالى في  
احدهما اقامة مقرونة بصورة الاستقامة ثم تعرضه الوسوس من يذكر فضائل الامر الاخر المقابل لما اقام الحق  
تعالى فيه فالاولى لهذا حيث لم يوجه الله تعالى على شيء من مشد كامل مكل ان لا ينقل نفسه عما اقامه الحق تعالى فيه الاقامة  
المشار اليها لانه اذا انتقل بنفسه بحيث يعدم الثبات عليه او عدم الاستقامة فيه وذلك كما تجريد والدخول

٧  
تطهر



بلغ

في الاسباب والسفر والاقامة او الخلطة والعزلة واسم تعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **سئل**

رضي الله عنه هل يجب الاجابة على من دعي الى الشهادة تحت اداء فيما اذا انزل الالب لبعض اولاده بماله او بعض

بقصد ابتاده ويخصيصه وحرمان الباقي وفيما اذا انذره لاجنب بقصد حرمان ورثته وفي امثالهما من مسائل

للخلاف ولا يجب اذا كان يعتقد عدم الصحة **اجاب** في اصل الروضة في باب تحمل الشهادة وادائها ما نصه

وحكى ابن كنج في وجهين في انه هل للشاهد ان يشهد بما يعلم ان القاضي يثبت عليه ما لا يعتقد الشاهد كالباع الكاذب

يقرب عليه شفعة الجوار والشاهد لا يعتقد انها انتهى قال شيخ الاسلام ذكرها الانصاري فقهها الجواز اخذها

سبق في باب اداها لقضاء من انه تقبل شهادة الشاهد عند القاضي بما يعتقد دونه كشفة الجوار وتبعه على

ترجيح ذلك تلميذ الخطيب الشربيني في شرح المنهاج وتلميذه الشيخ ابن حجر في شرح المنهاج ايضا وعبارته لان القوة

بعقيدة الحاكم لا غير واذا جاز ذلك في طلبها والاخذ بها عند الحنفى لما من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهرا

وباطنا ولا يجوز للشاهد تحمل ذلك واداءه بالاولى فان قلت انما يظهر ذلك ان تحمل اتفاقا لا قصد اذ

كيف يقصد تحمل ما يعتقد فسادا قلت قد تقرر انه لا عبوة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجزله الإنكار على

متعاطي غير اعتقاده فجاز له حصونه الا نحو شرب النبيذ مما ضعفته بشهاده فيه كما مر في الوثيقة نعم لا يجوز

له ان يشهد بصحة او استحقاق ما يعتقد فسادا ولا ان يتكلم وقوعه الا ان قلنا القابل بذلك انتهى وفي

اصل الروضة ايضا بعد ما سبق بخوارقة ما نصه نقلا عن مختصر الصمري وان اتي بكتاب انشئ على خلاف

الاجماع فكذلك اي لا يلتفت اليه وبين فسادا وان انشئ على مختلف فيه بين العلماء وهو لا يعتقد من

يعرض عنه او يشهد ويحكم الحاكم باجتهاده وجهان سابقا انتهى وبالجمله فقد صرح كثير من المتأخرين بترجيح

الثاني بل جزم ببعض مختصري الروضة كصاحب الروض والعباب وافق شيخ الاسلام ذكرها الانصاري

في المسطر فتاويه **سئل** رضي الله عنه عن الشاهد هل يسوغ له تحمل ما لا يسوغ في مذهبه وهو جاز

عند غيره وتاديت ولا يسوغ تحمل وتسوغ تاديت لانا التحمل فيه اقرار بالشهادة على ذلك الشيء المحرم واعانة على

ماله يجوز في عقيدته كالوطئ في نكاح بلا ولي لاسيما اذا كان المشهود له في ذلك شافيا ولم يحكم له بحكمه وان كان

شافيا من حقه ان ينكر على ذلك فكيف يعينه عليه ويكون جزءا في ارتكابه وقد وقع بين الطلبة اختلاف في ذلك فقال

بعضهم انه يجوز له ذلك ونسب بما قاله في الروضة في الشهادات في فضل عقده لاداب تحمل الشهادة فيه ان الشاهد

اذا اتى اليه يصيب ويحزن او اتى اليه بكتاب انشئ على خلاف الاجماع اعرض عن ذلك ولا يتحمل وان انشئ على مختلف

فيه بين العلماء وهو لا يعتقد من يعرض عنه او يشهد ليودي ويحكم الحاكم باجتهاده وجهان سابقا انتهى وقال

بعضهم ان التحمل لذلك لا يجوز واجاب عما تسك الاول به فقال كلام الروضة مع انه لا ترجح فيه لايصح التمسك

للمسؤول عنه لان كلامها في شيء انشئ وانبرم هل يعرض عنه كاذبا قبل او يتحمل وتحمل في الحقيقة سعي في دفع

يرفع ذلك الى من يحكم بصحة فيوافق عقيدته بالحكم او يبطله وانشأه في الاصل لا يدخل له فيه تحالف المسؤل

عنه فان الشاهد يريد انشأه ويكون جزءا في ارتكابه ما هو ما مورع عدم انشأه في الحقيقة

الاول والثاني وما المعتمد الذي يعول عليه في المسؤل عنه **اجاب** بان المعتمد ما قاله الاول فيجوز الاداء وتحمل

ليودي

تحمل

بقصد

بقصد الاداء عند حاكم يراه بناء على الاصح من انه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقد له الحاكم دونه كشفة الجوار

لان العبرة بعقيدة الحاكم لا بعقيدته هو ولا في ذلك مجتهد فيه والاجتهاد الى الحاكم لا الى غيره وافقه الوجهين المذكورين

الجواز بناء على الاصح المذكور انتهى وافق به ايضا شيخ الاسلام الشهاب الرملي في فتاويه ما نصه **سئل** عن الشاهد

هل يجوز له ان يشهد ويروي في واقعة مخالفة لمذهبه ولم يقلد ولم يحضر الواقعة اتفاقا حتى لو سمع اذن صيغة

لحن في التزويج واداء عنده وحضر في العقد وشهد به واداه يجوز له ام لا **اجاب** بانه يجوز له ان يشهد ويروي

في الواقعة المذكورة ولو لم يقلد ولم يحضر الواقعة اتفاقا وان اقتضى كلام بعض المتأخرين المنع عنه انتهى وله افتا

اخرى خذ منه تعييد الجواز هنا بحقوق الادميين دون الحدود وكان وجهه ان حقوق الادميين مبنية على

الشائحة وعدم التساهل في اسقاطها وان الحدود مبنية على الدرء بحسب الامكان فظفر فيها لاعتقاد الشاهد

ومنع من الشهادة بما يودي الى خلاف معتقده وصورة **سئل** هل يجوز للشاقي ان يشهد بالكفر عنده من لا يقبل

التوبة او بالتعريض او بالقذف عنده من يرى الحد بالتعريض او بما يوجب التعزير عنده من يعزى بما لا يجزه الشاقي

قياسا على ما لو طلب الشاقي شفعة الجوار من الحنفى حتى يكون الاصح الجواز ولا يجوز كما استظهره بعض مشايخ مشايخنا

قال ويؤيده قول ابن معلقة في التلقين لو شهد على مسلم انه قتل كافرا والحاكم عراقي لم يجز له الاداء لما فيه من قتل

المسلم بالحرف **فاجاب** بانه لا يجوز للشاقي ان يشهد بما ذكر وقد قال الزدكشي وغيره عقب كلام ابن سرة ومن

هنا يؤخذ انه لا يجوز للشاقي ان يشهد بكلمة الكفر او بالتعريض بالقذف او بما يوجب التعزير عنده من يعلم انه لا يقبل

التوبة ويحد بالتعريض ويعززه ابلغ مما يوجب الشاقي ولا ينبغي ان ياتي فيه الوجه الذي في طلب الشاقي نحو

شفعة الجوار من الحنفى لان ذلك في حق الادمى انتهى وما اجاب به العلامة الرملي مقيد لما سبق والفرق

ما اشار اليه وتقدم تفصيله اذ اعلنت ما تقرر تبين لك ان الحكم في المسئلة مقتضى لانها وان كانت ذات خلاف

بين المتقدمين فقد اطبق المتأخرون على ترجيح مقابل اي في حقوق الادميين كما تقرر واسم اعلم **سئل**

رضي الله عنه عن اهل بلد اكثرهم قاطع للصلوة والصيام وياكلون الميتة وهم مديون على ذلك فهل تصح

شهادتهم منهم وعلمهم يقضي بها اذا عمت البلوى منهم ويقبل قول بعضهم على بعض ام لا واذا اورد شاهدهم

على من يصلي ويصوم وجرحه بمثل ما ذكر فهل له ذلك فان قلتم نعم فهل على القاضي الذي يقبل شهادتهم وهو

عالم بما لهم انتم في ذلك **اجاب** مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه اشتراط العدالة في الشهود مطلقا

فيحرم على القاضي الشاقي الحكم بشهادتهم ولا ينفذ واسم بحانه وتعالى اعلم **باب الدعوى والبيانات**

**سئل** رضي الله عنه عن شخص ادعى على شخص اخر بقدر معلوم فانكر بالجمله فوجه عليه اليمين فردها على المدعى

المذكور فحلف ثم بعد حلفه ادعى المدعى عليه بانه دفع فهل تسمع دعواه وبنيته ام لا وهل لو ادعى شخص على شخص

بدين وانكروا قام المدعى بيمينه شهدت له بدينه ثم ادعى المدعى عليه بعد انكاره اولاه دفع القدر المدعى

به فهل تسمع دعواه واذا اقام بيمينه تسمع ام لا فتونا ما جودين واوضحوا الجواب ايضا حاشا في انابكم اسم الحنفى

**اجاب** تسمع دعوى المدعى عليه المنكر اداء وبراءة وتقبل بيمينه بعد اقامة المدعى عليه بيمينه بالمدعى به وهل

تقبل بيمينه الاداء والا براء بعد حلف المدعى اليمين المردودة اولاه في خلاف وقناقض للشيخين رحمهما الله

ام لا



في التصحيح وصحح البلقيني وغيره السماع والاسنوى وغيره عدمه ومثى عليه طائفة من المتأخرين والعلم  
**باب القسمة**

**باب العتق** سئل رضي الله عنه عن قول ابن شهاب في شرحه الصغير على المتهاج في باب العتق وتقع  
السراية بنفس الاعتاق قال الشيخ المذكور لظاهر الحديث المذكور نعم يستثنى بالوكالة الشريكة اعتق  
نصيبه فإنه يحكم بالسراية بعد العجز عن أداء نصيب الشريك على الصحيح فإن في التجمل ضرورة على السيد لغوات الولا  
وبالمكاتب لا يقطع الكتب عنه انتهى من قول الاسود على قول الارشاد في فصل أحكام الكتابة الصحيحة وبها  
أي بالبراءة من النصيب باعتاق حال صدورها من شريك بالظاهر عند عجز المكاتب سريان إلى نصيب الآخر فيجب إيضاح  
منه فإذا كان بين اثنين عبد فكاتباه على مال فقد مر أنه يصح وأنه إذا أدى نصيب أحدهما لم يعتق في الحال لأن في عتقه ضرورة  
الشريك بإبطاله الولاء على المكاتب باعتاق الولاء الكتب عنه فإذا اعتقه أحدهما وأبراه من نصيبه عتق نصيبه ثم ينظر فإن  
أبراه الآخر واعتق نصيبه وقبض منه حصته بعد ذلك عتق نصيبه أيضا وكان الولاء بينهما وإن عجز وعاد إلى الرق تبين  
أن العتق مرقى إلى نصيبه من يوم اعتاق الأول نصيبه انتهى أما نفويت الولاء فظاهر وإنما المسئول عن قولهم لا يقطع  
الولد والكتب عنه وقد قالوا أن المكاتب يتبعه كسبه ولده فلعلة العلة في عدم التبعية للولد والكتب عنه عتق لأجرة الكتابة  
بل يعتق الشريك أو أبراهه في ذلك بيا ناسا فيا وأضحى كما في **أجاب** التعليل بالولد ظاهر وكذا بالكتب  
البايل زاده أنه توفيقا من أن العتق بالسرية ينفذ الكتابة في حصته الشريك ويرجع إليه ما كتبه المكاتب قبل ذلك التاريخ  
نعم التعليل بعدم تبعية الولد وقع في كلام الشيخين وغيرهما واستشكله الجلال البلقيني في حواشي الروضة وبعبارة أما  
مأذكرة في الكتب فصح من جهة أنه إنما يعتق عن جهة السراية لا عن جهة الكتابة فلا يستتبع الكتب وأما الولد فغيره نظر ذلك  
لأنه إذا اعتق نصيب الأب يتبعه نصف الولد فإذا أسرى في الأب سرتا في الولد أيضا ولا يقال للسراية في الولد أنه تابع وهو  
أنما اعتق المتبوع ولم يعتق التابع فاعتقنا التابع بقضية الكتابة ولم تبنت السراية لأننا نقول عتقه صدق بالاختيار  
لأنه اختار عتق أيم وكل عتق يصدر على المكاتب يكون من جهة الكتابة والاستتباع فعلى هذا اعتق الابن وقع اختيارا  
فيصري انتهى ولعل ابن شهاب وغيره ممن أسقط ذكر الولد مع هذا الاشكال والله أعلم **باب التدبير**

هذا هو الوجه في العتق  
بأن العتق بالسرية ينفذ  
الكتابة في حصته الشريك  
ويرجع إليه ما كتبه المكاتب  
قبل ذلك التاريخ

**باب الكتابة**

**باب إهات الأولاد**

**سئل** رضي الله تعالى عنه عن قول الناس شيء لله يا فلان هل هذه اللفظة عربية أو عجمية وهل تروى عنها الشافعي في بعض كتبه  
أو بعض أصحابه وهل هي حرام أو مكروه أم لا **أجاب** قول العامة شيء لله يا فلان عربية لا عجمية لكنهما من مولدات أهل العرب  
ولم تحفظ لأحد من الأئمة نصا في النهي عنها وليس المراد بها في إطلاقهم شيئا يستدعي مفسدة الحرام والمكروه لأنهم إنما  
يذكرونها استمدا أو تعظيما لمن يحسنون فيه الظن والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
**تمت النسخة المباركة في جمادى الأولى**

بلغ مقابلة  
على المنقوش من القابل  
مخط العلامة المشيخ  
محمد أبي طاهر الكوراني